

دراسات لغوية

أصول اللغ: العربية  
بين النشائية والنشائية

دكتور نوري محمد صالح

يطلب من  
مكتبة وهبة  
١٤ شارع الجمهورية - عاصم  
القاهرة - ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الأولى

رجب سنة ١٤٠٠ هـ - مايو سنة ١٩٨٠ م

---

جميع الحقوق محفوظة

---

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامي ميدان لاطوغلي

تليفون : ٢٠٥٥٦

# تقديم

بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى ، تقدمت الأبحاث اليوم كثيرا فى علمى ( الفونتيك Phonétique ) و ( الفونولوجيا Phonologie ) ، وحلت مشاكل كثيرة فى اللغة الإنسانية بعمامة .

وقد بحثت اللغات السامية فى ضوء المعايير الحديثة لعلم اللغة : (Linguistics) على يد المستشرقين أكثر من دراستها على يد أبنائها ، مع أنهم أقدر على ذلك من غيرهم ، لتشربهم روح السنتهم ، وليسسهولة ادراكهم لأسرارها وخواصها .. وأنت هذه الأبحاث بثمرات طيبة : وضحت الغامض ، وأزاحت السجف ، واستقرت بها أمور كانت غير قارة . وإذا لم تسعفنا ظروف السبق فى الميدان العلمى ، فلا أقل من أن نحول اللحاق فيه .

ولغتنا العربية غدت — والحمد لله — إحدى اللغات العالمية الكبرى فى المحافل الدولية ، فضلا عن أنها لغة حضارة راقية ، وتنمى إلى أعرق الأسر اللغوية . ولها مشاكل مازالت تنتظر فصل القول فيها .

والساميات عموما — وفيها العربية — بميزة الاعتماد على الجذر والاشتقاق مما يدفع بدراسة النشوء والارتقاء لها ، عسى أن نعرف من هذه الدراسة ما يبدو أحيانا من اضطراب أو خلاف أو تناقضات أو نزاعات .. فى الضوابط ، أو التصريف ، أو المعنى فى القاموس .. على نحو ما نختلف أو نؤول أو نخرج ..

ومع اجلالنا لعلمائنا القدامى ، واستمطارنا رحمة الله تعالى ورضوانه عليهم ، جزاء ما بذلوا وقدموا .. إلا أننا نقول : لو توغرت لهم عوامل التقدم ( التكنولوجى ) ، ولو نظروا فى الساميات عموما وما يجاورها ، فى عمق وشمول دراية ، لغيروا رأيهم فى أمور ، ولجاءت مؤلفاتهم القيمة لايمنورها غموض أو قصور فى بعض الجوانب ، ولكن يحفها التناسق المعنوى ، واللفظى المعقول فى انساق يأخذ بحجز بعضه .

والعربية — من دون أخواتها الساميات — لاتعرف من بدايتها  
ما تعرفه عن أخواتها ، لأن لشقيقتاتها نصوصا كثيرة أوضحت معالم  
تاريخها .

بينما ما عثر عليه من نصوص عربية قديمة لاتعطي معرفة وافية بالبدايات  
الأولى في تاريخ عربيتنا .

ولأن ما عثرنا عليه من نصوص قديمة للعربية بعيدة كل البعد عن  
النصوص الأدبية الجاهلية ، التي وصلتنا في مستوى عال من جميع  
جوانب العربية : أسلوبا وصيغا واتقان معان ، ودقة موسيقى ..  
ومعنى ذلك : ضياع حلقات عديدة من النصوص جعلت فجوات بين  
الأصول ، وبين ما نجده من حال العربية في نصوصها الراقية في الأدب  
الجاهلي : أي أن الدراسة اللغوية العربية بدأت بدراسة اللغة المدونة ،  
وما وصلنا منها يمثل حال غفوة وشباب . أما البدايات فقد لفها صمت  
التاريخ ، وإهمال الأبناء ، وربما شبه الجزيرة العربية بتسوتها ورهبتها .

\*\*\*

وفي هذا البحث المتواضع أردت أن ألقى بعض الضوء على مشكلة  
« الثنائيات » أو الثلاثية « في الأصول العربية » ، وهي مشكلة المع اليها بعض  
اللغويين ، وتعرض لها بعضهم صراحة أو ضمنا ، لكن في إشارات غير  
بعيدة ، ولا أبحاث عميقة ، مع أهمية البحث فيها وضرورته ، لأنها تمثل  
أحدى المشاكل الكبرى للفتنا ، إذ هي وسيلة للتأصيل في الدور النصري،  
وكاشفة لتاريخ الاشتقاق ، وتطور المعنى ، وتدرج المبنى ، وإزالة التضارب  
بين اشتجار المعاني وتنافرها أو اختلافها :

فحين تحدث القواميس — مثلا — ، أن معنى (نهر) : الزجر ، أو الجريان  
والسيولة ، أو الضوء والسنا .. يحار المرء أمام هذه التناقضات  
أو الاختلافات ..

ولكن حين ترشد ( الثنائيات ) الى أن الجذر الثنائي : ( نه ) من ( نهر ) ،  
يعطي معنى : النهى ، والزجر ، والتهر . وأن الجذر الثنائي : ( هر )  
يشير الى معنى السيولة حين جريان الماء وسيولته . وأن الجذر الثنائي :  
( نر ) ، يكتنز بحرف العلة فيكون : نارا أو نورا فيبدد الظلام .. حين تتدخل

« الثنائية » وتمين وترشد وتقرب وتدنى - فيزول الاضطراب ، وتتغير  
النظرة الى بعض ما ظنناه خطا ، او مقصورا ..

والله اسأل ان يكون بعض التوفيق خالقنى فيما سطررت فى هذا  
الجانب ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

**توفيق محمد شاهين**



## مقدمة

اللغة ظاهرة اجتماعية غير مادية .. وتحتاج لذلك عند تحديد عناصرها ومعرفة ماهيتها الى عمليات متعددة غاية في التعقيد والتداخل ، لتشعب عناصرها بين الارسال والاستقبال والدعوى والترجمة ، ويسبق كل ذلك تفكير وتقدير وتبصير : « **فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ** » ( المؤمنون : ١٤ ) فهي أكثر من أصوات ، وأكثر من أن تكون أداة للفكر وأكثر من أن تكون تعبيرا عن الأغراض لجماعة ما . ولذا صدق أن يقال : أن الإنسان صار باللغة إنسانا ، وبلغ بها العقل منتهاه ، واخذت بها الحضارة أوجها خروا واتساعا .

وحين ترقى اللغة برقى أهلها ، تأخذ حيزا من القداسة ، يرفع شأنها ، ويدفع استمرار وجودها ، وينتبه بها أهلها .

وليس بغريب — إذن — أن يكلف بأبحاثها الملوك والرؤساء والمفكرون والفلاسفة فضلا عن سدنتها وعلمائها ، فأبحاث تلميلها وإدراك كنهها لم تنقطع منذ فجر التفكير حتى الآن ، لما لها من أهمية وغرابة .. إذ أنها في الواقع جزء من كيانها النفسى والروحى .

ودارت الأبحاث اللغوية — وتدور — حول التطور الخارجى للغة ، وحول التطوير — الداخلى لها : أى فى مجال البنية والطبيعة الصوتية من جهة ، وفى مجال الوظيفة الاجتماعية استعمالا واستماعا من جهة أخرى .

وعلى كثرة الأبحاث المتتابعة والمستمرة فى ماهية اللغة ، فإن نتائج الأبحاث لم تلخذ — غالبا — صفة التعميد الجامع المانع ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن بعض الأبحاث ذات الصلة الوثيقة باللغة ما زالت تحبو فى دنيا الكشف والمعرفة كتشريح المخ البشرى ، وتصنيف وظائفه وكشف مضمونه ، وديناميكية عمله المبهر المثير .

ورحم الله علماءنا القدامى ، فقد أسهموا بجدية وإصالة فى هذه الأبحاث اللغوية بما أسعفتهم الوسائل وتيسرت لهم السبل . فاكثشسغوا طرقا ،

وأرسوا قواعد ، وأضافوا ورجحوا .. فهم لم يكونوا عائلة ، كما لم يكونوا حملة بريد ، ولا ناقلى رسائل . كما يرميهم خصومهم وشائنوهم .

ومنذ القرن الثانى الهجرى كان كتاب سيوييه أشهر كتاب يصفه مبادىء الأصوات والصيغ والتراكيب وتتابعت الكتب القيمة بعده .

وخير من يكتينا مؤنة النزال عند التحدى بتفصيل أدق وأشمل وأعمق ، وأخص ملامتنا : أبو الفتح عثمان بن جنى ( ٣٩٢ هـ ) — طيب الله ثراه — بما قدم من بحوث مبتكرة فى فكر ثاقب فرض نفسه على الزمن بالدقة والأصالة والخلود ، ولعله خير من عرف اللغة الانسانية الأولى بأنها : « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، فأشار الى الطبيعة الرمزية الصوتية للغة من جهة ، والى وظيفتها الاجتماعية بين ناطقيها من جانب آخر ، وان كان التعريف غير مانع ولا جامع كما يقول علماء المنطق ، فى شرط التعريف .

\*\*\*

ولفتنا العربية أصيلة ، تنتمى الى عائلة لغوية كبيرة عريقة عراقية التاريخ ، تعرف : « باللغات السامية » كما اطلق عليها ( شلوتزر ) العالم الالماني وزميله ( ايكهورن ) .

وقد لعبت الشعوب التى تكلمت مجموعة هذه اللغات على مسرح الحضارة العالمية دورا حضاريا رئيسيا خلد على الزمن .

والعربية غنية ثرة ، حملت فى ثناياها عوامل تركيبها ونمائها ، ومن ثم ساهرت التطور الحضارى والفكرى ، وعبرت فى يسر عن الفكر الأصيل بكل أبعاده حين اوضحت لسان القرآن الكريم ووعاءه ، ووسمت الفكر الدخيل حين مست الحاجة الى التطلع اليه والاستعانة به .

\*\*\*

وقد قطعت الأبحاث اللغوية — اليوم — شأوا بعيدا فى العديد من مجالاته ، بفضل ما تهيأ للباحثين من وسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة ، فكسان الجديد والمنفرد والمثير ، ثمرة لعاملين متكاملين ، هما علم الفونتيك (Phonetique) وعلم الفونولوجيا (Phonologie) بما أسسدى

لدراسات اللغوية خدمات جلى وكشف ابهام كثير من امور اللغة ومشاكلها  
التي كانت تدور في تجويفات غير علمية ، وفي توهيمات وتهميمات لا يتقبلها  
العقل الحصيف ، ولا تثبت امام النقد على أسسه وتحت مقاييسه .

ولم يعد بعض العلماء اليوم اسرى تعلم لغة واحدة ، فعرف كثير منهم  
اكثر من لغة ، لتتضح امامه الرؤية ، وتزول عنه حواجز القصور ، والحيز  
الضيق ، والافق المحدود .

ولغتنا العربية — كغيرها من اللغات — لها قضايا ومشاكل ، منها  
ما هو خاص بها ، ومنها ما هو مشترك بينها وبين اخواتها الساميات وغيرها ،  
مع ما يلحق بكل منها من لهجات ، مما اوجب اعتبار المجموع كلفة واحدة  
تفرقت خواصها واسرارها في مختلف اللغات الاخوات ، ويقتضينا ذلك  
البحث والاستعانة بميزات لغة لغائدة شقيقتها ، في اشارة غامض ، وتوضيح  
مشكل ، في لغة بما هو واضح وصريح في لغة اخرى . وبذلك يتم ايضاح  
التناسق المعنوي والمنطقي ، وازالة ما قد يبدو متضاربا ومتناقضا بين  
أخوات السامية ، كما يزيل أخطاء ما وقع فيه الاقدمون من خلط وقصور ،  
نتيجة الجهل بلغة اخرى ، او القصور في معرفة مميزات وتشابهات  
المجموعات اللغوية كل على حدة .

### \*\*\*

وللغتنا العربية قضية خلافية ، طال عليها الابد ، ولم يتضح وجه  
الحق فيها حتى الآن الا وهي قضية الأصل الثلاثي او الثنائي لها .

لان الساميات عموما تتفرد بميزة ظاهرة : الا وهي الاعتماد على الجذر  
والاشتقاق ، مما يوجب دراسة النشوء والارتقاء للأصول عسى ان تحل  
مشاكل الاضطراب في القواعد او الضوابط اللغوية بمعنى اصح ، وتزول  
نقاط الخلاف في الشكوك والاضطراب ، وتخف مشاكل القاموس في النزاعات  
والمتناقضات .

وفي هذه العجالة — سنحاول — بفضل الله — رسم القسيمات  
والسمات البارزة في هذا البحث الشائك والزاخر ، والصعاب المنهجية  
لهذه القضية العلمية ، عبر القرون . على يسد ثغرة شاغرة ، ويجبر جانب  
تصور في قلة الابحاث العلمية للثنائية والثلاثية .



ومبدئيا — يلاحظ أن بعض الباحثين اللغويين يعد مرحلة « الاشتراك في الحرفين — أو في غير الثلاثية — مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا إلا ضمن البحث التاريخي ، لأنها بدء مرحلة غير ثابتة ، أي غير مبنية على بحث واستقراء واسعين للغة العرب ، التي تبلغ موداها : زهاء ثمانين ألف مادة ، كما فكر في معجم (لسان العرب) (١) وأكثر كما في غيره . ولكننا ندعو إلى مزيد من البحث في هذه القضية للبت فيها ، إذ هي وسيلة للتأصيل ، وبخاصة لجلاء الطور الذي سبق التصريف ، وبيان أواصر العربية بأخواتها الساميات ، واستخراج النتائج التي من شأنها بيان التلاحق والتناسق المنطقي والمعقول ، في سير توقع الالفاظ وتطور مداليلها (٢) .



### ثنائيون وثلاثيون :

وكثرة من علماء اللغة يرون أن الرس والاصل للغتنا العربية هو الثلاثي : إذ لابد من حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وثالث هو الواسطة بينهما وذلك نظرة الصرفيين أيضا . . وإذا ثبت أن البحوث النحوية والصرفية في اللغة العربية قد تأثرت إلى حد كبير بالفكر اليوناني الإغريقي : فلا غرابة في أن يركن فريق من الباحثين في هذه القضية إلى القول بالرس الثلاثي ، ومن هنا يريحون ويستريحون على قياس من المنطق الصوري . على أن من علمائنا القدامى والمحدثين من بحث أمر الثنائية أصالة ، أو عرضا ، أو افترضوا وجودها في مصنفاتهم . ويصف الأب مرمرجي الدومني — سادن الثنائية — العلماء الذين طرّقوا باب الثنائية عرضا أو افترضوا وجودها في مصنفاتهم بأنهم : « معقلون في سجن النظرية التصريفية العتيقة ، القائلة : بأن أصول الكلام أسماء وأفعالا مركبة من ثلاثة أحرف لا أقل » .

---

(١) فقه اللغة العربية — د . إبراهيم نجا ص ٨٩ .

(٢) مجميات عربية سامية : للأب مرمرجي الدومني ص ١١٢ .

وعد الأب مرمرجى — تحت عنوان — ثنائيون أجنب ومصنفاتهم (١)  
من العلماء الأجانب — الذين بحثوا أمر الثنائية في لغتنا العربية وأيدوها —  
زهراء الخمسين عالما ، ابتداء من أوائل القرن الثامن عشر ، حتى منتصف  
القرن العشرين الميلادى . . بعضهم بحث أمر الثنائية في إيجاز على صورة  
أبحاث ومقالات ، وبعضهم توسع في بحثها فأخرج مؤلفات ومصنفات  
خاصة (٢) . فأمرهم لم يقتصر على العلماء العرب ، وإنما أسهم العلماء  
الأجانب بسهم وافر في بحث الثنائية في أسس لغتنا العربية ! ؟ .

**ومن أشهر علمائنا العرب الذين بحثوا أمر الثنائية عرضا ، أو  
افتراضا وجودها :**

- ابن جنى ( ٣٢٠ — ٣٩٢ هـ ) في « الخصائص » .
- وابن فارس ( ٣٩٥ هـ ) في « مقاييس اللغة » .
- والراغب الأصفهاني ( ٥٠٢ هـ ) في « غريب القرآن » .
- والبيضاوى في « انوار التنزيل » .
- وابن منظور الإفريقى المصرى ( ٦٣٠ — ٧١١ هـ ) في معجمه « لسان  
العرب » .
- ومحب الدين الزبيدى ( ١١٤٥ — ١٢٠٥ هـ ) في قاموسه « تاج  
العروس » .

**وأشهر من بحث أمر الثنائية من علمائنا العرب صراحة :**

- أحمد فارس الشدياق ( ١٨٠٤ — ١٨٨٧ م ) في « سر اللبيل في  
القلب والابدال » .
- وجورجى زيدان في « الفلسفة اللغوية » .
- وإبراهيم اليازجى في « مجلة الطبيب » اللبنانية .
- والأب أنستاس الكرملى في « نشوء اللغة العربية » .
- وعبد الله العللى ، في « مقدمة لدرس لغة العرب » .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ص ٥ — ١١ .

- وعبد الله أمين ، في كتابه « الاشتقاق » .
- وبطرس البستاني ( ١٨١٩ — ١٨٨٣ م ) في مقدمة مجله « البستان » .
- والشيخ طاهر الجزائري ، في كتابه ( الكافي في اللغة ) .
- ومنصور بوصالح في مجلة ( الميناء ) اللبانية .
- والاب . ا . س . مرجى الدومني ، مزاويل الثنائية في كتبه العديدة ومن هؤلاء المصريين من ينقل عن المستشرقين ، او يستلهمهم راسا كما فعل جورجى زيدان .
- او لاحقا بواسطة سابق .
- ومن الطريف : ان من العلماء من يقول بأن اصل العربية — أحادية . قبل أن يكون ثنائية ، كما سنرى .



### علم اللغة والتقدم التكنولوجى :

في عصر التقدم العلمى استفادت العلوم كثيرا ، واستفاد بالتالى ( علم اللغة ) فدخل مجال التصوير والتسجيل والتحليل ، وعند رصد النتائج كان التقدم ملموسا ومرصيا (١) .

وعلم اللغة متشابكة مع غيرها متداخلة في ارتباط وتأثير وتأثر ، فلم يبق المجال للغويين وحدهم ، بل حتم عليهم العلم الحديث أن يفسحوا مجالا لغيرهم من علماء : الأصوات ، والتشريح ، ووظائف الأعضاء ، ومبادئ علم الاجتماع ... ليقولوا كلمتهم ، فيتكامل بحث المقدمات على أسس منهجية ، ومن ثم تكون النتائج مرضية .. هذه ملاحظة .

---

(١) والأزهر حامى تراث العربية والإسلام رأى في عام ١٩٦٢ ألا يتخلف عن الركب الحضارى في مضماره ، وحتى يكون عطاؤه أوفى وأكثر حداثة ، وحتى لا يفوته القطار خطط لنح وابتعثت الى دول لها شأن في مضمار التقدم .. الا أن هذه الخطط تعثرت حينما ، ثم بدلت الى دول شرقية تلهت لتلحق بعصر التكنولوجيا ، لأسباب ليس هنا مجال سردها .. فكان الأمل سرايا وأهيا لا يبشر بنهضة ، ولا يعد لثمرة ، والأمل اليوم كبير في بعث ونهضة تعيد للأمر سواءه واستواءه ، فتكون الافادة والاستفادة ..

وعمل اللغويين عموماً - في الحقيقة - كما يرى أصحاب المنهج الوصفي : هو تقرير واقع ، لا تحليل لنشأة هذا الواقع ، وتفسير الأسباب التي أتت إليه ، لأن اللغة تحمية جداً ، ولم يأتنا خبر نشأتها الأولى ، ولعلها نشأت مع الاتفاعلات والمواظف في جوانبها المتعددة وسأيرت الفكر في أدواره وتطوره .

نقد تحدثت جميع اللغات الى شعوبها ممزوجة بالعدم المنطق اذن ، فهي ليست منطقية ولا قياسية تخضع لقوانين صارمة كما يقول أرسطو ، وكما يبالغ أصحاب المنهج الفلسفي . . . وحسبنا اذن ان نقرب من الحقائق في احتفاء ويقظة ، ونفترض ونقيس : في اطار الاشباه والنظائر ، وما تسفر عنه الحفريات ، وما تسديه المقارنات .

وموقف أصحاب المنهج الوصفي - اذن - كموقف ، « أصحاب الفقه عندما يقولون : « ما جاء على أصله لا يسأل عن علته » (١) . وابن جنى يقول :

« العلل في جواهرها تعود الى المتكلم العربي : لا الى عوامل لفظية » ويقول ابن مضاء القرطبي : « لو ان العرب قالوا : أن زيد ، بتشديد النون وجر ( زيد ) ، أو أن زيد ، برفع ( زيد ) ، لقبنا قولهم على انه الفصح . ولكننا نعلم اولادنا الا يقولوا : أن زيد ، أو أن زيد ، بالجر او بالرفع . » ومعنى ذلك : أن علوم اللغة لا تخدم بالمنهج الفلسفي الصارم ، لانها تاريخها القديم ، ونادرة شواهدا . وإنما نستفيد ويفيدها المنهج الوصفي ، الذي يصف الواقع ، ويسأل الشقائق ، ويفرض المقبول ، ويقيس الغائب على الشاهد . . . وتلك ملاحظة اخرى .

وحين تفكر في حال اللغة العربية قبل ظهور المسيحية ( أي قبل ظهور الاسلام بسبعة قرون ) تجد انفسنا في ظلام دامس . . فليس بين أيدينا نصوص عربية ترجع الى تلك العهود : فأقدم ما عثر عليه لا يكاد يجاوز القرن الثالث الميلادي ، وليس معنى هذا أن اللغة العربية لم تكن موجودة

---

(١) نظريات في اللغة ، للاستاذ أنيس فريجة ص ٨٤ .

قبل المسيحية ، أو أنها أحدث من شقيقاتها السامية ، كالعبرية مثلا . بل يؤكد لنا المستشرقون أن اللغة العربية المألوفة لنا ، قد احتفظت بعناصر قديمة ترجع إلى السامية الأم ، أكثر مما احتفظت به الساميات الأخرى « (١) . ومعنى هذا : أننا مقدنا نقطة البدء التي ننطلق منها لدراسة لغتنا . . . ولكن أبحاث النحو المقارن للغات السامية كشفت كثيرا من سمات وعلاقات الملامح والوشائج اللغوية لهذه المجموعة . . . ومن هنا تحتم أن تتم دراسة العربية وتطورها وتاريخها في ضوء الساميات ، وقد توافرت وتضافرت نواح عديدة لتلك الدراسات في الحقبة الأخيرة من العصر الحديث .

وإذا نادى البعض بدراسة المجموعة السامية في ضوء المجموعة الحامية ، لتجاوز المجال الجغرافي للمجموعتين ، فهو جد مصيب ، لمظنة انتاثير والتاثير كدأب اللغات حين تتجاور وتحتك .

وتتسع الدائرة الدراسية عند الأب أنستاس الكرملى ، حين يقرر بأن العربية قد أثرت حتى في مجموعة اللغات الهندية والأوروبية ، يقول : « كل كلمة ذات هجاء - مقطع - أو هجاين ، في الرومية أو اليونانية ، ولم تكن من أصل منحوت ، بل من وضع أصيل ، أو توقيفى ، غلابد من أن يكون لها مقابل في لغتنا المضرية » (٢) .

ويستشهد لرأيه بأثلة كثيرة .

ومعنى ذلك أن عبئا جديدا سيضاف على مائتى باحثى اللغات بعامة ، ولغتنا العربية بخاصة ، غير أن المشتقات تهون . بجانب ازاحة السجف ، وتبديد الأوهام عن حقبة موهلة في القدم من تاريخ لغتنا العزيزة ، بقيت حيننا من الدهر في حجاب مستور .

وبعد هذه الملاحظة الثالثة ، نسلم فكرنا للمنهج الوصفى فيقولنا عبر رحلة مضنية ومثيرة في تتبع جانب لغوى للغتنا العربية ، ينطلب مزيدا من البحث لمزيد من النور .

---

(١) اللهجات العربية ١ . د . ابراهيم انيس ص ٢٣ .

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، للأب أنستاس مارى للكرملى ص ١٥٨ .



## الأحادية في اللغة

تقف الآن وقفة بين يدي « الأحادية في اللغات بعامة » ، وفي العربية  
بخاصة .

يرى بعض العلماء أن كل لغات العالم القديم تعاقبت عليها أطوار  
وأدوار ، وأن طورها الأول ، جعل من كل كلمة من كلماتها ( هجاء واحداً ،  
فتوضع الكلمة أحداً بعد الأخرى ، بحسب نظامها النطقى لتأدية المعنى  
المقصود ، ولغة الصين إلى الآن على هذا الوضع ) ، ويؤيد ذلك الشيخ (١)  
العلايلي للغات كلها (٢) — وأن دورها الأول : ( ذو المقطع السيط ، أى  
أدنى المقاطع ، مثل (a) وهذا هو الدور الذى ولد المقاطع الأحادية ،  
والتي هي الجدول الهجائى الفينيقى المتخيل ، وسنذكره فيما بعد ، ويرى  
أن هذا الجدول يحدد المعانى الكلية التى صاحبت نشأة الحرف في السنة  
الناطقين الأوائل باللغة .

وهذه المرحلة قديمة قدم التاريخ ، تربط بين اللغة والإنسان الفطرى  
الذى ( لا يكاد يرتفع عن مستوى النوع ، الذى هو فصيلة من فصائله  
المشكلة ) .

---

(١) الشيخ العلايلي دائب النظر في اللغة العربية ، بفكر ثاقب ، وذهن  
رائق ، ويجيد عدة لغات ، وشرع في محاولة جريئة لوضع ( المعجم العربى )  
وحده ، لوثوقه من نفسه نجاة محاولة فذة ، حبذا لو تيننتها المعاجم  
اللغوية ، لتتم ما بدا . . وما رأيته في ( بيروت ) على مدى عامين — أمد  
الله في عمره — إلا عاكفا على قاموس قديم يراجعه ، أو فكرة لغوية يطلها ،  
أو شاردة وواردة يقيدها .

(٢) مقدمة لدراسة لغة العرب . للشيخ العلايلي ص ٢٢ .

ويرى الشيخ ان هذه الأصوات لم تنطبع بطابع خاص يميزها ، بل كانت جارية مجرى الأصوات الاضطرابية ، التي تولدت عن الانفصالات ، ولم تتشكل فيها الأصوات ولم تتميز فيها المقاطع : ( كالآتين ، والعنين ، والاحيح ، والهمهمة ، والزحر ، والتحيم .... ) وضرب لذلك مثلا بالمقطع ( عو ) بضم العين ، الذي يدل على الحيوانات الزئرية و ( وا ) الذي يدل على الصوت المنكر بحركة الفكين ، وعنه نشأ الفعل ( وو ) بمعنى وصل في العبرية . ثم تطورت هذه الأصوات حتى أصبحت ذات أغراض ثابتة بعد تولد المقاطع الأحادية ، ومنها تكون الجدول الهجائي ، والذي أخذت منه كل لغة ما يناسبها من أصوات ، وكل حرف صامت ، أو مصوت ( حركة ) في هذا الجدول له دلالة مستقلة و « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغة . . على شيء من الافتراض المطلوب ، وسبيل هذا التعيين المعلمات ( أى الأفعال المعتلة ) مطلقا وبالأخص اللفيف مطلقا في العربية ، وليس اعتمادها بأخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد وإنما تنتقل فيها بالمقارنة الى ما هو الإدخل في تفكير السانحين واعتباراتهم » .

وأحال الشيخ العلابي على لغات سامية ، للحصول على تماذج تقرب الدلالة الأصلية للحرف أو الصوت :

فالف ( الفينيقية ) استخدمت في رسم مقطع الألف (ع) شكل رأس الثور ، ومعنى هذا المقطع أيضا هو رأس الثور .

وبمثل هذه الحروف كانت تدل على أجناس معانيها الفينيقية في العهود الأولى .

فبداية استعمال الإنسان اللغة كانت أحادية ، في صورة أصوات وحروف منفصلة ذات دلالات قديمة ، ثم تطورت هذه المقاطع الأحادية الى ثنائية وثلاثية . . كما صورها الشيخ العلابي في افتراضاته وتصويراته المبنية على الشواهد وسنة الرقى ، وارتقاء الأدوار .

## الجدول الهجائي الفنيقي :

نُتبت هنا نص الجدول الهجائي (١) ، الذي رآه الشيخ العلايلي نواة  
للغة في دورها القديم :

١ - الهمزة : تدل على الجوفية ، وما هو وعاء للمعنى ، وتسدل  
على الصفة غالبا .

٢ - الباء : تدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغا تاما ، وعلى القوام  
الصلب بالفعل .

٣ - التاء : تدل على الاضطراب في الطبيعة ، أو الملابس للطبيعة  
في غير ما يكون شبيها .

٤ - الثاء : تدل على التعلق بالشيء تعلقا له علاقته الظاهرة ، سواء  
في الحسن أو في المعنى .

٥ - الجيم : تدل على العظم مطلقا .

٦ - الحاء : تدل على التماسك البالغ ، وبالأخص في الخفيات ، وتدل  
على المائية .

٧ - الخاء : تدل على المطاوعة والانتشار ، وعلى التلاشي مطلقا .

٨ - الدال : تدل على التصلب ، وعلى التغير المتوزع .

٩ - الذال : تدل على التفرد .

١٠ - الراء : تدل على الملكة ، وعلى شيوع الوصف .

١١ - الزاي : تدل على التقلع القوي .

١٢ - السين : تدل على السعة والبسطة من غير تخصيص .

١٣ - الشين : تدل على التنشئ بغير نظام .

١٤ - الصاد : تدل على المعالجة الشديدة .

١٥ - الضاد : تدل على الغلبة تحت الثقل .

١٦ - الطاء : تدل على الملكة في الصفة ، وعلى الانطواء والانكسار .

١٧ - الظاء : تدل على التمكن في الفؤور .

١٨ - العين : تدل على الخلو الباطن أو الخلو مطلقا .

١٩ - الغين : تدل على كمال المعنى في الشيء .

---

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

- ٢٠ - الفاء : تدل على لازم المعنى ( أى الوضع فى المعنى الكنائى ) .  
 ٢١ - القاف : تدل على المفاجأة التى تحدث صوتا .  
 ٢٢ - الكاف : تدل على الشئ منتج عن الشئ فى احتكاك .  
 ٢٣ - اللام : تدل على الانطباع بالشئ بعد تكلفه .  
 ٢٤ - الميم : تدل على الانجماع .  
 ٢٥ - النون : تدل على البطون فى الشئ ، او على تمكن المعنى تمكنا  
 تظهر أعراضه .

- ٢٦ - الهاء : تدل على الفلاشى .  
 ٢٧ - الواو : تدل على الانفعال المؤثر فى الظواهر .  
 ٢٨ - الياء : تدل على الانفعال المؤثر فى البواطن .  
 وفى نظرة سريعة للمعانى التى اثبتتها الشيخ للجدول الهجائى ، نجد :  
 تمكنه واحاطته اللغوية ، لطول معانيه وكلفه باللغة .  
 كما نجد ان المعانى تحيط بحاجيات الانسان الاول ، بل وتغويها ،  
 ففيها :

الشئ وصفته ، واللين والصلابة ، والاستقرار والقلق ، والتماسك  
 والتلاشى ، والتفرد والانجماع ، والغلبة والانتكسار ، والتوقع والمفاجأة ،  
 والطبع والتطبع ..

ولذا يدعونا الشيخ العلابى واضمو اللغة الجديدة الى اقدام على ،  
 الوضع ، لتفى لغتنا بما نطلبه منها ، بدون تردد او خوف ، لانه : «بتقرير هذه  
 القواعد للاشتقاق أصبح الوضع معيدا جدا : فهو من موقع المادة فى  
 التقرير ، ومن هيئة - اجتماع الحروف يعين الخصوصية فى غير تكلف .  
 » .. فروح الشيخ الثائرة تدعونا للوضع الجديد ، وهى دعوة حرية  
 بالنظر والتفهم والتنفيذ ، حتى لا نتهم لغتنا بالعقم او القصور والجبود « (١)  
 والشيخ فى تصوره السالف يصور مرحلة هو رائدها وحاديها  
 ومنشدها ، ولا دليل فيها ينير الطريق ، وجاءت - مع ذلك - افتراضاته  
 مرضية ومقبولة ، ونرجو ان نتقبل .

(١) فى التطور اللغوى ١ . د . عبد الصبور شاهين ص ١١٢ .

ومن ثم فلا نرى الاعتراض عليه بأنه يضرب في ( ميخافيزيقا التاريخ ) .  
أو أنه يخلط بين مراحل النشاط اللغوي ونشأة اللغة ذاتها .

وأن التمثيل من لغات أخرى هروبا من انعدام امكانية التطبيق على  
لغتنا : فهن شقيقات يسرن الطريق في الدراسة جنبا الى جنب ، أو ان الدعوة  
للموضع الجديد ربما تنقلب الى عملية اختراع عربية أخرى ، أو أقحام  
اشتقاقات أخرى مخترعة تبعدنا عن مألوف لغتنا .

أو ان الدعوة ربما تتطور من تطوير بناء نافع الى عملية تدمير واعصار  
لتدمير لغوي خطير :

فالامن متوفر ، والحماية مضمونة ، لاننا نسير على أسس ، ولا نبني  
من فراغ ولا في هواء . . والشيخ العلايلي مجتهد . ورائد يؤسس لمرحلة  
يقوم فيها الافتراض والتصور ، ومراعاة سنة التطور بدور كبير . . وهي  
على كل مرحلة تصورية ان كان فيها وهم قليل ، ففيها خيال خصيب ،  
وارهاص بان في لغتنا غناء ، وانها لا تهد يدها كثيرا للاقتراض ، وانما  
تهدها للاقتراض .

على أن الشيخ العلايلي لم يكن بدعا بين كثير من اللغويين القدامى ،  
الذين اشاروا الى قريب من قوله هذا ، وبخاصة في نظرية ( المحاكاة ) ،  
سواء من قال بها على انها ذاتية موجبة ، كما نادى ( هيراقليطس ) والصيرى .  
او انها توطؤية واعتباطية ، كما قال ( ديمقريطس ) . او من ذهب مذهبها  
وسطا بين هؤلاء وهؤلاء .

وقد تلقف ابن جني النظرية عن الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ثم حمس  
لها ودافع عنها كثيرا في ( خصائصه ) : بأن أصواتا معينة تدل على معان  
معينة . وأن بين ترتيب الأصوات ومراحل ما تدل عليه ان كان ما تدل عليه  
حدثا مناسبة طبيعية ظاهرة . وقد سمي الباب الأول : ( الاشتقاق الأكبر ) ،  
وسمي الثاني : ( تصاقب لتصاقب المعاني ) ، وسمى الثالث : ( أساس الالفاظ  
اشباه المعاني ) . (١) كما سيجيء

بل واضاف العلماء ان اختيار الحروف وتشبيهه أصواتها بالأحداث

---

(١) الخصائص لابن جني ٢ / ١٢٥ .



المعبر عنها بها ترتيباً ، وتقديم ما يضاهي أول الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ، سوما للحروف على سمت المعنى المقصود ، والفرض المطلوب . (١) كما سنذكر .

وفي العصر الحاضر ذهب مذهب الخليل وسيبويه وابن جنى طائفة من علماء العربية ، نذكر منهم — على سبيل المثال لأعلى سبيل الحصر — الأستاذ محمد المبارك ، والدكتور صبحي الصالح ، والأب مرمجي الويتكي ، وجورجي زيدان ، وخير الدين الأسدي (٢) .

بل أن بعض المعاصرين ذهب إلى أن الأصوات تدل على معانيها مهما يكن موضعها من الثلاثي . وضرب بعضهم مثلاً لذلك بلفظة ( غرف ) : فالغين تدل على الغموض ، وهي بذلك تناسب أول مرحلة من مراحل حدث ( الغرف ) ، عندما يغيب الغارف يده أو مغرفته في السائل .

وان الراء تدل على الحركة ، وهي تناسب المرحلة الثانية من الحدث عندما يحرك الغارف مغرفته في السائل قبل أن يرغمها .

وان الفاء تدل على الظهور والانفتاح والفصل ، وهذا يناسب آخر مراحل الحدث عندما يرفع الغارف مغرفته فينصلها عن السائل ، ويظهرها بعد أن كانت مستترة (٣) .

فلا مبرر — بعدئذ — لوصف الشيخ العلالي — حين المع إلى الجدول الهجائي الفنيقي — بالأسراف الزائد ، والخرافة المبنية على الأوهام ، والزعم المبنى على غير أساس ، والتكلف الجامع . . كما ذكر الأستاذ محمد الأنطاكي ، حين يقول :

« وأسرف بعضهم في هذا اسرافاً زائداً أخرجهم من دائرة البحث العلمي المبني على الحقائق إلى دائرة الخرافة المبنية على الأوهام ، من هؤلاء الأستاذ عبد الله العلالي ، الذي يزعم أن كل حرف من حروف الأبجدية

---

(١) الخصائص ١٦٢/٢ .

(٢) الوجيز في فقه اللغة ، للأستاذ الأنطاكي ص ٢٥٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٥ .

العربية يدل على معنى خاص ، وأنه إذا عرفت معاني الحروف أمكن معرفة الكلمة العربية ، ولو لم تكن معروفة من قبل . ثم يمضى فيجعل لهذه الحروف معاني فلسفية لا تظن أنها خطرت يوما على قلب الإنسان العربي ... » (١)

نقول : لاداعي لذلك الهجوم ، ولم يقدم المعترضون البديل ، ومحاولة الشيخ العلالي أن كان فيها خيال كبير .. فالعقل يرفده ، وشواهد السابقين تسانده ، والوارد من الأمثلة يواكبه .. ولقد ذكر الأستاذ الانطاكي في كتابه : « اننا اذا طرحنا كل أنواع التكلف الذي وقع فيه العلالي وغيره ، فإنه يبقى لدينا كمية كبيرة من الشواهد لا يمكن تجاهلها . وهي تشير بما لا يدع مجالا للشك : الى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ والمعنى » . (٢) وبمثل ذلك اعترف (فندريس) العالم اللغوي ، وأن بعض الأصوات أقدر من بعضها على التعبير عن معان معينة . وفكر أن النانين للارتباط بين اللفظ والمعنى اعترفوا بمثل هذا القدر من الارتباط (٣) .

وحسبنا اعتراف العلماء بهذه الظاهرة ، وأن المكية الواردة والمعترف بها كبيرة .

فالأحادية — ولاشك — كانت مرحلة ، ثم تخطتها البشرية عندما سنحت لها فرصة تطور ، وظرف رقى وترق .

✽ وما فنشت لغات — حتى يومنا هذا — في مجموعة الهند وأوروبا (كالهندية الصينية) تضع عددا كبيرا من مفردات معجمها من حرف صامت واحد ، تؤثر فيه التبرلت الصوتية (Tons) ينتقل بفضلها الى مناهيم كثيرة ومختلفة ، كما في (Fan) (٤) .

- 
- (١) الوجيز ، للانطاكي ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ . وتهذيب المقدمة اللغوية للعلالي الدكتور اسعد علي ص ٦٣ ، ٦٤ .
- (٢) الوجيز ، للانطاكي ص ٣٥٧ .
- (٣) اللغة ، لفندريس ص ٢٣٦ .
- (٤) الأصوات ا.د. ابراهيم نجا ، ص ٦٠ ، والاكسنية العربية للاستاذ ريمون طحان ص ٧٧ .

فالكلمة الصينية تتكون من مقطع واحد مفتوح أو مغلق يدل على معنى عام يحدده السياق .

ويؤيد ذلك الدكتور محمد مصطفى رضوان ، في مقاله القيم ، بمثل :  
( ت Ta ) فهو يفيد معنى عظيم ، أو كثير ، أو يعظم ، أو عظم . والطريقة  
التي تتبع في ترتيب الألفاظ تحدد المعنى المراد ، فإذا قيل : ( ت كوك Ta Kuok )  
كان المعنى ، الدولة العظيمة ، وإن عكسنا الترتيب ، وقلنا : ( كوك ت Kuok Ta )  
كان المعنى : الدولة عظيمة ولعل اللغات السامية — ومنها العربية —  
انتهجت هذا المنهج في بداية امرها .

أو قريبا من هذا المنهج ، بالرغم من أنه ليس لدينا من الوثائق التاريخية  
ما يفيد الجزم واليقين .

لكن غالب الظن أنها سارت ذات المسرب ، ثم انتقلت في مرحلة ثانية  
إلى الثنائية والثلاثية عبر آلاف السنين (١) .

وقد آمن بالتطور كثير من الباحثين في تاريخ اللغات الآرية ، ومن  
أشهرهم : ( بوب Popp ) من القدماء ، و ( وود Wod ) و ( وثن Whitney )  
وجيرسبيرسين ( Jerspersen ) من المتأخرين .



وقد أشار علماءنا العرب إلى أن للحرف في اللغة العربية قيمة تعبيرية  
وقد انماض في ذلك العالم اللغوي مجد الدين الفيروزآبادي ، في مختلص كل  
فصل وباب من كتابه (٢) .

وذكر بعض المحققين أن حرف الحاء في العربية يدل على : الانبساط  
والسعة والراحة أما حرف الغين ، فيدل على الظلمة والانطباق والخفاء ،  
والحزن ، ومثل لذلك بالكلمات : ( غيم ، غم ، غين ، غبطة .. ) وقد تساءل

---

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ — سنة ١٣٩٢ هـ .

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للعلامة الفيروزآبادي .

بعضهم بقوله : وكيف نفسير : ( غنى ، وغنى ، وغنى ) ( ١ ) وأقول : بتلخيص  
من التأمل ترد الى الخفاء والغبطة .

واحتفى الأستاذ محمد المبارك — كما ذكرنا من قبل — بظاهرة اشتراك  
الفاظ من مواد مختلفة في حرف واحد وفي جزء من معناها : فالالفاظ التالية ،  
وفيها كلها حرف الغين تدل على الغموض والاستتار ، وهي في مجالات  
كثيرة : ( غاب ، غار ، غاص ، غاض ، غام ، غرب ، غمض ، غم ، غش ،  
غز ، غص ، غط ، غبر ، غبش ، غبن ، غبق ، غفا ، غطى ، غفر ، غمر ،  
غرق ... ) .

والنون في الالفاظ التالية ، وفيها معنى الخروج أو الظهور : « نبع ،  
نبر ، نبت ، نبر ، نبه ، نبا ، نجم ، نطق ، نفث ... » .

ولذلك يدعو الأستاذ المبارك الى البحث في الصلات بين الحروف  
والمجموعات اللغوية مشيراً الى أن ذلك سيكون كاشفاً عن أصول العربية  
وتاريخها الطويل ، وميزتها على أخواتها الساميات والى قياسياتها المطردة ،  
يقول :

« واعتقد ان البحث في الصلة بين المجموعات الثلاثية وفيما يمكن أن  
أسميه ( التركيب الثرى ) للكلمة ، هو بحث تاريخي يرجع بنا الى عهود  
قديمة للغة العربية ، استقر في نهايتها على شكل هذه المجموعات الثلاثية  
الرائعة ، التي كانت نتيجة تطور لراحل تكوينية سبقتها ، تحتاج معرفتها  
الى بحوث تاريخية واسعة تتناول اللغات السامية جميعاً ، وتنتهي الى  
تعليل بقاء العربية وحدها دون غيرها من الساميات . وتوحى هذه  
الأمثلة الى أن تركيب الكلمة العربية يشبه كثيراً تركيب المواد الطبيعية  
المؤلفة من ذرات متفاوتة التركيب » ( ٢ ) .

ويعطينا الشيخ العلايلي تصوراً مقبولا للقيمة التعبيرية للحرف المفرد ،  
لدور سابق ومرحلة موغلة في قدم التاريخ البشري : فيرى مثلاً ، أن حروف  
( ج ب ل ) تعطي تصوراً صحيحاً عن الجبل في ارتفاعه وشموخه ،

( ١ ) نظريات في اللغة ص ١٩ .

( ٢ ) عبقرية اللغة العربية ، للأستاذ محمد المبارك ص ٢٢ ، ٢٣ .

واتصاله وتمكنه ، يقول : { الجيم } معناه الارتقاع ، وحرف { الباء } معناه البيت وحرف { اللام } يرمز الى الملاصقة . والمعنى المؤلف من الحروف مجتمعة : { بيت مرتفع ملاصق للسحاب أو للأرض } ، وهو تصور صحيح ومقبول عن { جيل } .

ويحل كلمة { مسك } الى { كف الماء القوى } ، هكذا : { السين } معناه الدعامة وهو يرمز الى مطلق القوى . { والميم } ترمز الى المياه . { الكلف } بمعنى الكف وهو يرمز الى مطلق التبسيط في صفر . وهذا أيضا تصور مقبول وصحيح عن { مسك } .

وما زالت الاعتراضات تنوالى على الشيخ العلايلي (١) : بأن الحرف وإن أوحى بجزء من المعنى ، إلا أنه لا يملك التعبير عنه باتفاده ، ومعنى ذلك أن الحرف بمفرده تنعدم قيمته التعبيرية ، وإن أوحى جرسه بشيء قريب من المعنى .

ومن علماء اللغة من أنكر القيمة التعبيرية للحرف الواحد ، صراحة ، ويرى « أن الطبيعة عينها مبالاة الى الثنائية ، لا الى الأحادية » كما يتوهم بعضهم أن الإنسان الأول بدأ يتكلم بحروف منفصلة ، لأن الحروف المنفصلة لا وجود لها إلا في جدول الأبجدية ، أى في الكتابة لا في اللفظ ، والسبب : أن أعضاء النطق عينها لا تخرج للنكلم ( حروفا صامتة متفرقة ) بل مقاطع مركبة من الصائتات ، تحركها الصائتات « (٢) .

وهذا الرغص المطلق لا نوافق عليه ، إذ أن لغتنا قد عرفت فعلا قيمة تعبيرية للحرف الواحد ، كما أوحى بفروق دقيقة بين حرف وآخر ، قرب مخرجها أو اتحد . . كالفرق بين حروف { الحلق } الستة — الهمز والهاء ، والعين والحاء ، والقيين والخاء — وتفاوت المعنى بين التعبير بالحاء أو الخاء ، كما في قوله تعالى : « **فيها عينان تضاهقان** » (٣) وفي الآخر « كل أنام بها فيمينضح » ففي الخاء شدة وقوة ، وفي الحاء ضعف ورخاوة ، مع أنها

(١) في التطور اللغوي ص ٩٨ .

(٢) معجبات عربية سامية ، للأب مرمجي الدومنيكي ص ٩٨ ، وذكره (فندريس) مثل ذلك في كتابه ( اللغة ص ٢٣٦ ) .  
(٣) الرحمن : ٦٦



( الخاء والحاء ) حلقيان إلا أن الآية عبرت عن شدة النضج وأناد الأثر رخاوته .. فضلا عن أن هناك من الحروف ، ما زال أمره محيرا : أفرغ من محتواه أم وضعته العرب كذلك كحروف المعطف ( الواو والفاء ) وحرف الجر ( الباء ) .. فنحن نؤيد أن الحرف استعمل واستقل بقية تعبيرية في مرحلة معينة ، حتى واكبته أسباب حياتية ومعيشية أخرى ، فنقلته مع صاحبه والمعنى إلى دور أرقى من أدوار الحياة على سنة التدرج الطبيعي ، وأحيانا إلى العكس .

وأحدث الآراء اليوم هو القائل : بأن اللغة نشأت كغيرها من الظواهر الاجتماعية نشأة سافجة .

ثم تطورت بمرور الزمن وتتابع التجارب ، وقد أدى تباین المشاهدات التجارب وتنوعاتها ، واختلاف البيئات والأوساط والطبائع إلى اختلاف اللغات .

### من أسرار العربية :

اللغة — إذن — لم تبدأ — في أول أمرها — بالمنطق والفكر ، ومن ثم تبينا المنهج الوصفي في تتبع تاريخها ومحاولة الكشف عن حقيقتها الحقيقية ، ولم نتبع المنهج الفلسفي الاغريقي الذي ادعى أن اللغة منطوية .

وتنفرد مجموعة اللغات السامية بميزة ظاهرة ، هي الاعتماد على الجذر والاشتقاق وفي لغتنا العربية نجد أن كل مجموعة تشترك في الجذر الأصلي ومعنى عام يؤلف الطبقة الأصلية المشتركة لمفردات المجموعة . وثبات الحروف الأصلية يساعد على كشف العلاقات بين اللفاظ :

فالصديق والصدقة .. من مادة ( الصديق ) . والعدو ، وعدا واعتدى .. من ( العدوان ) وهو التجاوز في الظلم .

ومحصل ذلك : ( أن المعاني العامة أو الكلية تتجمع في مجموعات من اللفاظ هي أشبه بالقبائل العربية ، ويبقى في اللغة دائما عنصر خالد ثابت في مادة اللفاظ .. وفي معانيها » (١) . وبقيت محافظة على أنسابها مهما نأت بيارها .

وحين لمس علماءنا القدامى المناسبة بين اللفظ والمعنى أشاروا إلى تلك الظاهرة ، وتبعوها من تقديم : وعقد لها ابن جني فصلا في خصائصه ،

---

(١) عبقرية اللغة العربية ، للأستاذ محمد المبارك ص ١٩ .

يعنوان ( باب إيسيلسي الألفاظ أشباه المعاني ) ( ١ ) ، ذكر فيه : أن الخليل  
ابن أحمد ، وسيبويه ، قد نبها عليه ، وإن جماعة اللغويين قد تلتقته بالقبول . .  
وحددوا الأماكن التي تكون فيها هذه الظاهرة واضحة جلية .

كما تظهر في الألفاظ التي تحكى أصواتا ، كخزير الماء ، وأزير القدر .  
أو في المصادر التي تتابع حركاتها ، كالغليان ، والدوران ، والجهزي  
والبشكى .

أو في حروف إذا تصدرت الفعل نقلته من حال إلى حال : فالمفعل  
( غفر ) يفيد ثبوت المغفرة ، وحروف الاستقبال ، تنقله إلى طلب المغفرة  
ورجاء تحقيقها في ( استغفر ) .

كما تظهر في اختيار اللفظ المناسب للحدث قوة وضعفا ، حذوا لمسموع  
الأصوات على محسوس الأحداث : فالنفخ ( بالحاء ) لرش الماء برقة ،  
والنفخ ( بالخاء ) لشدة فورانه وقوته ، إذ في الحاء لين ورخاوة ، والخاء  
تزيد عليها شدة وقوة . . ومن هنا نلمح سر الإعجاز في التعبير القرآني  
عن منع الجنة ونعيمها : « فيهما عينان نضاختان » بالحاء ، وفي الأثر ( كل  
أناء بما فيه ينضح ) بالحاء . وأيضا مثل : ( خضم ) لاكل الشيء الطرى ،  
و ( قضم ) لاكل الشيء اليابس الجاف : إذ في الخاء رخاوة ، وفي القاف  
صلابة . والله در أبي ذر - رضى الله عنه - حين صاح منكرا على الحكام  
نعميمهم وترفهم وشظف عيش رعيتهم : ( ويخضمون ونقضم ، والموعد الله ) .

بل عد علماء اللغة من لطيف صنع العرب وحكمتهم اختيار الحروف  
وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبا ، وتقديم ما يضاهي أول  
الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ، سوا  
للحروف على سمت المعنى المقصود ويمثل ابن جنى لذلك بحروف ( بحث ) :

( فالباء ) لغلظها تشبه بصورتها خفقة الكف على الأرض ، و ( الحاء )  
لصلتها تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض .  
و ( الثاء ) للنفث والبث للتراب ( ٢ ) .

( ١ ) الخصائص ٥٤٤/١ .

( ٢ ) الخصائص ٥٦١/١ .

وأكثر من ذلك ، نجد أن المعنى العام باق مع تقليب حروف المادة ، وقد نبه على ذلك القدامى كالخليل بن أحمد ، وابن دريد ، والفارسي ، وسماه ابن جنى بالاشتقاق الأكبر . والمادة الثلاثية تعطى ست مواد في تقاليبها ، والرباعية تعطى أربعاً وعشرين ، والخماسية تعطى مائة وعشرين . وقد تستعمل كل التقاليب أو بعضها أو تهمل كلها لاهمال الأصل . فتقاليب ( سلم ) الستة تفيد معنى السهولة والأصحاب والملاينة .

وتقاليب ( جبر ) تدور حول معنى علم هو الشدة والقوة (١) في ( جبر جرب ، بجر ، برج ، ريج ، رجب ) .

ويرى الشيخ العلالي ، أن : « القاعدة تقضى بوجود جامع معنوي بين المقاليب الستة ، لا يمكن أن يتخلف ، وإن كان على يعد » (٢) .

وهكذا ظل الاشتراك في كل الحروف أو بعضها ، مع الصلة الصوتية السبيل لمعرفة الأصل ، وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس الحشد الهائل والأمثلة الوفيرة لتبيان ذلك ، إذ قد شارك أصحاب المعجم في جمع الكلمات المشتقة من مادة واحدة في باب واحد ، وزاد عليهم بتتبعه لمعاني الباب الواحد ، وأرجاعها إلى أصل واحد ، أو عدة أصول من المعنى .

ولذلك فنحن لانذهب مذهب الأب مرمرجي الدومني — وهو مسبق في ذلك الرأي — حين ينفي وجود علاقة طبيعية بين الصوت وحروف الكلمة ، وبين « المعنى المتعلق بها » ، لأن الأصوات مجردة ليس من طبيعتها ما يجعلها دالة حتماً على الشيء الفلاني ، أو النحوى الفلاني ، وإنما تنشأ الصلة بين الصوت ومعناته اتفاقاً ، أو بإرادة المتكلمين عن طريق السماع أو الاستعمال ... » إلى أن يقول : « أننا لا نجد أن لبعض الكائنات دوى ، وللحيوانات أصواتاً ، بيد أن الناس يحاكون هذا الدوى ، وهذه الأصوات بطرق متباينة ، إذ أن كل فريق يتوهم سماع نوع من الدوى والصوت فيحاكيها ، طبقاً لهذا الوهم » (٣) ونقول له : حسبنا الدوى والأصوات وتوهم المتوهمين ، ليصوغوا منه ما يفهمون وما ينطقون .

(١) الجهرة لابن دريد ١ / ٢٠٧ ، والخصائص ١ / ٥٢٥ .

(٢) مقدمة ، للعلالي ص ١٤٩ .

(٣) معجمات عربية سامية ، للاب مرمرجي ص ١٠٢ .

وتد بهرت هذه الظاهرة العجيبة في لغتنا علماء اللغة ، وهي وشائج  
القربى والصلات الواضحة بين المجموعات اللغوية ، سواء اشتركت في  
حرفين أو في حرف واحد مما يوحى بأن القول بالأحادية في نشأة اللغة له  
أساس : ثم تدرجت من هذا الدور نحو الاكتناز ، لتقى بما يطلب منها تبعاً  
لمقتضيات التطور .

فالكلمات المشتركة في الحرفين ( ن ، ف ) تدور حول معنى الخروج ،  
مثل : ( نفث ، نفج ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفق ، نفق ، نفل ، نفى )  
وكل ما قبله حرف الغين ( غ ) يدل على الغموض والاستتار ، مثل  
( غاب غار غاص غاض غام غرب غمض غم غشى غز غص غن غبر غبن غبق  
غفا غطى غرق غمر غفر ) ...

وفي مقاييس ابن فارس الشيء الكثير من ذلك كما قلنا ..  
وكانت اشارات علمائنا القدامى والمحدثين الى ذلك احياء وباعثاً حثيثاً  
مؤثرة معرفة الراى في نشأة اللغة العربية والقول بالثنائية أو الثلاثية .  
الآن ان الاقدمين — من علمائنا — لم يسيروا صراحة الى القول بالثنائية  
وانها أصل الوضع ، وانما كان بحثهم تاريخياً ، يرجع باللغة الى جهود  
تحاول معرفة تدرج الفاظ اللغة وتطورها ، حتى استقرت في طورها الأخير  
الى صورها وأشكالها المرضية والمعبرة والمنبذة .. وازدادت الأبحاث عمقا  
عند المحدثين في ضوء أبحاث المجموعات اللغوية الأخرى ، وبخاصة في  
الساميات .



## نظرية الثنائية

النظرية الثنائية ، أو المذهب الثنائي في اللغة ، يقوم على اعتبار  
الأصول اللغوية — في الأسماء والأفعال — ثنائية : أى يتركب كل منها من  
حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول  
الثنائية .

ويرى الأب مرجى دومنكى أن الجذر الثنائي يشمل المجموعة السامية  
في عمومها ، يقول : « الثنائية » Bilitteralime هي النظرية القائلة بأن  
( الأصول ) في العربية ، وكذلك الحال في أخواتها السامية : ليست الألفاظ  
ذوات الحروف الثلاثة ، بل ذوات الحرفين ، إذ من شأن الثلاثيات أن ترد  
إلى الثنائيات « (١) .

وجورجى زيدان يرى « الثنائية » في النشوء اللغوى بالاستقراء ، فيذكر  
أن الألفاظ الدالة على معنى في نفسها ، يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول  
ثنائية أحادية المقطع تحاكي أصواتا طبيعية « (٢) .

أى أن الثلاثى وما فوقه يرد إلى ثنائى سابق ، لافى الاشتقاق فقط كما  
عندهم القدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الإبدال وتعاقب الحروف ، بل فى  
النشوء اللغوى أيضا .

ويشير زيدان إلى بعض أسباب نشأة « الثنائية » ويؤكد الحصر  
والاستقراء ، يقول : « لغتنا مؤلفة من أصول محصورة عدا ، أحادية  
المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها من  
الأصوات الطبيعية ، التى ينطق بها اللسان غريزيا » (٣) .

والشيخ الملايلى يرى الثنائية دورا ثانيا من أدوار اللغة فى حياة  
الإنسان ، الذى حاكى الطبيعة بقصد ، أو بغير قصد ، فأكسبته المحاكاة

---

(١) المعجبة العربية ص ٦ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان ص ٢٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤ .



أكثر المقاطع الثنائية التي يمكن فرضها ، وبخاصة إذا كانت ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يعضلها التعبير « ... » .

ويقرر الشيخ العلايلي — أيضا — أن ( المعتل ) هو ثنائي لفظا ، وإن كان ثلاثيا خطأ في العربية : أي أن المعتل هو ثنائي الحق بالثلاثي ، وأنه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة (١) .

ويلاحظ أن الشيخ العلايلي — كما ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين في دراسته الواعية — لا يؤسس تصوره للثنائي على تصوره للأحادي ، بمعنى أنه لم يتبع في الواقع وجود كلمة « أحادية » صارت إلى الثنائية على أساس افتراضه السابق . ومن ثم نرى أفكاره تتكامل نظريا فقط ، دون أن يستطيع تأسيسها على تكامل لغوي « .

لكننا نلتبس العذر للشيخ ، ونبيح له التصور الذكي مزوجا بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب ، ويلغها صمت التاريخ (٢) .

ويصور الأب أنستاس الكرملی « الثنائية » وطريقة اكتناز الكلمات وتدرجها بأنها : « تطورت في وضعها من هجاء واحد ( أي مقطع ) أصلا ، إلى مضاعف من ثلاثي ورباعي : فيكون ثلاثيا إذا لم تتخيل الحركة في الشيء ، ورباعيا إذا تخيلتها فيه . وعلى هذا النحو تطور الهجاء الواحد ( صر ) بسكون الراء إلى ( صر ) بتشديدها ، وإلى ( صرصر ) ، ثم تطور في اتجاه آخر ( صار ) ، أو ( صرى ) ، وبذلك عرف المضعف والأجوف والناقص ثم المهموز (٣) . ومعنى ذلك أن الثنائية كانت ونيرة وكثيرة في وقت ما من عهود اللغة إذا لم تكن هي الأصل ، ثم تحول عدد كبير منها إلى الثلاثي بالاضافة أو التضعيف ، وليس هذا خاصا بلغتنا العربية ، وإنما هو قدر مشترك بين الساميات .

وأشار ( الأقدمون — كما قلنا — إلى مبدأ « الثنائية » ، ولكن لم ينصوا عليها صراحة ، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قوامصهم عند ترتيبها : فبدأ الخليل بن أحمد ( ١٧٥ هـ ) بالثنائي في معجم ( العين ) ،

(١) المقدمة ص ٣٠ .

(٢) في التطور اللغوي ص ١٢٧ .

(٣) نشوء اللغة العربية ص ٢٠ .

واختاره ابن دريد ( ٣٢٥ هـ ) في معجم ( الجهرة ) ، والأزهري ( ٢٨٢ هـ ) في معجم التهذيب ، والقالي ( ٢٨٨ هـ ) في معجم ( البارع ) ، وابن سيده ( ٣٩٧ هـ ) في معجم ( المحكم ) (١) .

وحددوا الثنائي بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما ، وسوا الثنائي المضاعف : الثنائي في الخط ، والثلاثي في الحقيقة : الثلاثي الصحيح . والثلاثي المعتل : الحواشي والأوشاب (٢) .

ويكاد الأب مرجى أن يلزمنا القول بالثنائية ، كما ألزم نفسه بها : فالرباعيات عنده « ليست مجردة كما يقول الصرفيون : بل هي ثلاثيات مزيّدة ، والثلاثيات الشاملة : ( المثال والأجوف والناقص والمهموز والمضاعف ومكرره ) قابلة جميعها الرد إلى ( الرس الثنائي ) مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما . أما ما يتعذر رده من الثلاثي إلى الثنائي فيعزى ذلك إلى فقدان فحواويها الأولية مثلما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزيّدات أو المشتقات ، التي بلغ عددها الثمانمائة أو أكثر » (٣) فالرساس العربية عنده أوفر من غير العربية ، والثلاثي وما فوقه توسعات اشتقاقية للرساس الثنائية التي بدأت بها نشأة اللغة ، وغنها صدرت جميع التوسعات والاشتقاقية ، حتى صارت العربية عنده بها « أوفر ثروة من لغات العالم أجمع » (٤) .



● ويؤنس المقام أن نذكر بعض أمثلة فكرها المؤصلون للثنائية تزيد الأمر إيضاحاً ، وطرق اكتناز الثنائية لقرنتي إلى أعلى منها :  
يقول جورجى زيدان : أن الجذور الثلاثية ترتد أصلاً إلى جذور ثنائية ، هي حوامل المعاني ، وليست الثلاثية سوى وسيلة لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالي .

---

(١) راجع المعاجم اللغوية د . إبراهيم نجا .

(٢) المصدر السابق .

(٣) هل العربية منطقية ، للأب مرجى ص ١٤٥ .

(٤) معجميات عربية سلمية ص ٧٩ .

فالأصل اللغوي « قط » حكاية لصوت القطع ، وهو ثنائي ثنائي  
توسعاته بمعناته ، مثل : ( قط ، قطع ، قطب ، قطف ، قطل ، قطم ) وكلها  
أفعال بمعنى ( القطع ) من ( قط ) ..

وأيضا مقارب المادة ( قط ) وهو « قص » يفيد تثليثه القطع ، مثل  
( قصيب ، قصر ، تصف ، فصل ، قعم ) وأيضا مجانس ( قص )  
وهو « كس » بمعنى القطع يأتي منه ( كس ، كسر ، كسع ، كسم ) .  
ومثله : « جذ » بمعنى القطع ، يأتي منه « جذ ، جذب ، جذر ، جذف ،  
جذم ) وأيضا : « جز » يأتي منه بمعنى القطع : ( جز ، جزا ، جزر ،  
جزح ، جزع ، جزل ، جزم ) (١) . وكل ذلك من باب القطع ، وهي ترد الى  
أصل واحد ، هو حكاية صوت .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن هذه الأمثلة كلها نقلها جورجى  
زيدان عن كتاب المفتاح للسكاكى (٢) . أى أن كتاب المفتاح أشار الى  
الأصول الثنائية المشتركة في المعنى العام ، وما ينوع المعنى من زيادة عليه .  
والأب مرجى يرى : أن كلمة ( ح ج ) أصلها ثنائي ، لاسم صوت  
ينطقه المجهدون تخفيفا من عنائهم (٣) و «ثب» أصلها «ثب» بمعنى الحركة  
عموما (٤) وعنده أن : « نهى ، نهته ، نهر » بمعنى الزجر (٥) .. أصلها  
( نه ) بمعنى الزجر .

ولمعرفة الأب مرجى بكثير من اللغات السامية أمكنته المقارنة اللغوية  
بين الساميات بالقاء الضوء على كثير من الأصول الثنائية التى بنى عليها  
نظريته في « الثنائية » .

ولا ينكر أحد أهمية هذه الدراسات المقارنة ، إذ أنها تكشف كثيرا من  
الغامض وما خفى على الكثيرين . ولذا نظر لكثير من الأعمال التى يقال

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ٩٨ .

(٢) فى التطور اللغوى ص ٨٦ .

(٣) المعجمية العربية ص ٤٨ .

(٤) معجميات عربية سامية ص ٩٩ .

(٥) المعجمية العربية ص ١٣٠ .

جانها ثلاثية في العربية ينظرها في السريانية مما جاء على الثنائية فقط ، فنذكر  
أن في العربية ( حم ) بالتشديد ، يقابله في السريانية بالتخفيف : و ( مص )  
ممس ( بالتشديد يقابلها ( مص ، مس ) بالسكون . ويردف بأن « الثنائي وازد  
في كل الساميات متصفا بمعنى حقيقي وثام » (١) .

وارجع المضاعف الرباعي مثل : ( مرمر ، قرقر ، دبذب ، لعلع ،  
٧٧ . . ) الى ثنائيين مكررين . . ومن هذا شيء وافر في العربية وكذا اللغات  
السامية . . غنى السريانية ( bal-bal ) ( zal-zal ) على وزن زلزل ، وبلبل ،  
وقد أمكنه جمع ٢٥٠ مادة منها في العربية الفصحى وهذه ، ويوجد أكثر  
منها في اللهجات (٢) .

وأكثر من ذلك : أن رسالة الالفاظ السريانية تفترض وجود الثنائية  
دون شعور وتقصدها (٣) .

#### طريقة اكتناز الالفاظ :

ومن علمائنا القدامى من أشار الى طريقة اكتناز المواد الثنائية لتصبح  
ثلاثية ، بزيادة حرف ، كابن فارس وابن جنى ، في مثل : ( نب ) فيصبح  
( نبا ، نبج ، نبج ، نبذ ، نبر ، نبس ، نبش ) مع بقاء المعنى العام .  
وعند الأب انستاس الكرملى : أن الهجاء الواحد ( المقطع ) ذا المعنى ، قد  
يزيد عليه هجاء أو أكثر ، مثل ( رم ) بالسكون فيصبح ( ررم ، جرم ، حرم ،  
خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم ) . . ومثل : ( نب ) ومنها ( نبا ، نبث ،  
نبث ، نبج ، نبج ، نبذ ، نبر ، نيز ، نبس ، نبش ، نبض ، نبغ ، نبغ ) (٤) .  
وهي نفس طريقة القدامى كما أشرنا .

ويطبق الأب الكرملى النظرية على اللغة اللاتينية ، لأن الكلم عنده مبنى  
على محاكاة الطبيعة وعلى الهجاء الواحد غالباً ، فيقول :

- 
- (١) معجميات عربية سامية ص ٩٨ .
  - (٢) المصدر السابق ص ٩٧ .
  - (٣) المصدر السابق ص ١٠٠ .
  - (٤) نشوء اللغة العربية ص ٣ .

« قد يتفق مصطلح العرب ومصطلح أبناء الغرب إذا اتفق المخاطران في توهم صوت الطبيعة ولا يكون هذا الأمر إلا إذا كان ثم هجاء واحد ، أو هجاءان اثنان لا أكثر . فمثال الهجاء الواحد قول العرب ( رد ) بالنشديد ولا جرم أن أصله ( رد ) بفتح وسكون ، وهو في اللاتينية Raddere ومن المعلوم أن Ere كاسعة ( ما يزداد في الآخر ) تكسح بها كثير من أعمالهم ، إذن Raddare ليست إلا ( رد ) العربية (١) .

والشيخ العلايلي يرى أن انسان الدور الثاني استخدم معانى الجدول الهجائى الفتيق ، وضم بعض المقاطع الأحادية ليعبر عما في نفسه من معان ، ويمثل بلفظه ( عى ) وهو ثنائى في صورة ثلاثى ، أو ثنائى الحق بالثلاثيات « فان العين تدل على الحيوان الزئيرى . والباء تدل على البيت ، وكان المعنى : حيوان البيت القوى ، الذى هو كناية عن الرجل . وقد وردت في العربية كلمات مثل ( دد ) بمعنى اللهو ، و ( ببة ) للطفل السمين أو لعبة ، ويردهما الشيخ العلايلي الى ( ددا ) المعتلة ، والى ( البو ) بمعنى ولد الناقة أو جلد يحشى أى شيء لتنسلى به الناقة على ولدها (٢) .

واحتفظت القواميس العربية بثنائيات قديمة ، كاسماء الاسرة : ( أب ، أم ، أخ ، أخت أم ، ابن ، بنت ، حم ) . واسماء الاعضاء : ( يد ، دم ، شفة ، لثة ) .

وعلى مر العصور ، وترقى الانسان ضاقت الثنائيات عن التعبير عن المعانى ، فكان لابد من التوسع في صور لفظية جديدة ، لتلبية الحاجات الآتية والمستقبلية ، فكان لابد من الاكتناز والتوسع في الالفاظ الثنائية ، لتسد على معان اضافية .

« ففرع العرب بزيادة حرف على الثنائى ، أو صوت ثالث ، أدى الى صورة لفظية جديدة (٣) .

فلجأت العربية الى طرق أنت الى اكتناز الالفاظ بالمذ ، والنشديد ، وقد

(١) المصدر السابق .

(٢) مقدمة ص ١٣٣ .

(٣) الألسنية العربية لريمون طحان ص ٨٤ .



تداخل بينهما . أيضا لجأت الى تحويل المضاعف ناقصا او يحول المضاعف  
 لجونا ، او يتخلى الناقص عن حرفه الأخير لصالح حرف صحيح ، والامثلة  
 على الترتيب (مص ، مص ، شد ، شد) (رب ، ريا) (طم ، طما) .  
 (مد ، ماد . ضر - ضار) (رسا ، رصب) . (سما ، سمي) .  
 (محا ، محق) . (رخا ، رخص) .

— ويوجز الأب ممرجى طرق توسع الثنائيات ، اميا :

(أ) بتكرار الحرف الثانى ، مثل : لم — ام ، جل — جال .

(ب) واما بالتكرار والمد معا ، مثل : از — آزار ، اط — اطيط ، بر —  
 برور .

(ج) واما بزيادة ناء فى الآخر ، مثل سك — مسكة ، نل — نلة ، جب —  
 جبة .

(د) واما بالتكرار والمد والفاء معا ، مثل : ضر — ضرورة ، كز —  
 كروزة كرازة .

وكل هذه التوسعات المختلفة التوسع متضمنة منطوق « السرس  
 الثانى » (١) المشتقة منه ، وقد احصى منها الأب ممرجى ٢٢٧ مادة .  
 وهذه التوسعات فى الكلمة تتخذ مواقع مختلفة :

(أ) غنسى الزيادة تنويجا او تصديرا (Prefixe) اذا وقعت فى  
 اول الكلمة مثل (جرم ، حرم ، خرم ، شرم ، صرم ، عرم ، غرم) . . تشترك  
 فى (الراء والميم) وفى المعنى العام لها .

(ب) واذا وقعت آخر سميت : تقيلا ، او كاسعا Suffixie وهذا  
 هو الغالب ، مثل : (قطب ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم) . . تشترك  
 فى (القاف والطاء) وفى المعنى العام وهو الفصل .

(ج) واذا وقعت وسطا ، سميت : اقحاما ، او حشوا in Fixe (٢) .  
 مثل (قحم ، قرم ، قسم ، قصم ، قضم ، قطم ، قلم) ، تشترك فى حرق  
 (القاف والميم) والمعنى العام فى الشق والقطع .

(١) معجمات عربية ساهية ص ٧٨ .

(٢) نشوء اللغة ، والمعجمية العربية ص ١٣٥ .

وبيزيد الأب مرمرجى بأن المقرّر عند علماء العربية قديما وحديثا ، وعند  
الأجانب من مستسيحين - علماء السامية - ومستعربين أن الزيادة تجرى  
بالفتوح والاقحام والغنيل . وفي كل حال من الأحوال يتم الأمر على سبيل  
الأغلبية ، أى بالسماع ، وليس بقياس محكم » (١) .

ولا مانع من أن يكون العرب قد اعتمدوا وتعبدوا تسكين الحرف  
الثانى فى ( الثنائىة ) ، ثم شدّدوه ، ثم غكّوا تشديدّه ، واستبدلوا ثانى المشدّد  
بِحرف يختلف عنه ، مرورا من الثنائى الى الثلاثى وغيره ، مثل ( النون والفاء )  
بمعنى الخروج ، مع تخصيص حاصل بفعل تخصيصها ، فقالوا : ( نف ، نف ،  
فث ، نفح ، نفخ ، نقد ، نفذ ، نفر ، نفس ، نفح ، نفق ، نفل ، نفى ) .  
وما قرره المتقدمون من الزيادة بالحروف على الرباعيات والثلاثيات ،  
يسوغ - عند الأب مرمرجى بكل حق وصواب تطبيقه فى الثنائيات . ومثل لمسا  
زاد على الثنائى بالأمثلة الآتية : ( يقطن ، من قطن أى أغنى ، وتسرغل  
من رغل ، وزنبيل من زبيل ، وعنصل من عصل ، ونميط من نعط . .  
ويلسن من بلس ، وعبدل من عبد . . وعد من ذلك شيئا كثيرا فى العربية  
وبقية الساميات ) (٢) .

فالزيادة والترقى من الأقل الى الأكثر ، كانت طريقا مألّوفا ومعروفا  
للعرب فى توسيع المواد وزيادتها وتنويعها ، لتقابل المعنى الجديد . . كما  
كانت هناك زيادات متنوعة تجرى بضرب من الاعتباط ، أى لدواع غير  
داعى الدلالة على معنى خاص ، أو على دور معين ، كما ذكر الأب مرمرجى .  
وضرب مثلا لذلك :

بالزيادة لللاحق ، لمحض الموافقة بين وزن وآخر ، لمعامل معاملته ،  
مثل : ( تعدد ، وجلبب ، وشملل ) فى الغنيل . و ( حنظل وحوقل ودهور )  
لزيادة النون والواو والهاء حشوا .

وزيادة للغة ، مثل : قنبرة من قبرة . وانجاص من اجاص ، وخنزير  
من خزير . وزيادة لتقوية الحركة ، دون قصد معنى معين ، مثل : ( برع من برا ،

(١) معجميات ص ١٠٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

وينسب إليه ( برنى أى برانى ) و ( توقع من توقى ) ، ( شفع من شفى )  
و ( بدأ وبدع من بدا ) .

وزيادة لعذوبة اللفظ وتسهيله مثل ( يا أبتي ، وعصائي ، ودد ، بدل من  
يا أبى وعصاى ودد ) . و ( قدنى وقطنى ) باقحام النون . و ( لعلت ، لعت ،  
رعت ) بالحقاق التاء .

وزيادة لأقامة الوزن فى الشعر ، نحو ( تبيضضى ) عوض تبيضى .  
وزيادات أخرى تجرى دون قصد اشتقاقى ، مثل : ( خوارنة ، جمع  
خورى ) و ( أبهات وأمهات ) باقحام الهاء . وكذلك النسبة إلى ( صنعائى ،  
رجوائى ، وبرائى ، وصيدلائى ) باقحام النون .

ويخلص من ذلك الأب مرمجى إلى أن اللغة تتبع السنة الطبيعية ،  
وتخضع لأحوال الإنسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية  
والمؤثرات . كما أنها فى بعض أجزائها قياسية منتظمة محكمة ، وفى البعض  
الآخر سماعية : لا ضابط ولا قيد لها ، وقواعدها ليست قواعد حسابية  
رياضية (١) .

وكثيرا ما سمعت الشيخ العلابى يطلق على قواعد العربية ضوابط  
لا قواعد ، تأييدا لذلك .

ولتوفر الأب مرمجى على دراسة الثنائية ، وطول نظره فيها ، وتقضية  
لها ومزاولتها ، أمكنه بعد التقصى والاختبار أن يصنف الحروف التى تقبل  
الزيادة على الراس الثنائية من باب الأغلبية والإطلاق ، كما يلى :

( أ ) حروف تصلح أن تكون متوجة ، ومثناة ، ومثيلة وهى : ( ا ، ت ،  
ر ، ع ، ل ، م ، ن ، هـ ، و ، ي ) .

( ب ) حرفان يصلحان للتتويج والتذييل ، وهما الحاء ، والشين .  
( ح ) حروف تستخدم للتذييل ، وهى ( س ، ب ، ذ ، ك ، ق ) (٢) .  
ثم أمضى فى شرح ذلك وتسهيله فى مصنفاته اللغوية الكثيرة ، ثليدا لدعواه

(١) المصدر السابق ص ١٠٧ ، ١٠٨ بتصرف .

(٢) فقه اللغة العربية د . إبراهيم نجا ، ص ٨٣ .

ليثبت دعائم الثنائية التي نصب نفسه محاميا لها ، ومداقعا غنها ظوالم حياته .

ومن استعراض الأمثلة السابقة يمكن القول بأن الالفاظ في العربية جاءت من أصليين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنها عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى أصول غير ثلاثية ، وإن ارتكزت بعد تطور وأدوار - على أسس ثلاثية .

والحرف الثالث الذي حدد المراد من المعنى العام ، تنوع حسب ما يتطلبه المقام :  
« فان أراد العرب ابانة شيء عن شيء وفصله عنه مع معاناة ومشقة قالوا : ( قطع ) وإن أحبوا اخذ شيء من آخر دون معاناة او مشقة قالوا : قطف ، لقوة العين وضعف الفاء » (١) اللهم الا اذا عن غرض بلاغي فيتجاوز عن ذلك ، كقول الحجاج بن يوسف : ( اني لارى رؤوسا قد اينعت وحن قطائفها ) ، فلشدته وهوان اصحاب الرؤوس ، جاء التشبيه بالزرع والقطف .  
ويعزز ابن دريد في ( جهمرته ) وجهة نظر الفريق القائل بأن الكلمات المشتركة في حرفين وفي معنى عام يضمها كانت في الأصل ثنائية المقطع نظرا الى الصورة الملفوظ بها ، دون التفتات الى الحرف المكرر بمثابة حرفين ، وإن كان في الحقيقة ثلاثيا . يقول ابن دريد : « والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة الا والثاني ثقل ( أي مضعف ) حتى يصير على ثلاثة احرف . . . اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي . وانما سمي ثنائيا للفظه وصورته ، فاذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الاول أحد الحروف المعجمة ، والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر ، نحو ( بت بيت بنا ) بمعنى قطع ، وكان أصله يفت مدغموا التاء في التاء ، فقالوا : « بت » وأصل وزن الكلمة فعل ، وهو ثلاثة احرف ، فلما مازجوا الادغام رجعت الى حرفين في اللفظ ، فقالوا : بت ، فادغمت إحدى التائين في الحروف المعجمة (٢) .

« فالنظرة الى اعتبار المضعف الثلاثي ثنائي الصورة تبدو بجلاء ووضوح عند الاقربين في جهمرة اللغة لابن دريد ، وفي المقاييس لابن فارس ، بل إن

(١) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٢) الجهمرة ١ / ١٣ .

في جمهرة اللغة لابن دريد ما يدل دلالة أكيدة على توثق النظرة عنده :  
فانه عند الكلام على الثنائي يتجه القول على جميع مواده صحيحا او ممثلا ،  
قبل أن ينتقل الى الثلاثي « (١) » .

والحدثون تتبعوا هذه النظرية ونظروا لها بما هو وارد في الساميات  
من ثنائيات مثل ( حم ، مص ، مس ) بالتشديد في العربية بما يقابلها في  
السريانية ( حم ، مص ، مش ) بدون تشديد للحرف الأخير (٢) .

الا أن الشيخ العلالي يجعل الحرف المزيد على الثلاثي حلقة ثالثة  
في الدور الثالث من ادوار الانسان في تدرجه نحو الرشد ، فعرف الكتابة  
وعرف الحروف وتنوعت حاجاته ، فجعل الحرف الثالث حشوا في وسط  
الثنائيات - غالبا ليغطي مفاهيم جديدة ، فجعل من ( قف ) : ( قطف ،  
غرف ، قذف ) (٣) .

ولوفرة الشواهد والأمثلة في هذا الصدد ، « أطلق بعض الباحثين  
المعاصرين القول (٤) بأن الذي يتدرس كالم العربية بانعام نظر ، يجد أن  
معظم موادها أصلا يرجع اليه كثير من كلماته وأن لم نقل كلها ، وذكر لذلك  
( فل ) فأنها تدور حول الشق والفتح : ففتح ، فتح ، فلع ، فلى .  
وكذلك نجد ابن فارس في كتابه ( المقاييس ) يذكر أن مادة ( قط ) تدور حول  
القطع .



---

(١) نفحة اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .

(٢) معجميات ص ٩٨ .

(٣) المقدمة ص ١٤٤ .

(٤) نفحة اللغة العربية د . نجا ، ص ٨٥ .



## ثنائية وثنائيون

وهب مؤيدو « الثنائية » يدعمون أسسها ، ويرسسون مبادئها ، ويسوقون شواهدا :

● فذهب بعضهم الى : « ان الطبيعة عينها ميالة الى الثنائية ، لا الى الأحادية ، لان أعضاء النطق عينها لا تخرج للمتكلم حروفا صامتة متفرقة ، بل مقاطع مركبة من الصامتات تحركها الصائتات » (١) .

● ويرى بعضهم ان القول بأن اللغة الانسانية نشأت بطريق المحاكاة وهذا رأى من آراء كثيرة قبلت في نشأة اللغة — يرسى مبدا هاما من مبادئ « الثنائية » اذ ان هذا الرأى كشف عن عدد كثير من الأصوات اللغوية في مجموعات . ولوحظ ان جل الألفاظ التى نشأت عن طريق المحاكاة هو وضع ثنائى . ولذا قال كثير من الباحثين : ان اصل حكاية الأصوات فى اللغات السامية — ومنها العربية — هو ثنائى يعتمد على حرفين صامتين ، حين حاكى الانسان أصوات الطبيعة وغيرها من حوله بصيحاته وصرخاته الانفعالية ، وعبر بعد ما قلد عن حاجياته الطبيعية والحياتية .

ويرى الأب مرمجى أن البرهان الحسى الجلى على وجود الثنائية هو : « فى أصل اللغة » ، يستخرج من العناصر الأولية للغة العربية ، وهى أسماء الأصوات ودعاء الحيوانات ، أو زجرها ، وبعض أسماء الأفعال ، فهى ثنائية ، ومنها كان بدء صوغ الفعل المضاعف ومكرره . دونك الألفاظ التالية — على سبيل المثال لان منها فى اللغة شيء كثار — : « اف » كلمة تكره وتضجر ، و « آه » كلمة توجع و « به » و « يخ » كلمتان تعالان عند استعظام الشيء و « عس » كلمة زجر للهر (٢) .

وليس هذا خلاصا بالساميات ، بل لاحظ العلماء — أيضا — ان لفظ « مو » فى المصرية القديمة والصينية يعنى ( هرة ) ، وجاء التوافق من أن الهرة سميت بالصوت الذى تخرجه .

(١) معجمات عربية سامية ص ٩٨ .

(٢) معجمات عربية سامية ص ٩٩ .

( وسواء اكانت المحاكاة لصوت انسان : ككلمتهم ، والنجاسة ،  
والثأوه ، والتنف ) .

( أم كانت محاكاة لصوت حيوان : كالزقزقة ، والمواء ، والصهيل ،  
والزئير ) .

( أم كانت محاكاة لصوت الطبيعة ويطلق عليها المحضون نظرية ( بو -  
وو ) ( Bow-waw ) ، وذلك كحنيف الشجر ، وخرير الماء وصرير القلم  
وهزيم الرعد ) . .

وليس ( ماكس مولر - Max Mueller ) هو صاحب نظرية « المحاكاة » حين  
اشار اليها في محاضراته بلندن سنة ١٨٦٤ واعطاها اسما جديدا تعرف به هو  
( Ding-Dong ) كما اشار بعض المعاصرين (١) . بل ان علماء القدامى  
مرفوها ، واشار اليها ابن جنى ( ٣٩٢ هـ ) وحكاها عن سبقه ، ووصفها  
بالصلاحية والقبول ، حين قال : « ... وذهب بعضهم الى ان اصل اللغات  
كلها انما هو من الاصوات المتنوعة ، ككوى الريح ، وحنين الرعد ،  
وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، وتزيب  
الطبي ، ونحو ذلك ... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي  
وجه صالح ، ومذهب مقبل » (٢) .

فابن جنى يحكى عن سبق ، وفي حكايته هذه دلالة قاطعة على انه  
كان مذهباً مقرباً وشائعاً بين السابقين من علمائنا .  
وارتضى الشدياق هذا الراى ، وذكر له امثلة كثيرة تعزز رايه ، في  
كتابه القيم (٣) .

وايد ذلك المستشرق الفرنسى ( رينان ) : في كتابه : ( التاريخ العام  
للغات السامية ) ، وذكر امثلة كثيرة توضح التشابه بين الاصوات اللغوية  
في مجموعتي اللغات الآرية والسامية (٤) .

(١) نظريات في اللغة لآيبس فريجة ص ١٩ .

(٢) الخصائص ٤٦/١ .

(٣) سر الليل في القلب والابدال ص ٢٢ - ٢٧ .

(٤) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .

والقول في نشأة اللغة من أقدم المشاكل التي جابهت عقل الإنسان ،  
لأنه أمر يثير الخيال .

والحق الذي يقال بصحته أن كل النظريات في القول بنشأة اللغة  
الإنسانية الأولى ليست يقينية ، ولا يسلم بها العلم ، لأنها حدس وخیال ،  
ونحن ندرسها على أنها افتراضات قيد البرهان ، وإن عسرت كل نظرية قدرنا  
من اللفاظ فسيبقى قدر لا تتناوله هذه النظريات ، والسر :

أن اللغة لم تبدأ — كما فكرنا — منطقية ، إذ لم يكن هناك منطق ولا  
فكر ، كما أن قضيتها ليست لغوية بحتة ، ولا تدخل في نطاق علم اللغة  
( Languis Tic ) وحده ، بل تتشعب في نطاق ( البسيكولوجيا )  
( والأنثروبولوجيا ) ، والفلسفة .

فنظرية المحاكاة وإن تعلق بها الثنائيون وعسرت جانباً ، فهي تعطيتهم  
شيئاً وسبباً يؤيد وجهة نظرهم ، وعليهم سوق أدلة أخرى .

« ولكن يسجل لهم أن معظم الأصوات الثنائية كانت محاكاة لأصوات  
الحيوان أو الطبيعة ، أو الأصوات التي تسمع عند مزاوله الإنسان للأعمال  
التي تدل عليها الأصوات » (١) .

والنظرية تفسر ما يدل على المحسوس ويخرج عن دائرتها ما يدل  
على المعقول .

● وتعلق بعض مؤيدي « الثنائية » إلى أن ( نشأة اللغة إنما هي ثنائية  
المواد ) أي أن قانون التطور يرشد إلى أن اللغة نشأت أول أمرها ثنائية المواد ،  
بتركيب كل منها من مقطع واحد مطلق ( أي من حرفين أولهما متحرك وثانيهما  
ساكن ) ، وحين دعت الحاجة إلى التنوع والمزيد اكتنزت هذه المواد إلى  
الثلاثية وما فوقها بالطرق السالفة وإن المعنى العام كامن في الأصل الثنائي ،  
وما زاد عليه لم يزد المعنى الا تنوعاً حسب الحاجة والمقتضى .

وحفلت المقاييس اللغوية لابن فارس بالأمثلة الوغرة التي تؤيد ذلك ،  
وحذا حذوه الشدياق في كتابه : « سر الليل في القلب والإبدال » ، والفكتور  
أمين فآخر بحث قيم لدراسة معجبة احصائية ، في ثنائية اللفاظ في المعاجم

---

(١) المصدر السابق نفسه .

العربية ، وعلاقتها بالأصول الثلاثية هو بمثابة التطبيق للنظرية التي نحن  
يصدها (١) .

ويذكر الدكتور محمد مصطفى رضوان — في مقاله القيم عن الثنائية في  
اللغة (٢) طرقاً من أقوال المستشرقين الذين يؤيدون « الثنائية » ،  
ويستشهدون لها بما في أخوات السامية ، يقول :

لقد طبق المستشرق الألماني ( فورست ) النظرية الثنائية تطبيقاً عملياً  
في معجمه الكبير الانجليزي العبري . مؤيداً نشأة اللغة ثنائية المواد ، من  
مقطع واحد مطلق أي من حرفين : أولهما متحرك حركته قصيرة ، وثانيهما  
ساكن .

ويقول المستشرق الألماني ( جرينس ) في كتابه له عن اللغات السامية ،  
وقد شرح فيه الثنائية شرحاً وافياً مؤيداً بالأمثلة : « ان ثلاثية الأصول  
اللفوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات السامية ... الى  
ان يقول : غير ان كثيراً من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى اصول ثنائية ،  
نسبها : جنورا ، تفرعت منها جنوع ثلاثية وفوق الثلاثية .

والمستشرق الفرنسي ( رينان ) ، في كتابه — التاريخ العام للغات —  
يزيد الأمر وضوحاً في هذا الصدد ، يقول : ان من بين الاصول الثلاثية انواعاً  
من الاعمال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي  
الاعمال المضعفة والمعتلة التي لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، أو  
لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الاساسي الذي يفيدده الاصل  
الثنائي ، وذلك نحو « ند » لانه اصل ثنائي يفيد معنى الحركة أو الابتعاد ،  
سواء ضعف ثانيه ، فقل : ( ند ) أو مد أوله فقل : ( ناد ) أي تحرك  
أو تمايل من النعاس ، ومنه ( تندد ) الغصن ، أي تحرك . أو مد ثانيه  
فقل : ( ندا ) يقال : ندا الشيء ، بمعنى تفرق ، والابل النوادي ، هي  
الشوارد .

وان الاعمال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة نجد — في جميع

(١) انظر ثنائية اللفاظ في المعاجم العربية . طبعة أولى .

(٢) مجلة كلية الآداب الليبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ .



الحالات تقريبا - أن أحد أحرفها الثلاثة أضعف من الآخرين ، وأنه لا يحدث في المعنى الأساسي إلا تعديلا طفيفا (١) .

ومن ثم يبدو أن الأصل السامي الثلاثي يمكن رجعه في الغالب إلى حرفين أساسيين أضيف إليهما ثالث ليس له في تغيير المعنى الأساسي إلا تأثير طفيف ، وإن الأصول الثنائية السامية هي العناصر البدائية التي لا تقبل النقص . والقيمة التي تضيفها دراسة المستشرقين هي الماهم بلغات شقيقات للعربية ، وغيرها ، تبعد مدى الرؤية ، وتعلو من قيمة الشاهد ، وتقيم النظرية والتطبيق .

والأب مرمرجى يرى هذا الرأي ، وكثيرا ما ذكره في مصنفاته ، ولخص في أحدها بعض مبادئ الثنائية ورأى أن من نتائج هذه النظرية : أن المذال والأجوف والناقص « ما هي سوى مزيادات أو توسعات في الرس الثنائي الذي يجري فيه أول التوسع بتكرار الحرف الثاني منه ، أو بتشديده : أي بتكراره لفظا ووضع الشدة عليه كتابة ، وعادة يجري التشديد في اللغات السامية : إما لعذوبة اللفظ أو تسهيله ، وإما للبالغة ، وإما للتأكيد والتأييد » .

وعلى ذلك فالفعل ( قام ) مثلا ، أصله ( قم ) اشتهت حركة حرفه الأول ، مما يظهر في السريانية في كلمة ( Iam ) ولو تتبععت تصريف الفعل قام ، واتصله بالضمائر ، لوجدت أن الأصل ثنائي وأنه يدل على معنى تام في حالة الثنائية (٢) .

ويؤكد الأب مرمرجى أن من الأدلة على وجود الثنائي في أصل اللغات ولا سيما السامية منها : « هو أن المضاعف العربي الذي يقال : أنه مركب من ثلاثة أحرف أصلية - لا تجد مقابله في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر ، مثلا مقابل « حم » بالتشديد في العربية نرى في السريانية ( حم ) بالسكون ، وبأزاء ( مص ومص ) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب اللبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ

(٢) معجميات ص ٩٦ - ٩٨ بتصرف .

(٣) مجلة كلية الآداب اللبية ع ٤ لسنة ١٣٩٢ هـ



● ويرى بعض العلماء أن الثنائية الطبيعية التكوين ، بمعنى أن « طبيعة الحرفين اللذين تتكون منها المادة الثنائية لها دخل كبير في بنائها على صورتها الثنائية ، إذ أن هذين الحرفين في الغالب شديداً أو رخواً أو متوسطان بين الرخاوة والشدّة .

ويرى كثير من علماء الفرنجة : أن المواد الأصلية المكونة من حروف شديدة هي على وجه العموم أقدم من المكونة من حروف رخوة أو متوسطة ويرجع أن الأخيرة نشأت عن الأولى بتخفيف الحروف الشديدة (١) .

ويؤيد ذلك ما ذكره ( الشهاب الخفاجي ) من أعجوبة الكلمات التي تجتمع فيها حروف معينة ، مثل ( جردقة ، وجلفيق ) لصوت باب وكذلك : ( صنجة وسولجان ) ، وأيضاً : ( نورج ونرجس ) . وأيضاً : ( مهندز وهندازة ) . ( ويست ) اسم لبلدة ( ومذاب وساذج ) ، ( وطاجن ، واصطبة ) ... لأن الجيم والقف ، والصاد والجيم ، والنون بعدها راء ، والزاي بعدها دال ، والباء والسين والتاء ، والسين والزاي ، والطاء والجيم والصاد والطاء لا يجتمع شيء من هذه الحروف إلا ودل على أن ويعلق الدكتور محمد مصطفى رضوان على هذا بقوله : « لكن يبدو أن ترجيح أسبقية المواد المركبة من حروف شديدة على المركبة من حروف رخوة أو متوسطة لا يستند إلى دليل تاريخي .

ولعل الدافع لهذا الترجيح أن سنة التطور تقضي بالانتقال من الصعب إلى السهل كما أن العقيدة الغالبة لدى العلماء أن الأصوات القوية هي التي لفتت نظر الإنسان في أول الأمر ، فحاكاها بحروف شديدة مثلها ، ثم حاكى الأصوات الخفيفة التي هي أقل من الأولى شأنها بحروف رخوة أو متوسطة » (٢) .

وهو باستدراكه على ما بدأ به قد كفانا مؤنة الرد ، والتعقيب . وبخاصة واللغة — كما أسلفنا — لم تنشأ منطقية ولا عقلية ، وتوحى سنة التطور والرقى بهذا التدرج .

(١) شفاء الغليل ص ٦ ، ٧

(٢) مجلة كلية الآداب .

### وقف مع الحرف الثالث :

● وقف العلماء المؤيدون للثنائية طويلا عند طبيعة الحرف الذي يثلث المادة الثنائية .

وخلاصة رأيهم فيه : أن المعنى العام للمادة الثنائية كامن وبقا فيها .  
مهما توسعنا في المادة بالزيادة ، وكلما رددنا موادها المزيد الى الصورة الثنائية ، وجدنا الحرف الذي ثلث أصلها ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية ، توجه المعنى الأصلي العام توجيها خاصا ، وتزيده تنوعا وتقييدا فقط .

وبعض علمائنا القدامى حذق الثنائية على هذا النمط ، كالراغب الأصفهاني ( ٥٠٢ هـ ) كما في مؤلفه : « المفردات في غريب القرآن » إذ اعتبر المضاعف هجاء واحدا ، ولم يبال تكرار حرفه الأخير ، لأنه عنده من وضع الخيال ، لا من وضع العلم والتحقيق .

ورد ابن فارس ، في « معجم اللغة » باب ( الجيم والذال وما يثلثهما ) الى معنى الأصل ، كما في جذر ، وجذع ، وجذل ، وجذم . . وان تفساوت الاستعمال نتيجة للحرف الثالث : فالأصل العام للشجرة جذل ، وللنخلة جذع ، وللحساب جذر . . .

- وفارس الطيبة في شرح هذا المبدأ هو العلامة أحمد فارس الشدياق ( ١٨٨٧ م ) ، والمسيح شرق الأمانى ( جزيش ) ، وأجاد الدكتور محمد مصطفى رضوان في عرض آرائهم عرضا يوضح أهم مبدأ من مبادئ وأسس الثنائية في نظره .

ولابد لنا في هذا المقام من تلخيص هذا المبدأ ، كما ورد في ( مجلة الآداب الليبية في عددها الرابع عام ١٣٩٢ هـ ) زيادة في الفائدة ، ولتنضج جوانب الحقيقة في هذه المشكلة التي طال أمدها ، وأظهارا لبراعة الحس اللغوي للشدياق ، وكشفا لعدد من مؤلفات لغوية حديثة غمرت الأسواق ، تسوق فكر الشدياق وغيره ، وبضاعتهم دون أن تذكرهم أو تعزو اليهم علمهم وفضلهم وسبقهم :

فقد رأى العلامة ( جزيش ) أن تنمية المادة الثنائية ، يتم بواحدة من خمس طرق أولها : تضعيف الحرف الثاني ، وتلك وسيلة أولى وطبيعية في

النتمية ، كما قال كثير من العرب والمستشرقين ووافقهم الشحيق ، وذكر ستة أسباب (١) للتعليل على صحة ما ذهب إليه ، نوجزها فيما يلي :

١ — أن معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو صفة ، وحكاية الصوت إنما تأتي من المضاعف مثل : دب ، فق ، قر .

٢ — أن الفعل في الأصل كالاسم : في كونه يوقف عليه بالسكون قبل اتصاله بفاعله ، فإذا اتصل بفاعله فتح : فحين وضع الواضع ( فق ) لم يقصد بها في أول الأمر أن تكون فعلا ولا اسما ، بل مجرد حكاية لصوت توهيه ، بقطع النظر أي شيء آخر ، فلما وصل ( فق ) بفاعله قال : فق الرجل . فلما أراد تخصيصه بأن يكون اسما قال : فق الرجل . وكثيرا ما ترى صيغة الاسم والفعل واحدة لهذا .

٣ — أن اللغة — كغيرها من الصفات والموضوعات البشرية — لا يحدث شيء منها تاما كاملا من أول وهلة ، ولكن على التدرج . فبالأحرى أن نقول : أن الفعل السالم جاء آخر الأفعال أما الأجوف فإنه غالبا ما يأتي عقب المضاعف ، مثل ( طلب ) وطلب ، وصر وصرار ( أي صوت ) ، ولما ناقص : فإنه صدى غيره من الأفعال ، وكأنه نوع من القطعة ( الترخيم ) لفظة لبعض العرب . نحو : هروهي ، والأسف والاسي (٢) .

٤ — أن حكم ترتيب المزيد المضاعف لا يكاد يتخلف : فقلما ترى للمضاعف معنى إلا ورأيت في مزيدة مثله أو ما يقاربه . والمراد بالمزيد هنا ما يكون الحرف الثالث فيه أو لأمه غير عينه . وذكر لذلك أمثلة كثيرة تبلغ سبعة وخمسين ، منها : سل وسلب ، وكد وكدح ، ومن ومنح . .

٥ — أن زيادة حرف على المضاعف اليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه ، إذ لو جعلت السالم أصلا لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان ، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب كما تدل على ذلك الأفعال المزيدة .

ودليل آخر : هو أنهم يشبهون الفتحة في آخر الفعل فيقولون منها الف ، كما في : ( حب ونحب ، وسلق وسلقى ) .

(١) سر اللزائل في القلب والابدال ص ٢٢ — ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ ، وراجع أيضا معجميات عربية سامية ص ٩٦ — ٩٨ .

وقس على ذلك زيادة الهاء في هجزع للجبان ، والنون ، في ضيعن ،  
والراء في يحتر ويحتر .

٦ - أننا نجد أفعالا مجهولة الأصل وأصلها من المضاعف معلوم ،  
مثل : امتخر العظم ، أى استخرج مخه فهو لابد أن يكون من امتخ إذا لم  
يجيء المخر بمعنى المخ . وقس على ذلك تمخى العظم ، بمعنى تمخخه .  
ونخرج من ذلك بأن كل المضاعفات هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى  
وارد حتى فى السابيات ، متصفا بمعنى حقيقى وقام كما سبق أن ذكرنا للاب  
مرمرجى .

ثانيها : اضافة حرف علة الى اول المادة او وسطها أو آخرها :  
ويعلل الشدياق الاضافة فى الأجوف بقوله :

ان الأجوف غالبا من يأتى عقب المضاعف ، كطب وطاب ، وضر وضرار  
وجب وجاب ... وهو كثير فى العربية .

ويظهر أن السبب فى العدول عن المضاعف ، الى الأجوف ، هو الرغبة  
فى التخلص من تشديد عين الفعل بهد حركة فائه ، لأن التشديد ثقل ،  
حتى لا يكاد يوجد فى اللغات الآرية .

وسبق أن علل الاضافة فى الناقص بأنه : صدى غيره من الأفعال ،  
وكأنه نوع من القطعة ( الترخيم ) لغة لبعض العرب ، كما فى شجب  
وشجا ومحق ومحا .

والتقارب شديد بين معنى المضاعف والناقص ، كما فى : قضى ،  
ونعى الخبر ونعم .

والتقارب أيضا شديد بين المضاعف والمثال ، كما فى : وقص ( قطع )  
وقص . ووخز وخز .

ثالثها : اضافة حرف من حروف الزلاقة (١) ، الى المادة الثنائية : مثل :  
قص قصم ، قصر ، قصب ، قصف فصل ..

---

(١) حروف الزلاقة ( أى الخفة ) يجمعها قولك : ( مر ينفل ) .

**رابعها :** اضافة أحد حروف الحلق (١) الى المادة الثنائية ، مثل :  
فتح ( فرق وفتح ) وفقاً وفتح ، وفتح . ورد وردع . وقط وقطع . ومن  
ومنح .. فالمضاعف والحلقى معاهما واحد .

**خامسها :** اضافة حرف من أحرف الصغير (٢) الى المادة الثنائية ، مثل  
فر ، وفرز ، وفرس ، وقرص ، وكلها بمعنى حصل وفرق وقطع . ومثلها :  
فل وفلذ ...

تلك هي الطرق الخمسة التى تتركب المادة الثنائية ، كما لاحظها علماء  
اللغة ، وكلها شاهدة بأنه لا فرق بين المعنى العام للمادة الثنائية ، وبين  
المعنى بعد أن أضيف اليها ما يثلاثها .

ويعرض علينا الدكتور رضوان — فى نهاية عرضه لآراء العلماء —  
مادة ثنائية حكاية ، مبينا المواد الثلاثية المشتقة منها بالطرق المختلفة ،  
وهى مادة ( قع ) ، مما يؤيد أن أصل الثنائية فى لغتنا مكين وثابت ، يقول :  
ويظهر أن مادة ( قع ) فى الأصل حكاية لصوت الرعد المزعج ، ومنها  
القعقة ، وتقتضى أى اضطرب .

والمواد المتفرعة من هذه المادة تفيد معنى الخوف أو الانكماش أو  
الاسترخاء بصورة ما ، لما يترتب على سماع هذا الصوت من خوف .  
ومن ذلك ( قبع ) القنفذ : أدخل رأسه فى جلده ، بإضافة حرف زلقى  
فى الوسط ومثله ( قنع قنوعا ) أى تفلل .

وبإبدال القاف كافاً ينشأ : ( كع ) الرجل كعوعا ، أى جبن وضعف .  
وبإضافة الواو فى الأول ينشأ ( وكع ) البعير ، أى سقط ضعفا .  
وبإضافة حرف علة ، فى الوسط ينشأ ( كاع ) ، إذا هاب وجبن .  
وبإضافة حرف علة فى الآخر ينشأ ( كعا ) ، أى جبن . والاكعاء ،  
الجبناء .

---

(١) حروف الحلق يجمعها قول الناظم : همز هاء ثم عين حاء مهملتان  
ثم غين خاء .  
(٢) أحرف الصغير : هى ، السين والزاي ، والصاد ، ويلحق بها  
ما يثاقبها .



ويقال : كبسع ، أى نل ، و ( كنح ) انتبض . و ( كنح ) هرب ، وكثمت  
الأبل : استرخت يطونها .

وببدال الكاف خاء تنشأ المواد : ( خنع ) الصبى ، أى مخم وأنهكه  
البكاء ...

( وخنح ) المراب : اضحل . و ( خرع ) الرجل : ضعف . ومثله :  
خشم خضع خنع . ولخم الرجل أى استرخى جسمه .

وأن نظرة على الطرق التى مرت عليها المادة السالفة ، والمعنى العام  
الذى يرتبط بالثنائية بقوة ، يدعونا أن نقرر : أن عددا كبيرا من الأصول  
الثلاثية جاء تنمية لأصول ثنائية ، لاشك فى ذلك .

\*\*\*

## وجهات نظر في مسلك الثنائية

وقد بدت وجهات نظر حول بعض طرق « الثنائية » من المحدثين المؤيدين لها ، فأحدثت اعتراضات وجدلا :

● فأكثر الألفاظ الثنائية يرجع — عند الشيخ العلايلي — الى المجلات ، اذ يرى المجلات من بقايا العصور السحيقة ، ولذا لم تخضع الوضع النظامي فكانت وليدة فوضى الوضع القديم ، قبل الوضع الثابت ، وهي بذلك بداية في دور النضج اللغوي كما جاء في ( مقدمته ) .

ولذا فالشيخ يدعونا الى اتخاذ هذه المجلات المحفوظة في المعاجم المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ، لانه الأصل التاريخي الذي انفصل عنه ، يقول : « من الممكن جدا تعيين دلالات هذه الحروف — حروف الجدول الهجائي الذي سبق ذكره — بأصواتها حين كانت لغة ، على شيء من الافتراض المطلوب وسبيل هذا التعيين المجلات مطلقا ، وبالأخص منها اللطيف في العربية ، سواء اكان لفيها مقرونا او مفروقا .

وليس اعتمادها باخذ معانيها المعجمية على وجه التحديد ، وانما بان تنتقل منها بالمقارنة الى ما هو ( ادخل في تفكير الساتحين واعتباراتهم » (١) واذا لاحظنا العلاقة البينة بين المعتل والمضاعف ، والمضعف الرباعي والمهوز ، في مثل :

( عبي ، عب ، عيب ، عبا ) نؤكد لنا ايضا صحة ما يراه الشيخ .  
والدكتور عبد الصبور شاهين يرى ان « اعتبار المعتل ثنائيا اتجاه سليم من الناحية الصوتية » (٢) .

وحين قال الشيخ العلايلي باتخاذ المجلات المختلفة عدة لفهم الثلاثي على وجهه الصحيح ادخل في اعتباره الثلاثي الصحيح ايضا فاضطره ذلك الى التكلف .

(١) المقدمة للشيخ العلايلي ص ١٣٠

(٢) في التطور اللغوي ص ١٠٢

فحين تتأمل وجهته في مادة ( عيل ) . تجده جعلها متفرغة من ( علا )  
المعطة ، وأصلها ( عل ) لها الباء فهي عين الكلمة مكتوفة بإلغاء واللام ،  
كأنهما سياج لها فسلمت من الحذف ، مع أنها الحرف المحشو المزيد ، وبذل  
الحرف المعتل للعوارض حتى حذف : فكان حرف الباء الصحيح المحشو  
تعويضاً عن حرف العلة الساقط المحذوف . ولو استقطنا حرف الباء المزيد  
قياساً على سقوط الحرف المعتل لظهرت لنا الكلمة الثلاثية على صورتها  
الثنائية الحقيقية ، فلذا هي ( عل ) فقط .

فأى جامع يجمعها بعد هذا بهاتين المادتين إلى الطريق الطبيعي ، لو  
أرجعنا ( عبث ) بحذف الباء وهو الحرف الوسط إلى ( عث ) الذي هي  
الثنائي المضعف والتي يكون معلتها ( عثا ) . . وعلى رسلها تعود ( عبد )  
إلى ( عد ) والتي يكون معلتها ( عدا ) .

ويعلق الدكتور إبراهيم نجا على طريقة الشيخ العلايلي هذه بقوله  
إنها : « مبنية على التكلف لأن تطبيقها لا يتم إلا بتجريد الحرف الوسط ،  
الذي هو الباء في المثالين السابقين ثم تناول المادة وفيها المجلات التي وقع  
فيها الحرفان على ترتيبهما . مع أن تجريد مادة من حروف الوسط إنما يكون  
بمنزلة الحذف والاستقاط لذلك الحرف المحشو ، فكيف يسلم من بنية المادة  
جزء لا يتجزأ منها ، ثم تظل هذه المادة معبرة دونه من غرضها تعبيراً  
كاملاً » (١) .

أضف إلى ذلك أنه سيترتب على قول الشيخ العلايلي هذا : « عكس  
ما ذهب إليه النحاة والصرفيون القدماء : من أن هذه الأفعال المعتلة ترجع  
في الأصل إلى بنية ثلاثية ، سواء أكانت معتلة العين أو اللام فكلية ( قام )  
من ( قوم ) ، وكلية ( باع ) من ( بيع ) ، وكلية ( دعا ) من  
( دعو ) وكلية ( سعى ) من ( سمى ) ، كما أن الفعل ( وعد ) ثلاثي لفظاً  
ونقديراً ! » .

كما أننا نلاحظ « ما في رأى الشيخ — العلايلي — من نظرية وصفية يختلف  
بها عن منطق النحاة التعليمي المعيار ، فقد أرادوا طرد أوزان الأفعال على  
وتيرة واحدة : توزن بميزان واحد هو ( فعل ) فحملوا المعتل على الصحيح ،

(١) فقه اللغة العربية — د . إبراهيم نجا — ص ٨٦

وينوا مذهبهم على أساس ( الخط العزبي ) الذي يشير الى الصوت الطويل  
برمز أصلي مستقل : دون الصوت القصير . كما يخلط بين صوتي الواو  
اللين والمخيه ، فيشير اليهما برمز واحد ، في مثل ( وعد ، ويقوم ) ، وكذلك  
الياء في مثل ( يسر ، وقيل ) ، لكل رمز في الخط العزبي يمثل عنصرا ذا اعتبار  
في الأصالة أو الزيادة (١) .

ولكن يعذر الشيخ العلالي — عندي — في افتراض التصور ، لأن المرحلة  
تدريجية ، وعز الدليل ونذر الشاهد ، ولذا فلا مانع من أن نتجاوز عن الوهم  
القليل اذا أدى الى تصور مقبول يقوده خيال خصيب ، من عالم أريب ، وعقل  
واع حصيف .

ومن يطالع المقدمة للشيخ ، ويرى بصره بالعربية ، وثقافته المتنوعة ،  
يصدقها فيما يتصوره ويقتنع بما يقرره .

ومحاولته الفذة لوضع ( معجم لغوي ) بديع فائق ، تدل على أهليته  
لما يرى وتمكنه واقدامه ، وتشهد بصحة ما ذهبنا اليه في براعته ، وتكفيها  
أدلته الاحتمالية لذلك .



● والاستاذ جورجى زيدان ، وجهة نظر أخرى في ارجاع الثلاثى الى  
ثنائى ، أثارت أيضا اعتراضا عند بعضهم :

ذلك انه اعتبر الثنائى ، هو الاصل لجميع الكلمات ، كراى القائلين بذلك ،  
الا انه انفرد بارجاع الثلاثى الى اصلين ثنائيين ، واخذ منهما على طريق  
النحت ، مثلا : ( قطف ) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى اصلين هما :  
( قط ) المفيدة للقطع و ( لف ) وهو مفيد للقطع وللجمع ترجع الى المفيدة  
للجمع . فولدنا منهما بطريق النحت ( قطف ) المفيدة للمعنيين ، على طريق  
النحت باغفال اللام في ( لف ) ونقل حركتها الى ما قبلها ، فصارت قطف .

وكذلك : ( قمش ) بمعنى جمع ما على الارض من فتات ، ترجع لاصلين  
هما : ( قم ) بمعنى كنس ، و ( قش ) بمعنى جمع ، وتولد من ( قم قش )  
تمش ، بطريق النحت ، بالغاء القاف الوسطى بطريق التخفيف (٢) . وذلك  
محاولة ووجهة نظر لا بأس بها .

(١) في التطور اللغوي — ص ١٠٣

(٢) الفلسفة اللغوية ، لجورجى زيدان ص ٦٢ .

والنحت قديم ، عرقته العرب : فَنَحَتُوا الرِّيَاضَ مِثْلَ : عِشْمَ ، وَبَسْمَلَ ،  
وَدَمَمَزَ : مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ ، وَبَسَمَ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ، وَأَدَامَ اللَّهُ عَزَّكَ .  
كما نَحَتُوا مِنَ الثَّلَاثِ ( ضَبَطَ وَضَبَرَ ) ضَبَطَرُ ، بِمَعْنَى الرَّجُلِ الشَّدِيدِ ،  
وَصَلَدَمٍ مِنْ ( صَلَدَ ، وَصَدَمَ ) ... ففكرة النحت نجدها قديمة قدم لغتنا ،  
غیر مسبوق بها ، ولا شك .

وقرر ابن فارس في معجم ( المقاييس ) : أن الرِّيَاضَ والخَمَاسِ منحوتان  
دائماً ، مثل : ( يَحْتَرِي ) بِمَعْنَى يَدُّ ، مأخوذ من اصلين : ( بحث ) عن الشيء ،  
( البثر ) وهو ما يظهر على البدن .

ولكن جورجى زيدان جعل النحت في الثلاثى والثنائى أيضاً ، وذلك مُضْلاً  
عن أنه مجاف لوجهة نظر الأقدمين ، فإنه أيضاً لا يطرُد في مَوَادٍ كثيرة ،  
فحكمه غير مبنى على استقرار واسع ، كما ذكر الدكتور إبراهيم نجا ، حين  
نقده بقوله :

« وما ذكره جورجى زيدان في أرجاع الكلمة إلى اصلين ثنائيين : أن كان  
لكل منهما معنى في نفسه ، وإذا لم يتحقق ذلك .. فلا يخلو الأمر من أن يكون  
لأحد الأصلين معنى في نفسه أولاً : فإن كان الأصل الذى له المعنى في نفسه هو  
الأمر فعلاً ، وكان الحرف المضاف إلى ذلك الأصل زيداً اعتباطاً — وغالباً  
ما يكون أحد هذه الأحرف ( ل . م . ن . ر ) — أضيف للمبالغة ، أو  
تنويع الفعل بما يطابق قصده ، نحو : فُضَّ ، رُفِضَ ، وَهَبَ ، لَهَبَ . وإذا لم  
يكن لأحد الأصلين معنى في نفسه بالأول يكون اسماً ولا فعلاً ، فلا يخلو من أن  
يكون جرماً في غالب الأمر ، وقد يكون اسماً منتقراً إلى غيره ، أو كان فعلاً  
في الأصل ولم يعد مميزاً الآن .

وتطبيقاً على ذلك ، قالوا : أن كلمة ( مال ) بمعنى مقتضيات مركبة من  
( ما ) الموصولة ولام الجر ، وحذف المجرور ، وأصله : ( مالى ) أى الذى  
لى ، أو ( مالك ) أى الذى لك . وكذلك كلمة ( ويل ) أصلها ( وى ) ،  
و ( لى ) . وبهذا الأسلوب رأى مزريق من اللغويين : أن ( ليس ) مركبة من ( لا )  
النافية ، و ( آيس ) الدالة على الكون المطلق في بعض اللغات السامية . (١)

(١) فقه اللغة العربية ، الدكتور نجا ، ص ٨٧ ، ٨٨ .



وما رآه جورجى زيدان فى هذا الصدد ، هو جزء من القضايا الخمس التى صدر بها كتابه . تذكرها لعلاقتها الوثيقة بما نحن بصددده وهى :

- ١ - أن اللفاظ المتقاربة لفظيا ومعنى هى تنوعات لفظ واحد .
- ٢ - وأن اللفاظ المانعة الدالة على معنى فى غيرها ( يقصد الأدوات ) أنها هى بقايا اللفاظ ذات معنى فى نفسها .
- ٣ - وأن اللفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكى أصواتا طبيعية .
- ٤ - وأن جميع اللفاظ المطلقة ترد قابلة للرد ( بالاستقراء ) الى لفظ واحد أو بضعة اللفاظ .
- ٥ - وأن ما يستعمل للدلالة المعنوية من اللفاظ ، وضع أصلا للدلالة الحسية ، ثم حمل على المجاز لتشابه فى الصور الذهنية .

وهو يرمى من ذلك الى اثبات : « أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية ، التى يتطرق بها الإنسان غريزيا » (١) . وهو استنتاج مقبول .

وإذا أسرف جورجى زيدان فى القول بالنحت أى نحت الثلاثى من ثنائيين على رأى البعض فهو خير - فى نظرى - من الذين يردون النحت فى لغتنا ، أو يقتلون منه الى النذر اليسير والندرة :

فالآب مرمرجى لا يوافق على انتصاف الحروف المنفصلة بـ « نحت » خاصة طبيعية ، ولا بالأحادية ولا بالثنائية فى العربية ، أى نحت الثلاثى من ثنائيين ، خبعا لزعم بعض الأقدمين بأن الرباعى منحوت من ثلاثين (٢) .

والاستاذ أنيس قريحة ، يرى أن « النحت قليل جدا فى لغتنا ، مثل ( ماهية ، ومال ) يقول : والوهم أن تظن أن ( حوئل ) وأشباهاها منحوتة ، وإنما هى مختصرات العبارات وجمل ليست ككتابات المعنى اللغوى ، ويعترف

(١) الفلسفة اللغوية ص ٣٣

(٢) معجميات عربية سامية ص ١٠٣

بالنحت في لغات أخرى ، ويمثل بكلمة ( بيولوجيا ) المأخوذة من (Bios) بمعنى الحياة ، و Logos بمعنى الكلمة أو العلم .

وكلمة ( تلسكوب ) المأخوذة من كلمتي Tele بمعنى البعد والمسافة و Scope أى مدى الرؤية .

ويضيف بأن الجذور العربية تلبى النحت ، لأنك إذا حذف حرفاً من الحروف الأصلية أفسدت المعنى .

وأذا وفق بعضهم لنحت ( برمائي ) للحيوان الذى يعيش فى الماء واليابسة و ( مخرجية ) لتفسير التاريخ على أسس مادية وروحية . فليس معنى هذا أننا نستطيع أن نستفيد من هذه الخاصية اللغوية « (١) » . هذا ارتاء الأستاذ أنيس فريحة .

وليس بالرأى ، كما سيجىء .

ووجهة نظر الأب مرمجى الدومنى (٢) فى رد النحت انفا اذا قلنا : « أن طائفة من الثلاثيات ممكن صدورها عن ثنائيين أو ثلاثة ، حسب اختلاف مداليلها ، فلا نعى بذلك أنها مركبة من ثنائيين منحوتين ، بل أنها نتيجة لزيادتين أو ثلاث : الواحدة جرت بالتقويج ، والثانية بالاتحام ، والآخرى بالتذليل ، مثلاً :

الثنائى ( ته ) قيل بالراء ، فنجم عنه ( نهر ) : بمعنى الزجر .

والثنائى ( هر ) توج بالنون ، فصدر عنه ( تهر ) بدلول جرى .

والثنائى ( نر ) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه ( نهر ) بتحوى آثار واضاء .

وكذا القول فى الأضداد ، مثلاً ( طلع ) يدل على الظهور والغياب ، فهو على رأينا — ليس بمنحوت من ( ظل ) و ( طلع ) ، بل أن الثنائى ( ظل ) ذيل بالعين ، فصدر عنه ( طلع ) بمعنى ظهر .

والثنائى ( طع ) اقحم فيه اللام ، فنجم عنه ( طلع ) بدلول اطمأن ونزل والغياب ضرب من النزول والاطمئنان .

---

(١) نظريات فى اللغة ص ٧١ ، ٧٢

(٢) راجع المعجمة العربية فى ضوء الثنائية والألسنية السامية لمرمجي

ص ١٣٥ — ١٤١

فهو لا يرى النحت في أمثال هذه ، ولكن جاء الاختناز تابعا لاختلاف  
المداليل ، كما رأينا بزيادة الحروف .

ورأى أن هذا القول على طلاوته ، يحرم العربية من منفذ من منافذ  
تنميتها الذاتية ، إذ أن النحت أو الاشتقاق الكبار — كما سماه بعضهم —  
صنو الاشتقاق بالوانه ، وهو باب عظيم في تنمية اللغة ، و « ديناميكتها »  
في الزيادة والتوليد والنماء .

والقول بقدرة النحت ، أو الغائه كلية من لغتنا قول فج ، لا يستند الى  
أساس علمي مدروس ، بل اعتبره — أنا بعد بحث ودراسة — من خواص  
لغتنا وميزة لها في الثروة اللغوية كطريق من طرق الاشتقاق ، كما سماه  
بعضهم بالاشتقاق ( الكبار ) . ولا تقتصر أمثله على الستين أو السبعين  
لفظة — وهي مع ذلك ليست بالقليلة — التي وعنها بعض كتب الأدب واللغة ،  
بل هو أكثر من ذلك وأوسع ، لو عالجتنا بابه معالجة فهم واستثمار . وقد  
وضع فيه الأستاذ ( اسماعيل مظهر ) رسالة قيمة ، حاول فيها جعل أسسه  
وطرقه معبدة وسلسلة كأنها قواعد وجداول رياضية .

وليس هذا مجال الإغاضة أو الشرح في هذا الجانب ، وإنما سنفرده  
ببحث باذن الله .

ونقول : بأن محاولة الأستاذ جورجى زيدان ورأيه في النحت ، اضاف على  
الأقل — سندا جديدا ، ورصيدا يضاف الى أدلة وأسناد  
« الثنائية » .

وحسبه ما ذكر من أمثلة واجتهاد توضح جانبا من جوانب الرسم  
والأصل اللغوى عند وضعه الأول ، أو عند اشتقاقه بعد ذلك .

\* \* \*

● أما مزاوئ الثنائية والالسنية السامية : الأب مرمرجى الدومنى ،  
فيسلك في تثبيت دعائم الثنائية ممالك الاستشهاد والمقارنة بين أخوات  
العربية من السامية الأم ، لمعرفة للغات عديدة (١) .

---

(١) يرى الأب مرمرجى — والحق فيها آره — أن المشتغل باللغات =

فيطوف بالقرى في معاني المادة بين المعاجم العربية ، ويظهر اشتقاقها ومعانيها الحسية والمعنوية .. ثم يقارنها بمعانيها في أخواتها السامية ..

ثم ينسق ويحلل على كل ما سبق ونكره ، مبينا الرس الثنائي الذي تضمن الفكرة الأولية من المعاني التي وردت للمادة .

ثم يشير الى كيفية اشتقاق المعاني وقربها أو بعدها ، والحقيقتي والمجازي منها .

ثم يأتي بأمثلة لما تلت المادة التي معه ، ويبين عليها كل المراحل التي سبق ذكرها ، منسقا ومعللا ، ويخلص من كل ذلك الى ان الجذر الثنائي واحد ، تدور حوله المعاني ، ومنه اخذت ، وعليه جاء الحرف الزائد .

فهو على سبيل المثال يذكر مادة ( بر ) بتشديد الراء ، ويرينا المعاني التي تؤخذ منها في الاستعمالات والاشتقاقات ، كما جاء في العربية وأخواتها من السامية :

فمادة « بر » في العربية بمعنى : الصديق ، والرحمة ، والطاعة ، والرواج ، والقبول ، والقهر ، والصلح ، والصلة ، والتقوية ، والمضيء ، والرفعة ، والكثرة ، والغلبة ، وركوب البر ، والملاطفة ، والطاعة ، والتخرج ، والافتراد ، واسم من أساء الله الصنى ، واليابسة ، ومقابل البحر ... ..

وفي « السريانية » بر (Bar) ومن معانيها : بر ، صدق ، سذج ، بله ، غبي ..

وفي « العبرية » Barar ومن معانيها : نظف ، قسم ، اختار ، صقل ، فحص .

وفي « الحبشية » Barara ومن معانيها : طهر ، صبح ، نفذ ، نزع ، سرق ...

---

= والمقارنات لا بد وان يكون متضلعاً في لغتين أو أكثر ، مع معرفة فقهها وقواعدها ولهجاتها ، فضلاً عن معرفة بعض الالسنة غير السامية التي لها علاقة بالعربية ، او بغيرها من الاخوات السامية . وذكر ان مستسبها : ( من علماء السامية ) المانيا هو ( ) ( ١٦٢٤ - ١٧٠٤ ) كان اختصاصياً بارعاً ، وكان يعرف خمسا وعشرين لغة .

وفي « الأكديّة » (Bararu) ومن معانيها : أضياء ، لمع ، تلالا ، فحصى ،  
استقهم ...

وفي « الأمهرية » ، و « القطرية » جاء الثنائي ( بر ) بمفهوم ( قط ،  
وقت ) كما في المعجم الدثيني تأليف (Landberg) .  
ثم يشير التفسير والتعليل فيرى : ...

أن الفكرة الأولية الحسية المتضمنة في الثنائي ( بر ) كما في معانيه  
« ( بر ) هي فكرة : الشق ، والقطع ، والفصل ، والابتعاد ، وهي كائنة أو ظاهرة  
في بقية المعاني على اختلافها في العربية وأخواتها : فمن القطع نطفة وصقل ،  
واختبار وفحص ، والفارغ منفصل عن غيره مما كان يملؤه ، والتائه فارغ من  
المحتوى الطيب ، والبلاهة حرمان من العقل . ومن النقاء المادى ينتقل الى  
النقاء الادبى والروحى في الفضائل ... وفي مزيد المادة واستقائاتها ،  
يرجع المعانى الأخرى الى الفكرة الأولى : فالبر ( القمح ) يسمى بذلك  
لانفصاله عن تبنه .. والقمر يلمع على الدنيا نتيجة الصقل ، والصقل  
مكمل لعمل التنظيف والتنقية ...

وبمناسبة ذكر ( بر ) مقابل ( بر ) فكر الأب مرمجى : أن كلمة ( مورييم )  
في الأكديّة ( الآشورية والبابلية ) بمعنى السهم ، أو القطعة من الأرض ،  
ويجوز أن يكون مشتقا من الراس الثنائى السامى ، وهو ( بر ، أو بر ) (١) .  
وعلى نسق ما جاء في ( بر ) والفكرة الأولية التى تضمنتها ، تاتى معانى  
المواد المكتنزة في : ( برا ) في العربية ، و ( Bra ) في السريانية ، و ( Bara )  
في العبرية ، و ( Baru ) في الأكديّة ، و ( هبرا ) في الفينيقية ، و ( برا ) في  
السبئية .

ومثل ( برا ) المواد : ( برج ) و ( برد ) (٢) .

وبعد دراسة ومقارنة الإحصاءات والمراجع المتنوعة ، وفي شبه قياس  
منطقى يرى الأب مرمجى : وحدة الأصول والرسائل العربية ، وتفوقها  
عددا على أصول ورسائل بقية اللسان السامية ، بل ولعلها أوفر ثروة من

(١) معجمات : عربية سامية ص ١٤ - ٢٤ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٤ .



لغات العالم أجمع . وهذا قول يحتاج الى مؤازرة واستعانة ودراسة بالحاسب الالكرونى ، لتبيان الحقيقة .

كما يرى أن الأصول الموسومة بالثلاثية والرباعية المجردة ، هي بالحقيقية توسعات اشتقاقية لرساس الثنائى ، التى بها بدأت نشأة اللغة ، وعنهما صدرت جميع المشتقات على تضارب انواعها :

فالرباعى — مع ما يدعيه الصرقيون من مجردتها الرباعية — ترجع بسهولة الى ثلاثيات ، هى — اذن — ثلاثية مزيدة (١) .

أضف الى ذلك أن الثلاثيات المجردة الشاملة : ( المثال ، والأجوف ، والناقص ، والمهموز ، والمضاعف ومكرره ) هى بأجمعها قابلة لأرد أيضا الى « الرس الثنائى » فيجدر — من ثم — طرحها من مجوع الأصول الثلاثية ، فيبقى السالم وحده ، وهو كذلك حين رد أغلبه الى الثنائى ، مع استمرار المناسبة المعنوية بينهما ، كما هى باقية بين الثلاثى والرباعى ، وبين الثلاثى ومزاداته .

لما البتية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثى الى الثنائى ، فذلك يمكن عزوه الى ضياع الرساس الثنائية ، أو فقدان غحاويها الأولية ، مثما ضاعت ، أو لم ترد الأصول الثلاثية لبعض المزايدات ، أو المشتقات التى بلغ عددها الثمانية أو أكثر ، كما جاء فى الاحصائيات . فالرد الى « الرس الثنائى » هو الأصل عند الأب مرجى ، وإذا لم يتمكن من ذلك يعزوه الى الفقد والضياع ، كما ضاعت تصاريف بعض الأفعال فى مثل ( يدع ، يذر ، عسى ، ليس ) ، أو أن الخفاء جاء من خفاء المعنى الاصلى لسبب من اسباب الضياع والفقد .

ويرى طريق توسع الثلاثيات — كما أسلفنا — بتكرار الحرف الثنائى ، أو بالتكرار والمد معا ، أو بزيادة الناء فى الآخر ، أو بالثلاثة مجتمعة . . وكل التوسعات المختلفة متضمنة منطوق « الرس الثنائى » المشتقة منه ، وقد احصى منها ثلاثمائة وسبعة وعشرين رسا (٢) .

---

(١) راجع : هل العربية منطقية لمرجى ص ١٤٥ — ١٥٠

(٢) معجميات عربية سامية ص ٧٢ — ٨٠ بتصرف .

وعلى هذا النمط الذكى الواعى فى الضبط والتفريع ، برد الأب مرمرجى  
المواد الكثيرة التى تناولها بالشرح والتأصيل ، الى رسها « الثنائى » ويشير  
الى معانيها التى تنوع اختارها ، وبينه على اصلها الذى تنسب اليه فى  
مفروع السامية ، وأماكن تعاورها فى الاستعمال مما يدل على فكاء والمعية ،  
مكنه منها ثقافته الواسعة والواعية .

وفى عجلة نسرده بعض امثلة لىواد ائشار الى رسها الثنائى (١) :

مادة ( بلد والبلدة ) بمعنى اقام ، من بلد ، او لبد ( بالقلب ) مشتق  
من الثنائى « لب » . ومادة « لحن » من الثنائى ( حن ) .

ومادة ( ملك والملاك ) اصله ( مل ) بمعنى تكلم ، من باب الاطلاق ،  
وتوسع المعنى فوصل الكلام من باب التقيد .

اما مادة ( ملك والملاك ) بتخفيف ( ملاك ) من لأك أو لك ، ومنه الوكة  
وملاكة بمعنى رسول ورسالة فاصل الثنائى ( آل ) . بمعنى : أسرع .

ومادة ( ادب ) من داب على سبيل القاب ، واصل الثنائى ( دب )  
ومادة ( الشعر ) من الرس الثنائى ( شع ) اذا برز ، وانتشر ، وتفرق ،  
وأضاء .

ومادة ( وثب ) بمعنى قفز وقعد — على الضد — من ( ثب ) . ومادة  
( سامور ) بمعنى النار ، من ( سع ) دعاء للمعزى وتحريض لها للاقبال ،  
وتوسع فيه فى تسمير النار .

و ( الاب ) أصل سامى ، من الثنائى ( لب ) مأخوذة من ميل الطبيعة  
للاتبات والايلاذ . ومبدله ( لم ) — بين الباء والميم — وكلاهما يدل على  
الاندفاع الى الافراع فى المواليد . و ( حواريون ) من ( حر او حار ) اذا  
تحرك وسار .

و ( الكاهن والكهنوت ) من ( كه ) وكهكه اذا تنفس . و ( هيمن )  
عبرية من ( من ) والمئة ، أى القوة . و ( الفاروق ) سامية ، للذى يفصل  
بين الامور ، وايضاً الشديد الفرع ، من ( فق ) الدال على الانفراج  
والانفتاح .

---

(١) راجع معجميات عربية سامية .

هذه أمثلة سقناها ، لمزاوئ الثنائية ، تدل على سعة افقه فيما ينادى به ، وتمكنه فيما ارتآه . ومن شاء مزيدا ، فليراجع — ان شاء — تأليفه العديدة في هذا الجانب .

\* \* \*

● ومع ان علماء العرب القدامى ، ومعاجمنا العربية لم تنص صراحة على القول بالاصول الثنائية كنظرية ، الا ان صنيعها في التطبيق يشير الى ذلك ضمنا ، اذ تبين من تتبع كلامهم — كما اسلفنا — ومن النظر في معاجمنا الاصيلية — وجود علاقة بين محوى المعنى العام للاصول الثنائية ، وبين الثلاثى المتفرع عن هذه الاصول ، مما يدل على ان « الثنائية » تردت في اذهانهم كنظرية ، ولسناها في اقوالهم ومعاجمهم كتطبيق . .

وقد جمع الدكتور امين فاخر بتتبع وجهد غائق امثلة كثيرة لذلك في كتابه : ( ثنائية اللفاظ في المعاجم العربية ، وعلاقتها بالاصول الثنائية ) في دراسة معجمية احصائية ، تؤكد ما ذهبنا اليه .

وهذه امثلة قليلة تمثل غيضا من قبض ، مما جاء في كتبهم وقواميسهم :  
فائدة ( عم ) اصل ثنائى يدل على العلو والارتفاع . وفي « العين » للخليل بن احمد : العميم : الطويل من النبات ، وبه قال ابن فارس (١) والجوهري (٢) .

وفي الاصول الثلاثية لهذه المادة نجد المعنى :

نقى ( عمد ) بالدال رجل عمدان وعمدائى أى طويل قال ابو عبيدة : عمدت الشيء اقمته فهو معمود ، وقال تعالى : « ارم ذات العماد » (٣) أى الطول ، وجاء عند الجوهري (٤) وابن فارس (٥) ما يؤيد ذلك .

وفي ( عمر ) يقرأ ما يدل على العلو والارتفاع ، كما جاء في الجهرة (٦) .

---

(١) المقاييس ١٥/٤

(٢) الصحاح ١٦٣/٢

(٣) الفجر : ٧

(٤) الصحاح ١٥٦/٢

(٥) المقاييس ١٣٩/٤

(٦) الجهرة ٣٨٧/٤

وعمر ك الله : دعاء بطول العمر ، والعمرة : الصياح ، ومنه الاهلال  
بالعمرة كما ذكر ابن فارس (١) والمعتبر ايضا : المعتم على راسه .

وفي ( عمق ) بالقاف ، معنى الطول أحيانا : فقد ذكر ابن فارس (٢) عن  
أبي الأعرابي : العمق اذا كان صفة للطريق فهو البعد . واذا كان صفة  
للشئ فهو طول جرابها .

وفي مادة ( فص ) بالفاء والصاد ، ما يدل على الفصل بين شيئين ،  
كما ذكر ابن فارس (٣) .

والفصوص : مفاصل العظام ، قال أبو حبيدة : الا الأصابع ، وفص  
الجرح : سال . وقال : الجوهرى : فص الأمر : منفصله . . ومعنى الفصل  
هذا موجود في ثلاثى هذه المادة :

ففى ( فصح ) بالحاء ، معنى الانفصال ، يقال : فصح اللبن اذا اخذت  
عنه الرغوة ، كما ذكر الجوهرى (٤) .

وفي ( فصد ) بالذال ، معنى الانفصال ، يقال : فصد العرق والناقة ،  
اذا قطع العرق ، فخرج دمه ، كما ذكره ابن دريد وغيره (٥) .

وفي ( فصع ) بالعين ، معنى خروج شئ عن شئ ايضا (٦) : وقال  
الجوهرى (٧) : فصعته من كذا تفصيحا ، أى أخرجه فاتفصع .

وفي ( فصل ) باللام ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،  
ومنه التفصيل اذا انفصل عن الناقة ومفاصل العظام .

وفي ( فصم ) بالميم ، وضوح معنى الفصل ، كما فى سائر المعاجم ،  
فصم الشئ كسره من غير أن يبين وقال تعالى : « لا انفصام لها » (٨) .

(١) المقاييس ١٤١/٤

(٢) المقاييس ١١٤/١

(٣) المقاييس ٤٤٠/٤

(٤) الصحاح ٢٤٤/٢

(٥) الجمهرة ٢٧٢/٢

(٦) المقاييس ٥٠٧/٤

(٧) الصحاح ٢٤٤/٢

(٨) البقرة : ٢٥٦

وفي ( غصى ) بحرف العلة ، دلالة على الانفصال أيضا ، يقال : غصيت الشيء غصيه غصيا ، إذ أبنته منه ، كما ذكر ابن حريد (١) . وقال الجوهري (٢) : غصى الإنسان إذا تخلص من الضيق والبلية ، وغصيت من الديون إذا تخلصت منها ، وقال الجوهري أيضا : أفصح المطر : أي أقلع (٣) . وأفصى المطر ، أي أقلع (٤) .

ومن العلماء من لم يرتض القول « بالثنائية » ، وراح يعترض على القائلين بها ، ولكل وجهة هو موليها .

\* \* \*

---

(١) الجمهرة ٨٤/٣

(٢) الصحاح ٢٤٧/٢

(٣) الصحاح و ( فصح )

(٤) الصحاح : ( غصى )



## نظرية الثلاثية

وجدنا مؤيدى نظرية « الثنائية » يرون ان المواد اللغوية نشأت اول  
أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق : أى من حرفين أولهما  
متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

وان سنة التطور والنمو كانت هى العامل الفعال فى اكتناز المادة  
الثنائية وجعلها مركبة من ثلاثة احرف فأكثر .

وكثير من المتقدمين والمحدثين من علمائنا العرب ومن غيرهم ، قال  
بذلك ، وأشارت كتبهم اليه فى إبحاثهم ، وان لم ينصوا عليه صراحة .

وقد عاصرت نظرية الثنائية نظرية الثلاثية ، وتفاوتتا فترة طويلة ، وكان  
لها انصارها ومؤيدوها من العلماء العرب وغيرهم قديما وحديثا . وعلماء  
الصرف والنحو قديما من المؤيدين لها ، يقولون : بأن اقل الابنية ثلاثة :  
حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبدوء به  
والوقوف عليه ، لتتألف احكامها .

بل وذهب بعضهم الى ان صيغة الكلمة مطلقا — فى الساميات عموما —  
ثلاثية ، وذلك هو القياس فى الاشتقاق ، ابتداء من البابلية القديمة حتى  
اللغات الحية الآن ..

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم فى اصول الجذر  
الثلاثى اللغة ، وقياس ما وجد وما يجد من مفردات اللغة ، وهذا تعميم  
لا يجوز علميا ، الا اذا ثبت على أساس منهجية .

واضطربهم ذلك الى عدد الثنائى ثلاثيا ، ليوافق ميزانهم ( فعل )  
ويقبل التصريف على مذهبهم ، ولو كان متكلفا . يقول الخليل : « وقد  
تجىء أسماء لفظها على حرفين ، وتماها ومعناها على ثلاثة احرف ، مثل  
( يد ) ، وانما ذهب الثالث لعله انها جاءت سواكن وخلفها السكون ،  
مثل : ( يأيد ) فى آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان ،  
فثبت التنوين لانه اعراب ، وذهب الحرف الساكن فاذا أردت معرفتها  
فاطلبها فى الجمع والتصغير ، كقولهم : ( أيديهم ، ويديه ) (١)

(١) العين ، للخليل بن احمد — تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٥ .

وتعسف النحاة في اعتبار كل ثنائي ثلاثي الأصل سقط ثلثه لعلته حتى صار عندهم قاعدة ، مع ان العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل بالوظيفة النحوية داخل العبارة . فالحقول بأن الثنائي جاء وفق صيغة قياسية ، ثابتة ، وأنه أصيب بعلته ذهبت بعجزه ، أمر أقرب الى الصناعة منه الى السليقة والطبيعة اللغوية .

ولكن ظلت القاعدة مرعية بتوارثها الخاف عن السلف ، يقول ابن مالك :  
وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصرف لما قد غير وعلى كل لعل القول  
بالثلاثية تأثر كما تأثر تعقيد النحو في العربية بالمنطق الصوري الاغريقي .  
فضلا عن ان العقل لا يقر القول بالثلاثية ، الا اذا بلغ الامر مرحلة نضج وتفلسف ، واحتياج لتنويع وتصنيف يواكب ما جد وما يجد ، لان اللغة ظاهرة ترافق المجتمع في نشوئه ونموه وتطوره ، ولم تصنع مسبقا وفق مقاييس موضوعية ، بل العكس هو الصحيح .

كما ان الثلاثية وما موتها تمثل مرحلة حضارية في معاني مفرداتها ، والانتقال من مرحلة العنوية في الوضع الى القصد والتفكير فيه .

وذكر بعضهم : ان الثلاثي اكثر واخف ، بل وافصح من غيره :

يقول ابن جنى : « ان الاصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي .  
فاكثرها استعمالا ، وأعدلها تركيبا ، هو الثلاثي . وذلك لانه حرف  
يبتدا به ، وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

وليس اعتدال الثلاثي لقله خروجيه فحسب ، ولو كان كذلك لكان الثنائي  
اكثر منه اعتدالا ، لانه اقل حروفا ، وليس كذلك :

الا ترى ان ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات  
الثلاثة ، واقل منه ما جاء على حرف واحد . فتمكن الثلاثي اذن انها  
هو لقله خروجيه ، ولشيء آخر : وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه  
ولامه ، وفلك لتباينهما وتمادى حالبيهما :

الا ترى ان المبتدا يسه لا يكون الا متحركا ، وان الموقوف عليه لا  
يكون الا ساكنا . فلما تناقرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لتلا يفجأوا

الحس بضد ما كان آخذاً فيه ، ومنصبها اليه ، فقد وضع بذلك خفة  
الثلاثى « (١)

فأين جنى يعتد بالكثرة في استعمال الثلاثى وصوره ، مع اننا  
نعدده ثنائياً نوعه الحرف الثالث .

وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثى يشبه كلام الفلاسفة ، وتفكير  
المناطق ، واللغة قامت اول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق ، تساو  
مذاجة البدائيين واعتباراتهم .

ولسنا نرى تعادياً بين متحرك وساكن . وحسبنا ان ابن جنى اشار  
الى الثنائى والاحادى .

والدكتور محمد حلى موسى في كتابه : ( احصاء جذور الصحاح  
بالكومبيوتر ) ذكر : ان الجذور الثلاثية جاءت في العربية بنسبة ٨٥٣٧٪  
الى جميع الجذور التى تبلغ ٥٦٣٩ جذراً . والجذور الرباعية جاءت  
بنسبة ١٣٥٨٤٪ الى جميع الجذور وجاءت الجذور الخماسية بنسبة  
٦٧٤٪ . وجاءت الجذور الثنائية بنسبة ٢٧٪ الى كل الجذور « .  
وسنعقب على ذلك بعد قليل ، بكثرة الثنائى .

ولعل قلة الثنائى في نظر القدامى والمحدثين ترجع الى عد الثنائى بدون  
تضعيف للحرف الثانى ، مع ان مضاعفات الثنائى في العربية يقابلها  
في الساميات الثنائى بدون تضعيف : اى ان كل المضاعفات في العربية  
هى بالحقبة ثنائيات ، والثنائى وارد في كل الساميات متصفاً بمعنى  
حقيقى وتام . وقد ورد بهذه الطريقة كثيراً من الثنائيات كما ذكر الاب مرمرجى  
الدومنى . (٢)

والمجمع اللغوى المصرى يعتبر الاخ لغة في الاخ ، واصله : اخو ،  
محذفت الواو ، اى ان الثنائى المضعف فيه لغتان : التضعيف  
وغيره . فاذا ساوينا الثنائى المضعف بما اصله ثلاثى ، فأولى ان تكون  
المساواة فيما لم يظهر فيه اصل ثلاثى .

(١) الخصائص ٥٥/١ .

(٢) المعجم الوسيط ( ج ١ ) اخ - اخو ، والمعجمية للاب مرمرجى .

وحكى السيوطى فى المزهـر قول بهاء الدين السبكي فى عروس  
الأفراح بأن : « الثلاثى أحسن من الثنائى والخماسى ... وأن من شروط  
الفصاحة توسط الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة أحرف » .  
وهذا كلام فى الجمال ، ونحن فى الكمال قبل الجمال .

وعلى كل لم تسلم هذه النظرية ( الثلاثية ) من النقد والأخذ والرد ،  
وتطرقت إليها المقامز والاحتمالات ، حتى من بين مؤيديها ، والقائلين بها ،  
وهناك طرفا من ذلك :

قالوا : أن نظام الصرف العربى هو نظام صوتى بالدرجة الأولى ،  
وأن خطأ القدماء غرطوا بينه وبين الشكل الكتابى ، وقد تسنح لنا  
فرصة .. لتقديم بعض شواهد هذا الخطأ ، بين الطواهر المتباعدة ، داخل  
نظام علمى ملىق ، قام على أحكامه ذكاء القدماء ، وتلدتهم فيه الأجيال  
حتى يومنا هذا .. « (١) .

ومعنى هذا أنه لابد من إعادة النظر فى قواعد العربية ، وفق نظريات  
علم اللغة الحديثة . إذ مع احترامنا لعلمائنا القدامى ، والقول بفضلهم  
وسبقهم ، إلا أن قلة إمكاناتهم وقتذاك ، وما جد الآن من تقنيات ، جعل  
مسألة الخلاف فى الأصوات واسعة .

ومن علمائنا من يرى — بعد عرض النظريتين — أن نسائر « وجهة  
نظر القائلين بأن أصول الألفاظ ثلاثة ، كما هو موجود فى الاستعمال  
فعلًا :

لأن مرحلة الاشتراك فى الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها  
جديا إلا ضمن بحث تاريخى .

ولأن الأمثلة التى ذكرها « الثنائيون » لا تكفى لإثبات نظريتهم  
على استقراء واسع .

ولأنه لابد من اشتراك الساميات كلها — كأخوات للعربية — فى بحث  
واسع عن تلك المرحلة التاريخية ...

ثم يذكر : أن البحث فى ظاهرة الثنائية لم يجرى عفو الخاطر ، بل

---

(١) فى التطور اللغوى د . عبد الصبور شاهين ، ص ٢٠ .

لا بد وأن في العربية من أسرارها وروابطها ، ما هو جدير بالبحث والتحري والامعان .. ويدعو المهتمين باللغة الى متابعة البحث ، للوصول الى الرأي القاطع في المشكلة . » (١)

وهو بذلك يساند الثلاثية كواقع كثير فعلى ، ويشير اليها كحدث وقع في مرحلة تاريخية ، يعوزه البحث الواسع العميق ، والمقارنة الواجبة الواعية . وكان الاولى — في نظرنا اعتبار الثنائية من مخدرات النشأة الاولى للغة ، الدال على قدم تاريخها ، ومدى التطور الذي لصابها ، والنمو الذي بلغته كما انه يدعو الى دراسة الساميت وهذا ما ندعو اليه ونرحب به .

وبعضهم يرى أن الأمر وأن انحدر في أصول العربية من الثنائية انه يعترف بواقع الثلاثية الآن ، يقول : « ومن استعراض حقل المفاهيم العربية نجد أن هذه — أمثلة الثنائية — وأن جاءت من حرفين أصليين خصهما بمعنى واضح حرف ثالث — تتألف الآن من ثلاثة حروف صامتة ، تؤدي بتجميعها فكرة عامة .

والئن عرفت العربية عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود الى اصول غير ثلاثية ، تعدل ما هو غير ثلاثي ، وتدخله في صميم التركيب العربي : أي تنطلق معظم الكلمات العربية من مركب بنياني اساسي ، هو الاصل الثلاثي » (٢) .

فهو يشير الى الثنائي ، ويعترف بالثلاثي لكثرة استعماله ، وكان أولى به أن يشير الى أن الثنائية من هذا المنطلق : من مخدرات النشأة الاولى للغة ، أي عهد ما قبل القياس ، قبل أن تستقيم على قياس وقواعد .

لا أن يحكم بأن الثنائية تشكل مرحلة تاريخية من مراحل التطور ، وتحولت الى اصول ثلاثية ، بفعل تحولات داخلية بحتة ، كالمدة والتضخيم والزيادة .

\* \* \*

(١) لغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٨ ، ٧٩ .

(٢) الألسنية العربية ، للإستاذ ريمون طحان ، ص ٨٦ .



ونجد من أيد « الثلاثية » من المستشرقين ، يشير إلى احتمالات  
تؤيد « الثنائية » في اللغات السامية — بعمامة — أكثر من الثلاثية :  
يقول العلامة الألماني ( جرينس ) :

ان ثلاثية الأصول اللغوية في الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد في اللغات  
السامية ، ادرجة ان اللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة  
للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما في :  
( عدة وثقة ) وكما في الاسماء الستة العربية .

غير ان كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى اصول ثنائية ،  
نسميها جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية . (١)

وفي نفس الاتجاه ، يقول العلامة ، ( ريتان ) الفرنسي :

« ان من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد  
ثلاثية ، الا لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي  
لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، او لاضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير  
المعنى الأساسي الذي يفيد الاصل « الثنائي » ، ومثل لذلك بمادة :  
( ند ) وناد ، وتندد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق ..

ثم يعود ( ريتان ) فيقول : « وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف  
صحيحة ، نجد في جميع الحالات تقريبا ان أحد أحرفها الثلاثية أضعف من  
الآخرين ، وانه لا يحدث في المعنى الأساسي الا تعديلا طفيفا » (٢) .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالا ثنائية الاصل ، وان كانت ثلاثية  
الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفا ، ولو  
كان صحيحا .

وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتأه الشيخ العلابي حين  
جعل ( عبل ) من ( علا ) المعتلة ، وأصلها ( عل ) (٣) .

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ج ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٩ .

(٣) فقه اللغة العربية للدكتور نجا ، ص ٨٦ .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية في نظام رياضي ، قوامه الهيكل الثلاثي ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، غيري : أن العربية لغة الأحرف التي تخضع في وضع مفرداتها لنظام رياضي متكامل ، يتألف الهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدي فكرة عامة حسية قد تعمل بها عوامل التجريد ، والتصعيد ، والتعميم ، والتخصيص ، والانتقال بالمعنى ( Mu Tation ) ويتخذ الهيكل الأصلي أجسادا وأشكالا وصيغا تعود رغم تنوع معناها إلى الفكرة الأساسية المشتركة .

والطريف أن النظام الرياضي المتكامل - الذي اعتقده - جملة يقدم على إحصائيات عددية ، نظن أن لغتنا لا تتصله عمليا ، يقول :

« ويمكن إحصاء المفردات العربية التي تتألف من صوت واحد بالطريقة التالية : تتألف أصوات اللغة العربية الصامتة من ٢٩ حرفا - باعتبار الهمزة - تدخل عليها الحركات الخفيفة والمحدودة ، ( أي الفتح والضم والكسر ، في حالتها الحركيتين : الخفيفة والمحدودة ) فيكون ما يتألف من حرف واحد هو  $29 \times 6 = 174$  مثل : ( هم = ها ، في ، لو ، ذا ، ذو ، ذي ... وبعض حروف العطف ، والاستفهام ، والجر ، والقسم ، والتعبئة ، والنداء . وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة .

وفي ( أمر ) اللغيف المفروق ، مثل : ق ، ف ، ش ... من : وقى ، وفي ، وشى . وأشبع العرب ومن الصوت المنهوك بهاء السكت ، فقالوا : قه ، ونه ، وشه (١) .

ويذكر أن العربية اعتمدت في وضع مفردات تتألف من حرفين صامتين ، تضاف إليهما الحركات الخفيفة والثقيلة ، ويتم ذلك نظريا بالعملية الحسابية التالية : ٢٩ حرفا ، أو ٢٨ ( بإسقاط الهمزة التي تتلاشى أحيانا في حركات المد ) فتكون  $28 \times 27 = 756$  ، ولا نجد عمليا في العربية الإشارات من الكلمات فقط ، وردت في بعض كتب اللغة ، مثل (أب) ، أم ، أخ ، أخت ، حم ، دم ، يد ، بن ، بنت اسم ، شفة ، رئة ... وقد

(١) الألسنة العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

ألحقت ببعض هذه الثنائيات أحرف إضافية ثلاث لنظما ، وأدخلتها في الشكل العربي السائد والثنائيات (A) .

ولأنه يرى أن معظم الكلمات في العربية ينشأ عن أصول ثلاثية ( ثلاثة حروف صامتة وغير مصوتة ) ، هي حجر الزاوية في إقامة صرح التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل ، يقول : أن الثلاثي هو الذي يؤدي إلى اكتشاف العربية ، ويحدث ذلك نظريا على الشكل التالي :

$26 \times 27 \times 28$  ( بإهمال تنوع حركات الأصول الثلاثية ) ينتج ١٩٦٥٦ ويذكر أن العربية قد تكفي بعدد صغير من الجذور ( ٣٠٠٠ تقريبا ) يتم بموجبها وضع معظم الكلمات العربية .

وبالتنظيم الرياضي اللغوي ، يرى أننا لو استثمرنا الأصول الرباعية ، لأفضى الأمر إلى لغة رمزية ، تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التي قد يستوعبها الفكر البشري ، إذ ينشأ عن الاستثمار :  $25 \times 26 \times 27 \times 28 = 491400$  ويضاف إلى هذا العدد المربع من الجذور مشتقات الرباعي (٢) .

فالاستفاد ( ريمون ) يشير إلى أن اللغة العربية قد تكفي بعدد صغير من الجذور ، يمكن أن تكون ( ٣٠٠٠ ) ، وفي ذلك رد على من يدعى أن الإحصاء اللغوي للثنائيات في لغتنا أقل من أن تفي بحاجة الإنسان ، وبخاصة إذا زدنا كثيرا من أصول الثلاثيات إلى ثنائيات ، وأيضا إذا استغنينا قدر من جذور الرياض الرياضي اللغوي .

أما حاصلياته اللغوية بعامة فإن لغتنا — عمليا — لا تتحملها ، لأن اللغة — أي لغة — تنشأ طبيعيا متدرجة ، تلاحق المضامين الاجتماعية التي سبق المداليل اللغوية ، قلة وكثرة وضيقا وبعثا ، تبعا للتطور والحضارة ، يقول الأب مرمجي :

« اللغة تابعة السنة الطبيعية :

فهي خاصة لأحوال الإنسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات .

(١) المصدر السابق ص ٧٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٦ ، ٨٨ .

وهي في بعض أجزائها : قياسية ، منتظمة ، محكمة . وفي البعض الآخر : سماعية لا ضابط ولا قيد لها .

وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية .

ولا هي شبه الكتب المعدة للطبع التي تنفذ حروفها ، وتضبط صحائفها بالآلة الطابعة ، فيمكن الطباع أن يستخرج منها عدداً من النسخ غير المحصاة ، واحتتها ضمنية لختها ، دون اختلاف « (١) » .

وهذا الكلام بما نحن فيه اليق وأنسب ، ويتشبه مع طبيعة اللغة التي قدما أنها لم تكن في أول أمرها منطقية ، لأنها حينئذ لم تعرف المنطق ، ولكنها اكتبت الطبيعة والحياة في تدرجها ، سنة الحياة والأحياء .

\* \* \*

---

(١) معجمات عربية سماعية ص ١٠٨ .

## الثنائية في الميزان

القائلون بنظرية « الثنائية » منطقيون ، ولم يبدلوا من فراغ ، ولم يكونوا أسارى الوهم والخداع ، كما لم يدغمهم التحرض والجرأة على قول ما قالوا ، وما أثير في وجههم من اعتراضات لم تثبت عند التنفيذ :

● فقد استنتج ( جورجى زيدان ) : أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التى ينطق بها اللسان غريزيا . وبنى استنتاجه على مرتكبين يؤيدهما الواقع ، وتسندهما الشواهد ويخدمان قضية الثنائية ، وهما — كما أسلفنا —

أن الألفاظ المائعة الدالة على معنى فى غيرها — ويقصد بها الأدوات — أنها هى بقايا الفاظ ذات معنى فى نفسها .

وان الألفاظ المائعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية ، وتضم الأسماء والأفعال وما يشتق منها .

وحين قرر ذلك جورجى زيدان ، لاحظ أن الألفاظ المتحدة تتقارب لفظا عند اشتراكها فى حرفين ، هما : حامل المعنى الأصلي ، ثم يأتى الحرف الثالث — على الجذور الثنائية التى هى حوامل المعانى — لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى فقط ، عن طريق الاشتقاق الكبير ، والاكبر ، والكبار ( التحت ) .

وهو بتقريره ليس بدعا بين اللغويين ، فقد أشار الى ذلك : الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، والفارسي ، وابن جنى ، وابن فارس ..

ووصف بعضهم هذا الاتجاه بالمغالاة ، وأحلام اليقظة والتخيلات . يقول الدكتور أنيس : « لقد غالى ابن جنى فى هذا ، ومعه الثعالبي صاحب ( فقه اللغة ) : إذ جعل مجرد الاشتراك فى أصلين فقط من الأصول الثلاثية دليلا على الاشتراك فى علم لبعض الكلمات ، فيقرر : أن المعنى العام ( للتفرقة ) يكون بصوتى ( الفاء والراء ) ، والمعنى العام ( للمقطع ) يكون ( بالقاف والطاء )



أنى غير ذلك من تخیلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة ، عند رجل ، اشتد  
ولعه وأعجابه باللغة العربية ، فيتصور فيها ما ليس منها ، واضنى عليها  
من مظاهر السحر ما لا يصح فى الأذهان ولا تتصف به لغات من لغات  
البشر » (١) .

وفى قول الدكتور أنیس الغام سریع للمسألة برمتها ، وإهمال لها  
تقرره الأقدمون فى هذا الصدد ، وما حوته بطون المعاجم وتبله العقل  
وأیده الاستعمال ، والتذوق الراقى .

ومن یطلع على البحث النطیقى عن : ( ثنائیة اللفاظ فى المعاجم العربیة  
وعلاقتها بالاصول الثلاثیة ) ، ویتابع ما بدأه بتان وروية ، یجد صدق  
وثبات وصحة ما قرره السلف من علمائنا .

والشیخ العلابی یمتدح جورجى زیدان بأنه : تنبه الى أن الثلاثی متفرع  
عن ثنائى سابق لا فى الاشتقاق فقط ، كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا یطبقونه  
فى الأبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى ایضا .

ویضيف الشیخ العلابی : باننا اذا حاولنا انصافا ، فلم تكن أفكاره  
فى فحواها بأكثر من أفكار كتاب « العین » التى بثها الخلیل بن أحمد ،  
وأرسلها أرسالا (٢) .

ولذا يدعونا الدكتور عبد الصبور شاهین ، الى أن نحسن تتبع آراء  
الأقدمین فى مظانها ، وأن نستقصى بصورة كاملة مذاهبهم ، لیتم تحقیق  
التکامل بین آرائنا وآراء الأقدمین . (٣) وهى دعوة حریة بالمسارعة بالقبول ،  
لخدمة لغة الضاد .

\* \* \*

● ویتفق أصل الوضع اللغوى عند العلماء القلائین بالثنائىة ، مع  
الواقع والطبیعة فى تدرج الأشياء :

---

(١) من اسرار اللغة ، ص ٦٧ .

(٢) مقدمة العلابی ص ١٣٦ .

(٣) فى التطور اللغوى ص ٩٠ .

فقد نطق الإنسان أولاً بمقاطع واحدة ، أو ( هجاء واحداً ) - كما يرى الأب أنستاس الكرطى - أى بناء مكوناً من صامت ومصوت ( سواء أكان المصوت مفتوحاً أم كسرة أم ضمة ) وربما أتبعه بصامت ، فتتكون الصورة المقطعية ، وهى بذلك فى أجمالها إشارة إلى مصطلح الهجاء الواحد ، وتلك نظرة تساير الواقع ، ولا تختلف نظرة الأب مرمجى عن هذه النظرية إلا بمصطلح شكلى ، هو الثنائية ، لأن الكلمات بين يديه تتكون من رمزين مكتوبين ، يضرب النظر عما بها من مصوتات هى فى الحقيقة عناصر صوتية أساسية .

ورأينا كيف جعل الشيخ العلابى أدوار اللغة متدرجة شبه طبيعية تترقى فى أدوارها بترقى الإنسان ومتطلبات حاجياته . فملك الإنسان لذلك سلوك « الاحادية » ، ثم « الثنائية » فى اختراع اللغة ، ثم كان اكتنازها بعدئذ لتكون أكثر خصوصية وأسخى عطاء ، فتتمكن من العطاء الواسع ، والوفاء بما تتطلبه الحياة والأحياء .

فكان الدور الأول ، للمقطع الأحادى البسيط للإنسان البدائى .  
والثانى للمقطعين ، حين ترقى الإنسان بعض الشيء ، فحاكى أصوات الطبيعة .

وكان الدور الثالث للجمع بين الدورين السابقين ، فألف منهما دلالة مركبة ، تنفى بتغطية متطلباته والمداليل الاجتماعية التى تدرجت فى خمس حلقات طالت حتى بلغ الإنسان رقيه ، والحضارة ذروتها .

وذلك لأن : « طريقة الاشتقاق والتوسع فى الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والانتقص إلى الأكثر والاكمل ، أى حسب السنة الطبيعية : سنة الرقى ، وليس بالعكس إلا من باب الاختزال وهو نادر ، ولا يحدث فى طور التكوين والنشوء ، بل فى عصر الكهولة والهرم ... والعلاقة الأساسية الثابتة - غالباً - وجودها بين المشتق والمشتق منه هى اللصة المعنوية ، مع توسع الدلالة وتطورها : بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسية ، إلى حيز المداليل المجردة والمجازية ، ثم العقلية والروحية » .

هذا بعض ما قاله الأب مرمجى تأييداً لسنة الترقى الطبيعية فى اللغة ، شأن أى شئ يتدرج ولا بأس به من طريق - معقول - لتوسع اللغة ، وتكثير مفرداتها ، لتغطية الأحداث والمنطقات حقيقة وعقلاً وخيالاً ، وكمالاً وجمالاً .

والأب مرمجى يؤكد ، ويصر — في موضوعية وخبرة — على أن الزيادة —  
التي تمت بها التوسعات — لم تكن اعتباطا ولا عشوائية ، : « دون ضبط  
الحرف المطلوب ، ودون تخصيص الدور القائم به في ميدان الزيادة » ،  
وبملاحظة : أنه « في طور التكون اللغوي تبدأ الزيادة بالحروف من طريق  
السمع دون القياس ، فتنشأ بضرب من الفوضى ، ثم تسير رويدا رويدا في  
سبيل التكامل والاستقرار ، فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو  
النسبي ، ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام ... وقد تجرى هذه الزيادة  
بالحروف ، بعض الأحيان لمقاصد تلوح متضاربة ، لا بل متضادة : « كياء  
المضارعة التي تستعمل « للغائب ، والمثنى ، والجمع : المذكر والمؤنث ...  
والقاء التي تدل على المخاطب المذكر والمؤنث ، وعلى المثنى والجمع  
المذكر والمؤنث » .

وهذا ما ذكره الأب مرمجى ردا على اعتراض (J.A.D.M.) في  
مجلة (Arientilia) الصادرة في رومة (١) بأن الزيادة التي تذكر تنويجا أو  
اقحاما أو تذيلا — انها هي اعتباطية وغير منضبطة .

وهذا الرد منطقي يتمشى مع طبيعة اللغة واقعا ، وتاريخا محفوظا  
يؤيده السماع والقياس والاستعمال ، وبخاصة في فترة التدرج وعدم  
الاستقرار اللغوي التام .  
يقول الشيخ العلايلي :

ان المعطاء الواسع والاحكام اللغوي ، انها حصل حين صار الثلاثي  
وحدة الكلمة ، فتوسع بالاشتقاق والتصريف ، اما حين كانت الاضافة  
للبناء ، كانت الاضافة للثنائي ، وعلى ذلك :

فقد كانت الزيادة للبناء ، وهي ما تضاف للثنائي ، لصوغ الثلاثي ،  
وموضعها الوسط .

وحين كانت للاشتقاق ، وتضاف الى الثلاثي لتحصيل الرباعي وغيره ،  
وموضعها الآخر .

وحين كانت للتصريف ، كتفعل واستفعل ... كان موضعها الاول غالبا .  
وواقع اللغة يثبت ما قاله الشيخ العلايلي في البناء والاشتقاق والزيادة ،  
والمربي يملك لغته وهي شغله الشاغل ، تترقى معه ، وينمى حين تضطره  
الحاجة بوعي وسهولة ، والحاجة أم الاختراع والتطوير .

\*\*\*

## من ميزات الشنائية

● أصحاب نظرية التقائية ، يحلون المشاكل اللغوية ، دونما عناء ولا تعسف :

من المسلم في اصول اللغة ، أن هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى تظهر للمتأمل الحصيف .

وأن المادة تدور حول معنى واحد ، مثل : حذق ، وأحذق ، والحديقة .  
بمعنى الاحاطة .

وأن معانى البناء الواحد تتلأت منها اختلفت أوضاع حروفه ، مثل :  
ركب ، وكرب ، وبرك ، وريك ، وبكر ، وكبر .. بمعنى عظم واشتد واجهد .  
وأن الالفاظ تتقارب لتقارب المعانى : مثل : أر ، وهز .. بمعنى  
التحريك . وقد تنشأ مشاكل من اختلاف دلالة الثلاثى أحيانا ، مثل : ( نهر )  
التي وردت في جميع الساميات عدا الحبشية ، بمعنى : ( الجرى أو السيلان )  
وبمعنى : الزجر في العربية ، وبمعنى النور والضياء ) .

فالمعانى كما تبدو متباعدة ، لا يربطها رابط . وهنا تختلف النظرة لحل  
المشاكل :

فالحل من منطلق أصحاب نظرية « الثلاثية » يدخل في نطاق الفرض  
والتخمين والاحتمال .

فقد أشاد بعض العلماء (١) ، بمحاولة الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس (٢)  
حين لخص العوامل التي تسبب تغير المعنى عند تعدد دلالات اللفظ ، فهي :  
قد تكون بسبب الانتقال من الحقيقة الى المجاز .

أو بسبب سوء فهم المعنى ، كما يحدث للأطفال أحيانا في البيئات  
المنعزلة .

---

(١) في التطور اللغوى ، للدكتور عبد الصبور شاهين ص ١٢١ —  
١٢٢ بتصرف .

(٢) في اللهجات العربية ص ١٩٩ وما بعدها .

أو بسبب استعارة اللغة لكلمة تماثل صورة لكلمة فيها ، مثل استعارة  
« البرج » بمعنى الحصن من ( اليونانية ) على حين أن مادة ( برج ) تفيد  
في العربية : التزين أو صفة خاصة في العين .

أو بسبب نسيان معنى الكلمة الأصلية القديم ، ثم استعمالها في معنى  
جديد بمرور الزمن ، مثل : ( الهجرس ) بمعنى ( القرد ) في الحجاز ، وبمعنى  
( الثعلب ) عند بني تميم .

أو بسبب تطور الصورة الصوتية في لفظة ، حتى توافقت مع صورة صوتية  
أخرى ذات معنى مستقل ، كدلالة ( التغب ) بالتاء ، على معنيين هما :  
الوسخ والدرن ، والقحط والجوع . ويظهر أن دلالتها الأصلية هي  
( الوسخ والدرن ) أما دلالتها على ( الجوع ) فنشأة عن تطور لفظية  
( السغب ) في بعض البيئات التي تقلب السين تاء ، كما يقول بعض أهل  
اليمن ( النسات ) بدلا من ( الناس ) ، ثم جاء جامعو اللغة ونسبوا معنيين  
مختلفين لكلمة ( التغب ) وعدوها من المشترك اللفظي « . ويرى الدكتور أنيس  
بأن المعاجم فيها الكثير من ذلك .

أما أصحاب « الثنائية » فهم يرون : أن الثلاثي ( نهر ) ليس أصلا لهذه  
المعاني على نسق واحد ، بل كل واحد منها أت من مصدر خاص به ، وما  
الثلاثي إلا بمثابة الحوض الذي تصب فيه مياه منبجسة من ثلاثة ينابيع ،  
فتتلاقى فيه ، فينشأ من ذلك لفظ واحد ذو ثلاثة معان « .

وعلى حسب معرفة موقع الحرف الذي تلت المادة « الثنائية » —  
تتويجا ، أو اتحاما أو تذليلا — نجد المعنى المناسب ، لأن المادة الثلاثية  
صادرة نسبة إلى كل معنى من معانيها عن ثنائي خاص ، بينه وبين الثلاثي  
المشتق منه صلة معنوية ثابتة « كما يقرر الأب مرمرجي (١) ، مثلا :

الثنائي : ( نه ) ذيل بالراء ، فنجم عنه ( نهر ) بمعنى الزجر ، وقد وردت  
صورة الثنائي في المضاعف ( نهنه ) .

( والثنائي : ( هر ) توج بالنون ... فصدر عنه ( نهر ) ، بمعنى الجرى .  
أو السيلان ويشهد له ( هرهر ) لصوت الماء الكثير .

---

(١) المعجمية ص ١٣٥ — ١٤١ ، ومعجميات عربية ص ٢٠٠



( والثنائي : ( تر ) اقحم فيه الهاء ، فجاء منه ( نهر ) بفحوى أنار  
واضاء ، وجاء من الثلاثي الأجوف ( نار ) بمعنى أضاء ، ومنه لفظ ( النار )  
للاشتعال ، و ( النور ) وهو الضياء ) . . .

وابن هذا مما فكره الدكتور أنيس من احتمالات وتقديرات وتاويلات ؟  
وقس على هذا النمط في الأضداد ( طلع ) بمعنى ظهر وغاب ، من  
الثنائي ( طل ) وذيل بالعين ، فصدر عنه طلع بمعنى ظهر . . . والثنائي ( طع )  
اقحم فيه اللام ، فنجم عنه طلع ، بمحلول اطمأن ونزل ، وهو منحوت من  
( طل ) و ( طع ) على طريقة ( جورجى زيدان ) ، وإن كان لا يرتضى هذه  
الطريقة الأب مرجى .

قس على ذلك أيضاً ( امر ) من ( أم ) و ( حمر وخر ) من  
( حم وخم ) . . . (١)

وتلك طريقة فيها من السهولة ما حل المشكل ، وأرضى الباحثة ،  
وأوصله إلى راحة في خط يقسم بالدقة والطرافة ، وتمزره الشواهد .

● معتل الأفعال في العربية والساميات عموماً ثنائي لا ثلاثي ، وبخاصة  
في حالته الأولى :

فقد امتد خلاف العلماء في ثنائية الأفعال المعتلة ، من العربية إلى  
أخواتها في السامية على نحو ما يروى عن ( الأب هنرى فليش ) في دراسته  
للنحو السامي : غالباً يفترض ثنائيتها منذ بدايتها ، وآخرون يقرون أنها  
نشأت ثلاثية .

ويقول المستشرق ( ف . ر . بلاك ) أن الموقف الأول — ونحن معه  
في ذلك — طبيعي ، لأن المصوت الطويل في الأفعال التي يكون الصامت  
الثاني من أصلها واوا أو ياء ، إنما يلقى من إطالة المصوت القصير الداخلى  
في الثنائي ( قل Qala ) فتصير ( قال Qaala ) وكذلك قل Qila ) تصير ( قيل Qilila )  
و ( يقل Yalqolo ) تصير ( يقول Yalqoolo ) . وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي .  
بينما يؤيد الأب ( هنرى فليش ) أنها كانت منذ البدائية ثلاثية ، إذ

---

(١) المصدر السابق .

يلاحظ هذا الوضع الثلاثي لها في الجغرافية والتجربة من اللغات الحبشية ،  
ولأنّ الصوتيات الطويلة إنما هي نتيجة القلب أو الحذف « (١) » .

ولكن اذا علمنا :

أن ( الأب غليش ) يقرر أن في العربية وفي أخواتها الساميات أصولا  
ثنائية .

وأن المستشرق ( رينان الفرنسي ) يقول — كما ذكرنا من قبل — بثنائية  
المعتل من الأفعال ، لأن إضافة حرف الفلة ليس له تأثير يذكر في تغيير  
المعنى الأساسي الذي يليه الأصل الثنائي ، بل ويمتد عدم التأثير السابق  
إلى الفعل الصحيح غالبا ، لأن أحد حروفه أضعف من الآخرين .

واذا تفكرنا أن الشيخ العلايلي قال : أن المعتل من بقايا العهد  
السحيقة ، وأنها أثرية وجدت قبل انتظام الوضع اللغوي ، وأن اعتبار المعتل  
ثنائي هو اتجاه سليم من الناحية الصوتية ، كما جاء في ( التطور اللغوي ) .  
إذا اعتبرنا ما سبق أمكننا أن نقرر وجهة نظر القائلين بأن معتل  
الأفعال — ولا سيما معتل العين — وضع ثنائي ، في واقعها واستعماله ،  
وفي حالته الأولى .. فالمعتل ثنائي الحق بالثلاثيات وهو ثنائي لفظيا ،  
وإن بدا ثلاثيا خطأ في العربية .

أما حين تشير بعض تصارييف الكلمة إلى الثلاثية ، فنبادر بالقول : بأن  
ذلك طريق من طرق اكتناز البنية « الثنائية » — كما أسلفنا — في العربية .

\*\*\*

والمضعف أصله ثنائي ، ولم يبد ثلاثيا إلا في الصورة ، ولم تكن ثنائية  
خداع :

فتضعيف الحرف — كما قلنا — طريق من طرق الاكتناز ، وصورة  
المضعف كان في الأصل ثنائي المقطع ، نظرا إلى الصورة المملوطة بها ، دون  
التفات إلى الحرف المكرر بمثابة حرفين :

يقول ابن دريد : « والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني

---

(١) العربية النحوى ص ٢٥٠

ثقل ( أي مضعف ) حتى يصير على ثلاثة أحرف : اللفظ ثنائي ، والمعنى ثلاثي ... » (١) .

ويعلق الدكتور إبراهيم نجا ، على ذلك بقوله :

« واعتبار المضعف الثلاثي من باب الثنائي ليس غريباً عن علماء اللغة قديماً وحديثاً ، خاصة وأنهم ينظرون إلى اللغات السامية بمنظار واحد — كما فعل الأب مرمجي — فقد عقد موازنات بين المضعف الثلاثي في العربية ، وبين ما يقابله في السريانية ، فتبين أنه لا يقابله في السريانية إلا حرفان ، مثل ( مص ) بتشديد الصاد ، فيقابلها في السريانية ( مص ) ياسكان الصاد ... » (٢) .

ولكن الدكتور رمضان عبد التواب ، يرى أن الأب مرمجي ، قد « خدعه ما آل إليه المضعف الثلاثي في بعض اللغات السامية ، بعد أن سكنت أواخر كلماتها ، لسقوط الحركات الاعرابية وغيرها ، فضاغ التضعيف منها وصارت على حرفين ، فظن هذا هو الأصل فيها ... ونسى الأب مرمجي : أنه عند استناد المضعف إلى الضمائر في العبرية والسريانية ، يظهر التضعيف » (٣) .

وأقول : إن الأمر ليس فيه خداع : فلثنائية باقية للمادة وإن ضمنت ، كما أن المضعف لا يفقد ثنائيته إذا ارتد إلى معتل العين ، مثل : ( كاع ، ذام ، زير ، مير ) من ( كع ، قم ، زر ، مر ) . (٤) .

فالتضعيف حقق للكلمة العربية الانتقال من الثنائية إلى الثلاثية في أواخر الدور الثاني في رأي الشيخ العلابي .

يضاف إلى ذلك أن الثلاثي حين تفرع عن ثنائي سابق ، إنما كان ذلك في النشوء اللغوي قبل أن يكون في الاشتقاق فقط . فإذا احتفظت وحفظت قواميسنا العربية — وفي مقدمتها معجم مقاييس اللغة لابن فارس — بالتضعيف ، وبدأ الثنائي في صورة الثلاثي ، فإن مرد ذلك إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى .



(١) معجم الجوهرة ، لابن دريد ١٣/١

(٢) فقه اللغة العربية ، د . نجا ، ص ٨٤ ، ٨٥

(٣) فصول في فقه اللغة ص ٢٦٦

(٤) مقدمة العلابي ص ١٢٢

## الثنائي كشيء

الثنائي ليس بالقليل في العربية : كان الأهلنية في التعبير كافية في المرحلة الأولى لانسان لا يرتفع عن النوع وليس له من مطلب حياته المعيشية سوى الضروريات التي يحتاج للتعبير عنها .

وحين دعت الحاجة للتعبير سلك طريق الثنائية ، وذلك امر مسلم به في اختراع اللغة وتدرج الاشياء ، وله آثار في كل لغة انسانية احتفظت بأصولها القديمة السحيقة . وإذا بحث قليلة فهي — عند البدائيين — كافية .

وقد أتى من الأسماء والأدوات والحروف تنشئ الكثير أيضا ، مثل : أب ، أخ ، حم ، ابن ، يد ، دم ، شفة ، لثة ، رئة ... ومثل : كم ، وما ( الموصولة ) ... ومثل : لو ، لا ، بل ، ما ( النافية ) ..

وإذا اعتبرنا الثلاثي وما فوقه مخصصا من الثنائية ، كان عدد الأصول الثنائية كثيرا ويقرر الدكتور محمود حجازي : أن أكثر الكلمات الثنائية : « قد تطورت في اتجاه الثلاثي لأحداث ضرب من التوازن ، لكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهي الكلمات الثلاثية » (١) . فبعض ثنائي ، ومنها ثلاثي ، ولعل في هذا ضرب من التوازن على هذا الرأي .

وليس نشأة اللغة في أوليتها منطقية ، حتى تخضع التقدير الكمي ، وقياس ( الكومبيوتر ) ، حتى تقبل بعض موادها ، ويرفض البعض الآخر ، إذ لم يكن هناك منطق ولا قياس ، وإنما هناك تعبير يواكب في تدرجه وتطوره تطور الكائن الحي الذي ينطق . فالتقدير الضئيل من الثنائي — في نظر بعض الباحثين المعاصرين — كان كافيا في الفهم والانهام والتعبير والتغطية والاشباع والامتناع في اعتبارات السذج وقتذاك .

فالثنائية ليست قليلة ، باعتبار معابشتها لفترة الانسان البدائي ، بل تذكر المعاجم طائفة كبيرة من المفردات ذات الصوتين الصحيحين ، من

(١) علم اللغة العربية ص ٢٠٦

الاسماء ، مثل ( عم ، نم ، هم ، دم ... ) ، ومثل : ( مال ، قتل ، دعا ، سعى ... ) من الأفعال .  
 وأيضا وجود طائفة أكبر من بنات الصحيحين المضعفة الثاني ، نحو :  
 ( أب ، أد ، مج ، حج ، مد ، شد ، هد ، من ، كف ، نم ... ) وهي  
 كلها ثنائيات جرى عليها بعض التغير الصوتي عند الاستناد أو الاضلفة ،  
 لأسباب صوتية محضة .

وهناك بحث حديث تيم ، أثبت أن ما كتب بالخط المسماري ، منذ أربعة  
 آلاف سنة ، قبل الميلاد ، دلل على وجود صلات لغوية بينه — ما كتب بالخط  
 المسماري — وبين لغات الجزيرة الحية ، ولا سيما العربية .

وان اللغة الأكديّة ( السامية ) أول وأقدم لغة مدونة بقواعدها ..  
 يغلب عليها البناء ( الثنائي ) المقطعي للكلمة ، وبعد هذا البناء الصورة  
 الأولى لتشكيل الوحدات الدالة على المعاني ، والتي تكون الجذر أو الفواة  
 التي تدل على المعنى المطلق في الأصل ، ثم تتطور من حيث الشكل بالتغيير  
 الحركي الداخلي ، أو بالاضافة اليها ، لتدل على معان جديدة ، تشترك  
 مع الوحدة الأولى في المعنى الكلي ، وتتميز عنها . بمعنى جزئي خاص ، ( ١ ) .  
 واللغة ترافق الانسان ، والانسان في تغير دائم .

وذلك كله يدل على اتفاق لغات الجزيرة في كثير من السمات ، وكثرة  
 وجود الأبنية الثنائية المفردات ، ذات العلاقة الوثيقة المباشرة بالحياة  
 الاجتماعية البدائية والوثيقة الصلة بشئون الحياة اليومية .

كما يؤكد الدلالة على أن المفردات الأولى اللغة كانت ببساطة شئون  
 الحياة ذاتها ، وتتعلق بالانسان وأعضاء جسمه ، مثل : ( يد ، نم ، رأس ،  
 سن ، كف ، دم ... ) . أو تتعلق بنوى قرياه ، مثل : ( أب ، أم ،  
 أخ ، عم ، بن ابن ، بنت ... ) . أو تتعلق بأحداث الحياة البدائية ،  
 مثل : ( قام ، نام ، صال ، راح ، جاء ، شد ، يد ، عد ، هد ، كل ، خذ ، )  
 ثم جاءت الأبنية ( الثلاثية ) تحيل معاني حضارية ، تدل على الاستقرار  
 واتساع الحياة والتأنق في العياغة ، والقصد الى الانتقاء .

( ١ ) د . بكره رفيق حلمي ، مجلة المجمع اللغوي الأردني عدد ٢  
 مجلد / ١ ص ٦٠ وما بعدها ، بتصرف .



فإذا جاء من أسلافنا على أن : « كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي » . ثم يحكم بأن : « بنات الحرفين في الكلام قليل » (١) . . قلنا : لا يمنعنا ذلك — كما لم يمنعهم — من الاعتراف بوجود البناء (الثنائي) مستقلا عن (الثلاثي) وليس منه ، وأنه نشأ في المرحلة البدائية لنشوء اللغة .

كما سبق أن رددنا اعتبارهم الثنائي المعقل ثلاثيا سقط ثلثه لعله ، لأن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل هي تغيرات صوتية محضة تطرأ عند الاسناد أو الإضافة لتغيير الدلالة الوضعية النحوية .

والميزان الصرفي ، إنما هو وسيلة للكشف عن خفايا اللغة ، وأسرارها ، وتمييز أصناف مفرداتها ، وليس لتصنيع الأصول ، واخضاع جميع المفردات له .

وفي دراسة قيمة وجادة للدكتورة باكزة رفيق حلمي ، تشير — أيضا — إلى أن الثنائية ليست قليلة في الأصول اللغوية ، وإنما هي كثيرة في العربية وشقيقاتها ( الساميات ) بل وأكثر من ذلك في جميع اللغات بعامة ، حين فنقل عن ( Blood Field ) :

« ولو أجرينا دراسة دقيقة للمفردات وأبنيتها في اللغة العربية ، وفي لغات الجزيرة العربية الأخرى لوجدنا أن بالإمكان أرجاع معظم مفردات هذه اللغات إلى البناء الثنائي ، وهو أبسط صورة لبناء الكلمة ، ليس في لغات الجزيرة العربية فقط ، بل في جميع اللغات ، فالوحدات اللغوية انوحيدة المقطع ( Monosyllagic ) ربما كانت هي الأصول الأولى التي نشأت منها وتطورت الوحدات المتعددة المقاطع : أما بتغيير الحركات الداخلية ، وأما بإضافة مقاطع خارجية إلى صدورها ، أو أحشائها أو أعجازها . » (٢) .

ونكرت الدكتورة باكزة جهود علماء النحو واللغة العرب ، في استقصاء أصول الكلمة ، وما يجري عليها من تغيير ، وما يعترئها من تطور بالاعلال والإبدال والقلب والحذف والادغام . . . حتى توصلوا إلى نتائج طيبة ومذهلة في أبواب التصريف والاشتقاق ، ساعد عليها سعة العربية ودقتها ومرونتها .

(١) الكتاب لسيوييه ١٩٦/٢ ، ومعجم العين للخليل ص ٥٦

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ٢ م / ١ ص ٧٠ وما بعدها

بتصرف .

ونكرت — بحق — أن بعض نتائج علمائنا ، بحاجة الى اعادة النظر فيها وغرق أسس علمية ، ساعدت الوسائل العلمية الحديثة على اكتشافها . وعذر المتقدمين في ذلك أنهم لم يكونوا يملكون من وسائل الاختبار سوى الفكر والتجربة الذاتية في نطق الحروف ، وتحديد مواقعها في جهاز النطق ، وعلى الرغم من ذلك : فقد أصابوا في الكثير من نتائج أبحاثهم . . الى أن وصلت الى قول الخليل بن أحمد بأن « كلام العرب مبنى على أربعة أصناف : على الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخصاسي » وقالت :

« وأصاب في ذكر الثنائي بأنه البناء الذي يتألف من صوتين صحيحين ، وذكر لذلك الأمثلة ( قد ، هل ، لو ، بل ) . ولكنه لم يصب ، إذ حدد هذه ، بأنها تكون في حروف المعاني فقط .

أما الاسم والفعل فلا يردان على أقل من ثلاثة . ولغات أن الكلمات الاسمية : ( أب ، أم ، أخ ، عم ، ثم ) لا تختلف من حيث البناء وعدد الأصوات الصحيحة عن بناء الأمثلة التي فكرها ، وأساس البناء كما حدد . هو الصوت الصحيح ، وربما كان السبب في ذلك : هو خضوع المفردات الاسمية والفعلية للأعراب والاستقاي والتصريف ، وجمود ابنية حروف المعاني في حالة لا تقبل التغيير .

فالخليل — في نظر الدكتور — مال الى الصناعة لا الى السليقة والطبيعة اللغوية ، التي يقضيها عهد الثنائية في مفرداتها التي هي من مخدرات النشأة الاولى للغة ، في عهد ما قبل التنبيه للقياس ، ولذا يجب ان تعالج معالجة خاصة ، وفق منطق الواقع ، والثرات القديم . وقد كان الخليل — رحمه الله — يعتمد على نواته للأصوات : فقد كان يفتح فاه بالف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : ( أب ، أت ... الخ ) .

واشارت الدكتورة باكراً ، الى أن ( الاكدية ) — هي من اقدم صور لغات الجزيرة العربية وقوية الصلة بالعربية — تلتزم بالأعراب في جميع الحالات ، ونهايات الاسم ، تحمل علامات الاعراب بأصوات المد ( و ، ي ) وليس بالحركات كما في العربية وضمت علامات الاعراب في الاكدية عند الكتابة ، ومع ضم فهي ثنائية في مثل : ( طيب = (Tabu) بعيد = (Raku) رب = (Rabu) ) .

وعادت المكتورة بإكثرة الى لغات الجزيرة العربية بعامة ، والعربية  
مخالصة ، وذكرت أن المقارنات اثبتت أنها تتفق جميعا في أن الصيغة  
الثنائية فيها — الاسمية والفعلية — تشمل طائفة كبيرة جدا من المفردات  
تفوق الثلاثيات عدا .

وانها تنتظم الفئات الآتية :

١ — الأفعال الناقصة من حيث التصريف والوظيفة النحوية ، وعددها —  
كما ذكر النحاة — سبعة عشر ، منها أحد عشر فعلا ثنائيا ، هي : كان ، صار ،  
ظل ، بات ، أض ، عاد ، خدا ، راح ، ما ( برح ) ، ما ( دام ) ، ما  
( زال ) وليس (١) وفي الأكديّة ما يماثل ذلك ، مثل (Kano) وكذا في العبرية .

٢ — والأسماء المعروفة بالأسماء الستة ، من النحاة من يعربها بالحركات ،  
ومنهم من يعربها بالحروف ، وهي في الحقيقة لا تخضع لأحكام الإعراب  
المعروفة ، لأنها من ذوات المقطع الواحد القصير ، ويتطلب الصاق اللواحق  
بها من مد حركاتها النهائية ، كما في نحو : ( أبوك وأخوك ونوك ) .  
وعند الأفراد أن تعرب كما تعرب الأسماء الأخرى ، ( جاء الأب ،  
ورأيت الأخ ) . (٢) وفي الأكديّة ما يقابلها ، نحو : (Hamu, Anu, Abu) وكذلك  
في العبرية . ويلاحظ هنا أن بعض هذه الأسماء أحادية الباء في اللغات  
الثلاث ( الأكديّة ، والعربية ، والعبرية ) : أي أنها تتألف من صوت صحيح  
واحد وحركة مد طويلة . وفي الأكديّة والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات  
الأحادية .

٣ — الأسماء الثنائية ، عدا الأسماء الستة ، الوحيدة المقطع ، وهي  
كثيرة في جميع اللغات العربية .

وهي إما أن تكون وحيدة المقطع قصيرة الحركة ، وتكون على أصناف ،  
غمنها :

( ١ ) ما يكون مفتوح الأول ، وهو الغالب ، نحو : ( قد ، يم ، يد ،  
حم ، غم ، هم ، كف ، دف ، رف ، خد ، جد ، صف ، بط ، رب ، حج ،  
طلب ) .

(١) الكافية ( شرح الاسترلابادى ) ٢ / ٢٩٠

(٢) هبع الهوامع ، السيوطي ، ٢٨/١

(ب) وما يكون مضبوط الأول ، نحو : ( أم ، دب ، جب ، خف ، در ، مر ، جق ، بر ) .

(ج) وما يكون مكسور الأول ، نحو : ( قط ، هر ، زق ، رق ، شص ، دن ، كن ) .

وفي اللغات الأكديّة ما يقابلها تماماً .

٤ - الأسماء الثنائية ، ذات النهايات الحركية المحدودة ، نحو : ( قتي ، صبا ، هوى ، نوى ، جوى ، عصا ، قفا ، مها ، علا ، سها ، ربا ) .  
٥ - الأعمال المعتلة ، وذكر النحاة ثلاثة أصناف منها : المثال ، نحو : وعد ، وهب . والأجوف ، نحو : قال ، مل . والناقص ، نحو : سمي وجرى ودعا .

ولو أمعنا النظر ، لوجدنا أن المثال الأول سالم وليس معتلاً : فالواو في ( وعد ) ليس صوتاً حركياً أو حرف علة ، بل هو صوت صحيح ، مخرجه من بين الشفتين كالياء والميم ، واختفاؤها عند تغيير البناء ليس واجباً ، وإنما هو ظاهرة حضارية ثبتت في اللغة الكتابية فقط وبقيت في لهجات الكلام ، فنحن نقول : ( بوعد ) ، و ( يوهب ) . وهو بذلك ثلاثي صحيح .

أما المثالان الثانيان - في الأجوف والناقص - فهما ثنائيان ، وحرفا المد لهما حركتان طويلتان .

وخلصت الفكتورة من كل ما سبق - وأنا معها - إلى أن :

« المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات ، وأن معظم الثلاثيات تطور من أصول ثنائية (١) .

وفي ختام دراستها القيمة ، تدعو الباحثة إلى ملاحظة الأحاديث في لغات أخرى ، كالانجليزية ، في نحو ( Zoo, See, Do, Too, You, we, He, Se, Tea ) وفي الفارسية ، نحو : ( دو = اثنان ، شا = الملك العظيم ، مو = شعر ، سي = ثلاثون ، رو = وجه ، دو = غلبة ، خو = عادة ، تا = صفحة ، با = قلم ) .

وفي اللغة الكردية ، نحو : ( دو = اثنان ، مو = شعر ، رو = وجه ، شو = زوج ، جو = شعر ، خو = عادة ، ري = طريق ، دي = قرية ) .  
وقد أطلعنا في هذا المقام ولنا عفرنا ، لأن الكثرة من الباحثين دأبت على القول السريع ، بأن الثنائية في لغتنا قليلة .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ج ١ عقد ٢ ص ٧٠ وما بعدها  
بتصرف .



## بحث الثنائية ليس ترفا عقليا

● والبحث في نظرية « الثنائية » ليس ترفا عقليا ، ولا أمرا هاشيا ، ولا يتوقع في دقة تخصصية :

فمن الاعتراضات الشككية على بحث مشكلة « الثنائية » ما أثاره الأستاذ عبد القادر المغربي معترضا على آراء الأب مرمجى — بقوله :

« واللغة العربية الى غير هذا — من الخدمات المتواضعة — انجوج ، والى نوع آخر من الغذاء الاصلاحى انجع ولنضج » . (١)

وهذا في رأى الغاء فج للمسألة من أساسها ، وغلق لباب بحث تحتاجه العربية للتأصيل والوصول الى الحقيقة في مسائل طال بحثها في غير ما تكاتف وامعان ، تبقى الخلاف معلقا لها ، والضباب مخيما حولها .

ولذا يرد الأب مرمجى على الأستاذ المغربي في موضوعية مشروبة بالقسوة ، حين يصنفه بأنه : « من المنسكين بالقديم ، وغير الواقفين على كنه ( الثنائية والالسنية السامية ) ، لجهله — ما هذا العربية — بقية الالسن السامية وقواعدياتها وأسرارها وتاريخها ، وما تفترض مقارنتها من المعلومات والأساليب التقنية ، وهذا مما يؤسف عليه ، فان الأستاذ — مع كونه امارا في العربية — يعسر عليه المناقشة في ذات الموضوع » .

ثم يسوق الكلام الى كل معارض للثنائية ، بقوله : « فكأنى بحضرات أئمتنا الأجلاء ، يؤثرون بقاء المعجنية على ما هي عليه من الاضطراب ، والنضارب ، والتناثر ، والتفلقض في اشتقاق الالفاظ وتطور معانيها ، على ان تنسق ويعمل سياقها ، غيتجلى فيها الانسجام والتساقق والمنطقية » . ثم يعود الى الحدة ، والثورة على المألوف ، ويلتمس العذر للأقدمين بقوله :

« وذلك لان الوسيلة المقترح استخدامها ، لبلوغ هذا الارب ، هي : ( الثنائية ، والالسنية ) وهو ما لم يلقوه ، فلا تستثمره ذهنيتهم التقليدية .

(١) معجميات عربية سامية ص ١٠٨



ولا أغالى إذا جزمتم بأن نفس اللغويين الأقدمين — الذين تفرعوا بالفكراء  
والعبقرية — لو عاشوا في زماننا ، وانتقوا معرفة اللغات السامية ، ووقفوا  
على تقدم العلوم الألسنية في الأصقاع الغربية ، لجحدوا كثيرا من نظرياتهم ،  
واعتقدوا المذاهب المستحدثة — على أن ما تعذر على القدماء عمله ، من  
الاهين اليوم على شيوخ اللغة إجراؤه في معاهدهم ، ولا سيما في وسط المجامع  
اللغوية ، وبنوع أخص بين أعضاء لجان وضع المعاجم الحديثة « (١) » .

ومن النقد الشكلى أيضا لنظرية « الثنائية » ، في نقد كتاب « هل العربية  
منطقية » للأب مرمجى . ما ذكره الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، إذ وصف  
مثل هذا البحث بأنه « بحث خاص ، يهم المشتغلين باللغة وأصولها وأشتقاقها ،  
وبهم المجمع اللغوى ( المصرى ) بشكل خاص .

ويتساءل : هل اطلع المجمع اللغوى على البحث ؟ واتخذ قرارا بشأنه أم لا .  
كما يصف الثنائية بأنها هدامة للثلاثية والرباعية ، ومقوضة لأركان  
المعاجم (٢) .

ويرد الأب مرمجى على شق الاعتراض الأول ، بأن المجمع حبذ عمله  
وأنشئ عليه ، وأنه تلقى رسالتي استحقاق من صاحب السعادة المرحوم  
محمد توفيق رفعت باشا ، رئيس المجمع ، ومن صاحب المعالي عبد العزيز فهمى  
باشا . كما يتمنى المؤلف أن تتبنى المجامع اللغوية نظريته ، لتوافر الوسائل  
العلمية والتقنية والمادية ، ومؤازرة المخلصين .

ويرد على الشق الثانى بأن :

« الثنائية في أعيننا غير هدامة للثلاثية ولا الرباعية ، ولا هى مقوضة  
أركان المعاجم ، إنما هى وسيلة التفاصيل السابق طور « التصريف » :  
فالقائل بالثنائية يدع التصريف على ما هو للثلاثى والرباعى ويحصر عمله  
فى المعجبة ..

وفى هذا الحقل عينه لا يتوخى محق الثلاثية والرباعية من اللغة ، لكنه  
يرتضى بأنه : كما أن الرباعى يسوغ رده الى الثلاثى كذلك يمكن رد الثلاثى

---

(١) المصدر السابق .

(٢) مجلة الثقافة المصرية عدد ٥٣

إلى ثنائى ، مما ينجم عنه أن الثلاثى ليس بدء الاشتقاق ، بل الثنائى .  
ويرى عمليا أن فى هذه النظرية للمعجمية فوائد جمة ، منها تجلى الانسجام  
والتساقق والمنطقية فى تشعب الألفاظ بعضها عن بعض ،  
وتوسع المعانى وتطورها ، مما هو واضح الفقدان فى الحلقة الثلاثية  
الحاضرة .

فمن ثم لا خشية على المعاجم من الثنائية ، لأنها بالعكس تنشئ فيها  
تنظيما معقولا منطقيا .

كما أن ترتيب المعاجم الحديثة مثل : محيط المحيط ، وأقرب الموارد ،  
والبستان ، لم يضر بالمعجمية ، بل نفعها ، وإن خالف بالواقع تنظيم ( القاموس  
المحيط ، واللسان ، والتاج ) ، أو بالأحرى : قلة التنسيق فيها (١) .  
غير أنى أبادر فأقول : أن بحث الثنائية ، سيضيف إلى الأبحاث اللغوية  
فى العربية أعباء كبيرة تتطلب منا تضامير الجهود :

فسيوجب علينا ذلك من جديد دراسة تاريخ العربية ووصفها وتطورها .  
وسيجب علينا : أن نعيد النظر فيها تعدد اللغويون فى بابى الاعلال  
والادغام ، وما أرسوه من نظريات ، وما تخلوه من تعقيلات ، وما سلموا به  
من أوزان :

فوزان قط بالتشديد ( مع ) لأنها عين الكلمة لا فعل كما ذكروا على أنها  
لام الكلمة ، إذا قلنا : قطع بالتشديد على وزان فعل بالتشديد .  
وسنعيد النظر فى سلاسل الاشتقاق ، وخاصة غير القياسية  
منها ، لبعثها وبحثها والانتفاع بها ، للآراء والتنبيه اللغوية ، وجعلها  
مطرقة — ولو على رأى الكوفيين — للاستفادة من مادتها فيما تهمنا به  
محدثات العصر الحديث صباح مساء ، من مدلولات اجتماعية نحتاج لألفاظ  
لغوية ، ويكاد هذا الجديد يصل كل يوم إلى خمسين كلمة ( كما ذكر المكتب  
الدائم لتنسيق التعريب فى العالم العربى ) .

وحين تقف العربية بكاء بلهاء أمام هذا الطوفان ، سريمها أبناؤها —  
قبل أعدائها — بالعقم ، وليست العربية عقيمة ، وإنما هى ولود مرنة مطواع .

وستراجع — في ضوء النظرية من جديد — الأصول الثلاثية غير السالبة  
( أى المضعفة والمضاعفة والمهموزة والمعنة بأقسامها : المثال ، والأجوف ،  
والناقص ، واللفيف المفروق والمقرون ) وكذلك مشتقاتها ، ومعالجتها في ضوء  
المبادئ الحديثة ( للفونولوجيا : Phonologie ) .

وسيلاقى وزن ( فعل ) تحفظات جديدة ، إذ لا يصلح بشكله الحاضر  
لقياس الأصول الرباعية خاصة ومشتقاتها عامة .

بل أننا سنضطر إلى أن نزن الرباعي المضعف ، مثل : وسوس ، على  
ففع ، لا على فعل ، إذ أنه مكرر من ثنائيين .

ولن تبقى حروف الزيادة محصورة في حروف ( سالتيمونيها ) . إذ أمكن  
تشديد كل الحروف الأبجدية في العربية .

وسنحتاج الثنائيات التي انتقلت إلى ثلاثيات — وكذلك مشتقاتها بالشد  
والمد — إلى أوزان خاصة بها ، وليست على وزن ( فعل ) .

ولا يخيف ذلك وغيره سفنة العربية وحمايتها : فمتى صحت المزائم ،  
وعلت الهم ، وقوى الدفع ، وخلص الإخلاص ، فستفهم لغتنا ومخرنا ،  
وسنبني كما بنت أجدادنا ، ونفعل فوق ما فعلوا .



### وبعد

فتاريخ اللغات السامية في أكثر نواحيه غامض ، ورمال الجزيرة العربية —  
وهي موطن الساميين — لا تفصح عما يحف هذا التاريخ البعيد .

ولذلك سيظل الاختلاف بين الثنائيين والثلاثيين قائما بين أبناء العربية  
وغيرهم ، وسيجد كل فريق ما يبرر به القبول أو الرقص لهذه النظرية أو  
تلك . وسيبقى الأمر كما قال الأب ( هنري غليش ) :

« أن التحليل الداخلي للكلمة العربية أو السامية ، لتمييز الأصول  
انثنائية لما ينته إلى نتيجة مرضية ، ولعله من المحال أن يحدث هذا . وخلاصة  
القول : أن مشكلة الثنائية لما تلق حلا » (١) .

---

(١) العربية الفصحى ص ٢٥١

وإذا كان علماء التاريخ ، وعلماء « الأنثروبولوجيا » يتنازعون الرأي فيما بينهم أشد الاختلاف ، مع خبر بروي ، أو اثر يذكر ، أو شاهد يرجح ، أو حفریات تهدي .. فان باحثى اللغات أشد حيرة ، وأكثر اختلافاً ، وأوسع مناهة .. حين بصمت التاريخ ، ويتندر الشاهد ، ويعز الأثر ، ويفتقد الدليل ، وتضيع الوثائق .

ولكن قياس الغائب على الحاضر ، وأعمال العقل فى المأثور على تلتته باعتبار ان الظاهرة تشيع .. وتقلب الفكر فيما سبق مما ذكرناه ، بجملنى أقرر وأنا مطمئن :

الى ان عددا كبيرا جدا من الأصول الثلاثية وما فوقها يرد الى اصول ثنائية الأصل :-

وان الجذور الثنائية أصيلة وثابتة فى لغتنا ، وغير قليلة . ولعلنى بذلك الجهد المتواضع اكون قد قدمت شمعة على طريق البحث ، تهدي السائرين ، وتحفز الباحثين على التنقيب عن الحقيقة ، حتى يسرى الضوء جانب من جوانب العربية ، بقى زما فى حجاب مستور .

**« والله يقول الحق وهو يهذى السبيل » (١)**

\*\*\*

## المراجع

- ١ — الأب أنستاس ماري الكرملی وآراءه اللغوية : د . ابراهيم السمرانی ، ط المعرفة بمصر سنة ١٩٦١م
- ٢ — الانتان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطی ، ط ثلاثة القاهرة سنة ١٣٧٠هـ
- ٣ — جمهرة اللغة : لابن دريد الأزدي — ط حيدر آباد — الهند ١٣٤٤ هـ
- ٤ — الخصائص : لابی الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق الشيخ النجار ، ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ
- ٥ — عبقرية اللغة العربية : للأستاذ محمد المبارك . ط دار الفكر بيروت
- ٦ — العين : للخليل بن احمد ، تحقيق : د . عبد الله درويش ، ط القاهرة
- ٧ — الفلسفة اللغوية لجورجى زيدان — القاهرة سنة ١٨٨١ م
- ٨ — في التطور اللغوى : د . عبد الصبور شاهين ، ط اولی القاهرة سنة ١٣٩٥هـ
- ٩ — فقه اللغة العربية : د . ابراهيم محمد نجا ، ط السعادة بمصر سنة ١٩٧٥م
- ١٠ — فقه اللغة المقارن : د . ابراهيم السمرانی ، ط بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١١ — اللغة وخصائص العربية : للأستاذ محمد المبارك ، ط ثلاثة بيروت سنة ١٩٦٨م
- ١٢ — في علم اللغة العام : د . عبد الصبور شاهين ، ط ثانية ، القاهرة سنة ١٣٩٧هـ
- ١٣ — في اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس — القاهرة
- ١٤ — الكتاب : لسيبويه ، ط بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٦هـ
- ١٥ — الالمسية المربية : للأستاذ ريمون طحان ، ط دار الكتاب اللبناني بيروت
- ١٦ — اللغة : ج . فندريس ، تعريب : الدواخلى والقصاص ، ط القاهرة سنة ١٩٥٠م



- ١٧ — اللغة العربية في عصور ما قبل التاريخ : للأستاذ أحمد حسين  
شرف الدين سنة ١٩٧٥ م
- ١٨ — اللغة العربية عبر القرون : د . محمود هجازي { المكتبة الثقافية }  
عدد ١٩٧
- ١٩ — اللهجات العربية : د . ابراهيم أنيس . القاهرة
- ٢٠ — من أسرار اللغة : د . ابراهيم أنيس . مصر سنة ١٩٥١ م
- ٢١ — المزهري في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي ، ط الطبى بمصر  
سنة ١٣٧٨ هـ
- ٢٢ — المعجمية العربية على ضوء الثنائية واللسنية السامية ، للأب :  
أ . س مرمجي الدومني . ط في القدس سنة ١٩٣٧ م
- ٢٣ — معجمات عربية سامية : للأب : أ . س مرمجي الدومني ، ط  
لبنان سنة ١٩٥٠ م
- ٢٤ — مقدمة لدرس لغة العرب : للشيخ عبد الله العلايلي — القاهرة  
سنة ١٩٣٦ م
- ٢٥ — مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون  
القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ
- ٢٦ — نظريات في اللغة : للأستاذ أنيس غريجه ، ط دار الكتاب اللبناني —  
بيروت
- ٢٧ — نشأة اللغة عند الإنسان والطفل : د . علي عبد الواحد وافي ، ط  
ثانية القاهرة
- ٢٨ — نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها : للأب ماري أنستاس  
الكرمل ، ط سنة ١٩٣٨ م
- ٢٩ — الوجيز في لغة اللغة : للأستاذ محمد الانطاكي ، ط الشهباء بحلب  
سنة ١٣٨٩ هـ

## محتويات الكتاب

صفحة	
٤	تقديم
٧	مقدمة
١٥	الأحادية في اللغة
٢٩	نظرية الثنائية
٤٠	ثنائية وثنائيون
٥١	وجهات نظر في ملك الثنائية
٦٥	نظرية الثلاثية
٧٤	الثنائية في الميزان
٧٨	من ميزات الثنائية
٨٢	الثنائي كثير
٨٦	بحث الثنائية ليس ترما عقليا
٩٤	المراجع
٩٦	محتويات الكتاب

رقم الايداع ٣٤٠٨ / ١٩٨٠